الحال

توزع مجاناً

«الحال» - العدد السابع والثمانون - السنة الثامنة
تصدر عن مركز تطوير الإعلام/ جامعة بيرزيت منذ عام 2005
home.birzeit.edu/media

يحدث في سوريا

أحد المشايخ، ومثله كثيرون من ممتهني التنجيم والسياسة، يقولون، وهم ينشغون ويكفكفون دموعهم، وما يرافق ذلك طبعًا من شحتفة وتمخيط، وعلى الهواء مباشرة؛ إنه في الحلقة الأخيرة من مسلسل «يحدث في سوريا»، ستتحرك إسرائيل بجيشها الذي نسمع عنه المعجزات، وسيقوده شاب ذكر في التوراة -بينه وبين النبي داود قرابة بشكل أو بآخر- مرتديًا خوذة ديجتل وممتطيًا هامر ذا أجنحة يحلق في الهواء إن هو شاء. وبعد معركة متوسطة السخونة، ستحتل إسرائيل سوريا، وسيفتح شعب الرسالة كتابهم المقدس مجددًا ليفسروا للكون بروتوكولاتهم الموسعة. وقبل نهاية الحلقة بدقيقة، ينقطع البث وتسيح طبقات السماء السبع فوق طبقات الأرض السبع، ويبقى المشاهد العربي حائرًا متسائلاً: ترى؛ هل ما شاهدناه برنامج تلفزيوني واقعي أميركي، أم مشهد رفع الستار عن ملحمة نهاية الكون؟ أم تراه حقيقة؟

رئيسة التحرير

«الحال» - الأربعاء 2012/9/5م- الموافق 18 شوال 1433هـ

16 صفحة

تصريحات ليبرمان ضد عباس.. سيناريو اغتيال جدي وخطير — صفحة 3

إسرائيل تنصب فخًا تجاريًا لحنين الفلسطينيين إلى وطنهم — صفحة 5

«مقاطعة » دير قديس معمار بريطاني متروك للفراغ.. وعين المحتل عليّ — صفحة 9

الفتيات المجنسات.. زيجات مرتبكة ومشاكل اجتماعية لا تنتهي — صفحة 10

الأزمة المالية: توصيف وحلول

منتصر حمدان

لا يكاد ينتهي الشهر، حتى يبدأ الحديث عن موعد صرف رواتب الموظفين في القطاع العام، لدرجة أن صرف الراتب في موعده أصبح يقدم كإنجاز للموظفين طيلة الفترة الماضية عبر تصريحات واهتمام كبار المسؤولين النقابيين والرسميين في السلطة الوطنية. لكن الأمر تغير خلال الأشهر القليلة الماضية، إذ بدأ الحديث عن وجود أزمة مالية خانقة تعاني من السلطة الوطنية، الأمر الذي أثر على قدرتها في صرف الراتب في موعده، ودفعها لتجزئة دفعه. الوجه الآخر للحكاية أصوات وأحاديث واتهامات مشككة في وجود مثل هذه الأزمة المالية لدى السلطة. وزاد البعض بالحديث عن أن الأزمة المالية هي أزمة مفتعلة يراد منها تحقيق مكاسب سياسية داخلية.

رغم اتفاق آراء السياسيين والاقتصاديين والمسؤولين في أحاديث منفصلة لـ «الحال» على وجود أزمة مالية تعاني منها السلطة الوطنية في المرحلة الراهنة، إلا أن هناك تباينًا في توصيف الأسباب الكامنة وراء وصول السلطة إلى هذه الأزمة وآليات المعالجة المطلوبة لضمان عدم تحول رواتب الموظفين إلى سيف ذي حدين، حده الأول في خاصرة الموظف، وحده الثاني على رقبة الحكومة.

وما يزيد من إلحاحية معالجة هذا الوضع المالي الصعب للسلطة ويدفع للبحث عن طرق ووسائل جديدة لتوفير المتطلبات المالية لصرف رواتب الموظفين في القطاع العام في موعده؛ تزامن حدوث الأزمة المالية مع موجة ارتفاع غير مسبوقة لأسعار المواد الأساسية مثل الوقود، والطحين، والخضار والفواكه، الأمر الذي دفع بعض الخبراء الاقتصاديين إلى التحذير من استمرار هذا الوضع لما له من انعكاسات سلبية على السلطة، في ظل زيادة فرض الضرائب التي ثقل كاهل المواطن وتدفعه إلى الشعور بأن السلطة باتت تمثل عبئًا اقتصاديًا عليه وعلى أسرته، بدلاً من أن تكون راعية لمصالحه ومساعدة له في الحصول على احتياجاته الأساسية.

الشعيبي: الأزمة المالية حقيقية

في توصيفه للأزمة المالية التي تعانيها السلطة الوطنية، قال مفوض ائتلاف «أمان» لمكافحة الفساد، د.عزمي الشعيبي: «لا أعتقد أن الأزمة مفتعلة، بل أزمة حقيقية في ظل ما تنشره الحكومة من بيانات معلنة حول العجز المالي في العام الماضي والربعين الأول والثاني من هذا العام».

وأضاف الشعيبي: «من يقول إن الأزمة مفتعلة، عليه أن يثبت ذلك، فلا يكفي الحديث في العموميات والتحليل، بل يجب إسناد مثل هذه المواقف ببيانات رسمية وعلمية، لا أن تكون لأهداف سياسية». وتابع: «الدلائل والمؤشرات تؤكد حقيقة الأزمة المالية، ويتضح ذلك من خلال بيانات الحكومة بخصوص حجم الإيرادات والنفقات».

خريشة: سببها هدر المال العام

ويرى النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة، أن الموضوع أكبر من الحديث عن الأزمة المالية الراهنة، ويصل إلى مستوى هدر المال العام بطريقة ترهق الموازنات المالية وترهق فئات عريضة من المجتمع، موضحًا أن كل دولار ينفق في الضفة أو غزة هو من المال العام الذي هو من حق الشعب الفلسطيني، بغض النظر عن الجهة التي تتولى إدارته.

- التتمة ص 13 -

كان فارسًا

فور إعلان نبأ وفاته، قال أحد طلبته القدامى: «هل، في عمركم، سمعتم عن أحد لا يحب جابي برامكي؟».

ودعت فلسطين، الخميس 30 آب 2012، قامة شامخة: المدير السابق لجامعة بيرزيت جابي برامكي، الذي ولد عام 1929 في القدس. أدار الجامعة 19 سنة أثناء إبعاد رئيسها حنا ناصر، وكان بطلاً يتقن الفعل المقاوم، ويتقن الصمت. قارع الاحتلال بعنفوان، وكان رمزًا للمقاطعة الأكاديمية لإسرائيل، مع حرص دائم على التميز الأكاديمي. كان برامكي، وهو من اللاجئين بعد مصادرة بيته في القدس عام 48، وطنيًا فلسطينيًا ذا عقيدة راسخة. وبالإضافة إلى هوايته في العزف والغناء الكلاسيكي، كان مولعًا بالشعر العربي القديم، وكان صاحب ذوق رفيع، واجتمعت فيه كل أخلاق الفارس.

رحم الله الفقيد وأسكنه فسيح جناته، وألهم أسرته جميل الصبر وحسن العزاء.

«الحال»

في قمة عدم الانحياز بطهران: صفعة لسوريا.. وقبلة على خد وليد المعلم

تحليل: عارف حجاوي

واشنطن ليست مستعدة لدفع أي ثمن لروسيا مقابل التخلي عن نقطة ارتكاز لها على البحر المتوسط. ولسان حال الأميركيين: يا خبر بفلوس، بكرة يبقى ببلاش. لماذا نعقد صفقة مع الروس مقابل سوريا؟ غدًا قد يسقط الأسد وحده. وإذا ظل متمسكًا بالحكم فلا بأس، لسنا مستعجلين على تسمية البحر المتوسط «بحيرة الناتو». ولتستمر روسيا في تسليح هذا النظام القمعي، ولتحصد سقوطًا أخلاقيًا وتكلفة باهظة، ونحن مستمرون في التبشير بحقوق الإنسان دون أن ندفع فلسًا واحدًا. ومن الخير لنا –هكذا تقول واشنطن لنفسها– أن تظل إيران تتقلب في المقلاة السورية أطول مدة ممكنة.

قال ليو تولستوي

افتتح تولستوي روايته آنا كارنينا بالعبارة: «كل الأسر الناجحة متشابهة، وكل أسرة تعسة، إنما هي تعسة بطريقتها الخاصة». وينطبق هذا على الدول، شرط أن نقلبه رأسًا على عقب: «كل الدول الفاشلة متشابهة، وكل دولة ناجحة، إنما هي ناجحة بطريقتها الخاصة»، فتعريف الدولة الفاشلة الشهير لماكس فيبر يضعها جميعًا في سلة واحدة: «الدولة الفاشلة هي التي لا تحتكر استخدام العنف الشرعي ضمن أراضيها». وعليه، فسوريا دولة فاشلة، مثلها مثل الصومال ولبنان، فالسلاح لا تحتكره الدولة.

قال بشار الأسد

قال رئيس سوريا: «الوضع أفضل، والحسم يحتاج وقتًا». وعلى هذا، فنظرية «حلب أم المعارك» التي روج لها نظام دمشق قد سقطت. ولم يوضح الأسد المساحة الزمنية التي يحتاجها للحسم. وبعد أكثر من سنة على دخول سوريا تحت تعريف الدولة الفاشلة، يحق لنا أن نسأل: من هو المعني حقًا ببقاء سورية دولة فاشلة؟ إسرائيل بالطبع؛ لكن أميركا أيضًا ليس عندها مانع من استمرار الفشل الحالي، وكذلك كل دول أوروبا.

- التتمة ص 13 -

الجزيرة وتلفزيون فلسطين

عارف حجاوي

لا تمدّ قناة الجزيرة الموائد للجائعين، ولا تكسو العراة، ولا تغسل وجه الولد بالماء الفاتر قبل أن يذهب إلى المدرسة. لكن الفلسطينيين صاروا ينادونها: ماما.

ومثلما يزعل الولد من أمه، فيشد فستانها بحنق، يزعل الناس عندنا من الجزيرة مرة تلو مرة، لكنهم يركضون عليها بلهفة كلما أظهرت اهتمامًا بهم.

قبل أيام، كانت للجزيرة سقطة. بثت قناة «الدنيا» مقابلة مطولة مع بشار الأسد، وقررت الجزيرة أن تتجاهلها تمامًا. وهذا سلوك خارج عن مألوف الجزيرة خروجًا فجًا. كأن الجزيرة تقول: نحن نحجب الرأي الآخر.. أحيانًا.

سرّ الصنعة في قناة الجزيرة: السرعة في الخبر، وجيش من المراسلين، والتمويل الكبير، والجرأة، والرأي الآخر.

والآن، وفي خضم أحداث سوريا، أصبحت الجزيرة محطة من المحطات. وفقدت كثيرًا من التميز. لكنها بالتأكيد أنجزت خبطة صحافية في تحقيقها عن تسميم الرئيس الراحل عرفات. وأرجو لها العودة للتألق، وأن تحافظ على شعارها الشهير. لكنني لا أطلب منها أن تعود إلى الاهتمام بالشأن الفلسطيني كسابق عهدها.

عندنا تلفزيون فلسطين، ونحن ندفع مرتبات العاملين فيه من جيوبنا، من الضرائب والجمارك الباهظة، ومن المعونات التي تأتي باسم الشعب الفلسطيني.

من حق كل فلسطيني أن يمسك تلفزيون فلسطين من أذنه، ويقول له: عندما تشكلت الوزارة الأخيرة ألغيت أيها التلفزيون الفلسطيني نشرة الأخبار الرئيسية، ووضعت بدلاً منها مباراة كرة قدم عتيقة! لا يهمني إن كان تلفزيون فلسطين عاشقًا لسلام فياض أو مبغضًا له. أنا كمواطن أريد معرفة التشكيلة الوزارية.

وعندما بعث الرئيس عباس رسالة لنتنياهو (طنطنت بها كل وسائل الإعلام في الدنيا)، سكت تلفزيون فلسطين عنها سكوت المقبرة. فما موقف هذا التلفزيون من الرئيس؟

وفي رمضان، وفي توقيت مهم جدًا، هو بعد الإفطار مباشرة، عرض تلفزيون فلسطين برنامجًا دعائيًا صرفًا. تكررت فيه العبارة التالية 330 مرة: «بدي أعطيك سؤال، وإذا بتجاوب عليه بتربح جائزة نقدية قيمتها مئة دولار مقدمة من الوطنية موبايل، جاهز؟». هل يعقل أن تصل البلادة إلى هذا الحد؟ أما كان في مقدور المذيعة أن تقول: «خذ سؤالاً بمئة دولار؟». ويا عيني على الأسئلة، ويا عيني على التغشيش! كان البرنامج إهانة لذكاء الناس، وخلطًا بين الدعاية والمادة التحريرية. إن كمية الأخطاء الإعلامية في البرنامج تجعله نموذجًا يحتذى به (وكلمة «يحتذى» مشتقة من الحذاء).

تلفزيون فلسطين عنده فرصة عظيمة لكي يغطي فلسطين بقوة: سياسيًا وترفيهيًا ووطنيًا، ولكنه مصمم أن يلعب سياسة، وبحمق.

لم أتحدث عن «ثقل دم» تلفزيون فلسطين، فهذا يحتاج إلى كتاب.

قالوا في الراحل جابي برامكي

نم يا رفيقي قرير العين موعدنا
عند النبي.. وآل البيت والدين

بسام الصالحي

لا يستطيع كل من عاصر د. جابي برامكي وعرفه عن قرب في حقل نشاطه الأكاديمي والإداري والتربوي والعام، إلا أن يشعر بخسارة فقدانه وغيابه عن هذه الدنيا.

ولا شك أن الحس الديمقراطي الوطني العميق والأصيل، هو أبرز ما ميز ممارسة وسلوك هذا الرجل، وما كان يرافق ذلك من حكمة وطول بال في التعامل مع التحديات التي واجهها في إدارته لجامعة بيرزيت والتعليم العالي في مراحل حساسة ومهمة من التجربة الكفاحية الخاصة للجامعات الفلسطينية.

محمد عواودة *

ودعت أسرة جامعة بيرزيت رئيسها بالوكالة في الفترة ما بين 1974-1993 الدكتور جابي برامكي، الذي وافاه الأجل يوم الخميس الماضي، لتنتهي حكاية بذل وعطاء استمرت منذ تخرج الدكتور برامكي من كلية بيرزيت عام 1946.

كان الفقيد واحدًا من مؤسسي مجلس التعليم العالي الفلسطيني عام 1977، وعمل مستشارًا في وزارة التربية والتعليم عدة سنوات. ويعد من رواد بناء المؤسسات الوطنية وأحد أعمدة المقاطعة الأكاديمية مع الاحتلال الإسرائيلي.

شغل برامكي منصب رئيس الجامعة بالوكالة أثناء إبعاد رئيس الجامعة السابق حنا ناصر، وظل حتى وفاته عضوًا في مجلس الأمناء.

وحتى ترسم صورة الفقيد أمام من لا يعرفه، وتعززها أمام من عاصره وعمل معه، جمعت «الحال» مجموعة من آراء بعض أصدقاء الفقيد، فكان لكل واحد منهم موقف معه، يتذكره كلما ورد اسم برامكي على لسانه.

د. حنا ناصر

هو رجل المهمات الصعبة. عالم متواضع، متفهم للعلاقات العامة، له صدرٌ كبير، وحكمة في معالجة القضايا، وهي أهم صفة لديه، حيث ساعدته في إدارة الجامعة في أصعب فتراتها، فكانت إدارته متميزة.

كان مجابهًا للاحتلال بشكل متميز، ولولاه لما كانت بيرزيت على ما هي عليه الآن.

رمزي ريحان

«يا جبل ما يهزك ريح»، هذه المقولة المفضلة لديه عندما كان الاحتلال يهاجم الجامعة أو يحاصرها.

كان من المثقفين المتعلمين المتواضعين، كان هادئًا بسيطًا. أما أهميته، فكانت في المحافظة على الهوية الوطنية لجامعة بيرزيت.

عيسى مصرية

عملت مساعدًا له أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، فكان من أخلص الناس. كان حليمًا حكيمًا. ولولا هاتان الصفتان، لما تجاوزت الجامعة فترة الإغلاقات والحصار.

د. عزمي بشارة

التقيته عدة مرات، إذ لم أُلق محاضرة أو ندوة إلا ورأيته وزوجته العزيزة هيفاء في مقدمة الحاضرين، وكان تحملهم المشقة يحرجني. وحتى حين اضطرتني الظروف أن ألتقي مع مؤسسة مواطن في رام الله عبر الفيديو كونفرنس، كنت ألمحه في كل مرة، وعلمت أنه ينشط في الحملة العالمية للمقاطعة الأكاديمية ضد إسرائيل، وكان قد واظب على نهج مقاطعة الجامعات الإسرائيلية حين كان يدير الجامعة.

عزام توفيق أبو السعود

رأيته مرة عند سور مدرسة المطران الخلفي، قبل حرب عام 67، كان ينظر إلى الغرب بحسرة، إلى بيت والده قرب بوابة مندلبوم، وقد بات بيت العائلة في الجزء الذي لا يستطيع الوصول إليه.

عملت مع جابي برامكي أربعة عشر عامًا، لم أكن أشعر أنها علاقة بين رئيس ومرؤوس، بل أقرب إلى العلاقة الأسرية، وأحيانًا علاقة الأستاذ بتلميذه. لم يرفع صوته في وجهي إلا مرتين عندما وجد خطأ لغويًا في رسالة بالإنجليزية تحمل توقيعي. في المرتين، أعطاني درسًا في قواعد اللغة الإنجليزية، وفي الكلمات التي لا تجمع.

لطفي الياسيني

يا بيرزيت دموعي لست أذرفها
وكيف أذرف دمعي يا فلسطيني
جابي رفيقي وعبر القلب مسكنه
ابن النضال.. وجامعة الميامين
واكبته الدرب في التعليم أذكره
وفي النضال وتشهد أرض حطين

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

هل تكون حرب أكتوبر ضد إيران..!

نظير مجلي

إذا سألت السياسيين، بمن في ذلك وزراء ونواب عديدون، وسألت العسكريين والخبراء والمحللين والصحافيين الإسرائيليين عن مدى جدية الاحتمالات لتوجيه ضربة عسكرية إسرائيلية ضد إيران، ستجد أن الغالبية الساحقة منهم تستبعد وقوعها. بعضهم سيقولون إن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ونائبيه وزير الدفاع إيهود باراك، والخارجية أفيغدور ليبرمان، وهم أكثر المتحمسين لإطلاق تصريحات تؤيد الضربة، إنما يديرون «خديعة حربية بامتياز»، ولا يخططون بشكل فعلي لضربة. وبعضهم سيقول إن هؤلاء الثلاثة مغامرون بدرجة جنونية ويقصدون تنفيذ الضربة. وبعضهم سيقولون إن ضربة كهذه غير ممكنة وغير واقعية ولكن الترويج لها يخلق آلية أو دينامية قد تتدهور إلى حرب حتى لو أنهم لا يخططون لها بشكل فعلي.

ولهذا، فإن من الصعب أن تعطي جوابًا حازمًا حول خطر وقوع الحرب. ولكن مجرد الحديث عن هذه الحرب، معها أو ضدها، في إسرائيل أو في الخارج، يخدم حاليًا كل الأطراف، ولذلك يستفيدون جميعًا منه.

إسرائيل تثبت وجودها بهذه التهديدات وتفرض نفسها كطرف في المعركة الدولية ضد إيران. الجميع يتصل بها ويحذر من الدخول في مواجهة معها. وحتى الذين يرون أن الخطر من مواصلة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو أكبر من الخطر في الموضوع الإيراني، لا يحركون ساكنًا للضغط على الحكومة الإسرائيلية لتغير سياستها. والاستيطان الذي يأكل الأخضر واليابس ويشكل عقبة كأداء أمام استئناف المفاوضات، يتم من دون رد فعل جدي من العالم. وباستثناء احتجاجات خجولة واستنكار تقليدي لا يواجه بأي رد فعل ناجع. وفضلاً عن ذلك، في إسرائيل تستفيد حكومة نتنياهو من الهوس الحربي للتغطية على الضربات الاقتصادية التي توجهها للشرائح الفقيرة والمتوسطة وعلى الاحتجاج الجماهيري ضدها.

وإيران مستفيدة، لأن التهديدات الإسرائيلية تخرج إيران من عزلتها الدولية، ومؤتمر قمة عدم الانحياز هو أكبر دليل على ذلك. وتسحب البساط من تحت أقدام المعارضة الإيرانية لأن الشعب الفارسي لا يستطيع الخروج إلى الشوارع والنظام يواجه تهديدًا خارجيًا.

والغرب يستفيد، لأنه يستخدم العربدة الإسرائيلية ضد إيران، كورقة ضغط قوية خلال المفاوضات الجارية بينه وبين القيادة الإيرانية. وهم يحاولون التوصل إلى صفقة مع طهران، على اعتبار أن مثل هذه الصفقة تنقذها من ضربة إسرائيلية.

من هذا الباب، وعلى هذه الخلفية، يدور النقاش الحاد في إسرائيل بين مؤيدي الضربة ومعارضيها. ومن يوم ليوم، يشتد نشاط معارضي هذه الضربة وهم كثر: الجيش بكل قيادته، المخابرات بكل أذرعها، غالبية الوزراء في حكومة نتنياهو وغالبية النواب في الكنيست، وجميع وسائل الإعلام باستثناء صحيفة واحدة «يسرائيل هيوم» التي تعتبر ناطقًا بلسان نتنياهو، وهي التي يصدرها صديقه الشخصي شردون أدلسون ويخسر عليها في كل شهر 3,3 مليون دولار. وقد بدأ هؤلاء يبثون مخاوف من أن يطلق نتنياهو وباراك مشروعهما الحربي ضد إيران في الشهر المقبل، فيحذرون من حرب أكتوبر ثانية، بكل ما تحمله هذه الكلمة من ذكريات سوداء بالنسبة لإسرائيل.

وفي الأيام الأخيرة، أنزل هؤلاء المعارضون شخصية جديدة إلى المعركة ضد مؤيدي الحرب، هو القاضي الإسرائيلي المتقاعد، يعقوب فينوغراد، الذي ترأس لجنة التحقيق الرسمية في إخفاقات إسرائيل في الحرب الثانية على لبنان (2006). وقد جاءت هذه التصريحات كالصاعقة على نتنياهو، إذ إن فينوغراد يكتسب سمعة طيبة في إسرائيل ويعتبر نموذجًا في الاستقامة والشجاعة. فقد سبق أن ترأس فينوغراد عدة لجان تحقيق في قضايا أمنية وعسكرية حساسة، أشهرها لجنة التحقيق في إخفاقات حرب لبنان الثانية. وأحدثت نتائج تحقيقاته زلزالاً في قيادتي الجيش والحكومة، إذ خرج في حينه بالاستنتاج أن قيادة الجيش الاسرائيلي تمكنت من جر الحكومة إلى إقرار حرب غير مدروسة من الناحية الاستراتيجية، ووجه انتقادات شديدة إلى الأداء العسكري. وبسبب هذه الاستنتاجات، اضطر وزير الدفاع عمير بيرتس، ورئيس أركان الجيش دان حالوتس، وعدد كبير من قادة القوات الإسرائيلية التي حاربت في لبنان إلى الاستقالة. وفي نهاية المطاف طارت حكومة ايهود أولمرت كلها.

واللافت للنظر أن فينوغراد اختار أن يطلق تصريحاته هذه ضد نتنياهو ومؤيديه في الحرب على إيران، في إذاعة الجيش الإسرائيلي «جالي تساهل»، فقال موجهًا كلامه إلى نتنياهو مباشرة: «إنك في هذه الخطوة (الحرب على إيران)، تعرض دولة إسرائيل كلها للخطر، كل ما بنيناه لغاية الآن، الدولة نفسها واقتصادها وكل شيء». وعقب فينوغراد على أقوال وزير الدفاع باراك الذي كان أعرب عن تقديراته بأن تؤدي حرب كهذه إلى وقوع لغاية 500 قتيل إسرائيلي على الأكثر»، فقال في لهجة سؤال استنكاري: «ليس أكثر من 500 قتيل؟ هل قمت بعملية إحصائهم حقا؟ من أين لك أن تعرف ذلك؟».

ويسخر فينوغراد من أن نتنياهو يعلن مسبقًا أنه مستعد لتحمل المسؤولية في حالة الفشل، فيقول: «أجل.. هذا يعزيني كثيرًا.. فهل هذا يحل المشكلة؟». وراح يذكر أن في إسرائيل توجد إمكانية واقعية جدًا لتشكيل لجنة تحقيق في كل حرب، محذرًا نتنياهو من أن خطر الفشل كبير، ومن أن الحساب في هذه الحالة عسير.

لقد اعتبر إنزال فينوغراد إلى الساحة، بمثابة «مدفعية من الوزن الثقيل» ضد نتنياهو. وبسبب «وزنه الثقيل» يقال إن معارضي الحرب يقدرون بأن نتنياهو قد حسم الأمر وقرر توجيه الضربة فعلاً في الشهر القادم، ولذلك لا بد من وقفه بكل الوسائل. والولايات المتحدة من جهتها تصعد هي أيضًا في معارضتها لتوجيه الضربة، وها هو الجنرال مارتن دمبسي، يخرج بتصريح حاد يقول فيه إن بلاده لن تشارك في حرب إسرائيلية ضد إيران. وتصريحه يصب في نفس الاتجاه للجم نتنياهو.

تصريحات ليبرمان ضد عباس.. سيناريو اغتيال جدي وخطير

عبد الهادي عوكل

يرى محللون فلسطينيون مختصون بالشؤون الإسرائيلية أن تهديدات وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان ووصفه للرئيس محمود عباس بأنه يقف عقبة أمام عملية السلام، هي تهديدات جدية ويجب أخذها على محمل الجد والتصدي لها، غير مشككين في أن ما جرى مع الرئيس عرفات قد يتكرر مرة أخرى مع الرئيس عباس.

مقدمة للتخلص من عباس

الخبير في الشؤون الإسرائيلية ناصر اللحام أكد لـ «الحال» أن تصريحات ليبرمان هي تصريحات جدية، وقد تكون مقدمة للتخلص من الرئيس عباس بأي طريقة كما حدث مع الرئيس الراحل ياسر عرفات. لافتًا إلى أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على أنها علاقة قائمة على اتفاق مُوقع أساسه أن الأرض مقابل السلام.

وقال اللحام إن حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو لا يمتلك إستراتيجية سياسية، وحزب العمل اليساري ضائع سياسيا، وحزب «كاديما» فشل عندما حاول أن يكون صاحب أيديولوجيا متوسطة، وبالتالي لم يبق في الساحة الإسرائيلية من يطرح حلاً للقضية الفلسطينية «أي حل» سوى ليبرمان، ومن هنا يجب أخذ تصريحات ليبرمان ضد الرئيس محمود عباس على محمل الجد.

وعن آلية التصدي لتصريحات ليبرمان فلسطينيا، رأى اللحام أن الحل يكمن في وجود إستراتيجية فلسطينية موحدة، وهي غير موجودة وبالتالي سيكون بإمكان الأحزاب الصهيونية أن تنفذ مخططاتها كما تريد.

وبخصوص موقف نتنياهو من تصريحات ليبرمان، أكد اللحام أن نتنياهو هو رئيس ائتلاف بكل معنى الكلمة وسيبقى رئيسا للوزراء طالما بقي هذا الائتلاف. موضحًا أنه في حال انسحاب ليبرمان من الائتلاف فسينهار تمامًا كما حدث من قبل مع أرئيل شارون عندما انسحب ليبرمان وانهار الائتلاف. لذلك، فإن ما يهم نتنياهو هو إرضاء ليبرمان والمتدينين لكي يضمن بقاءه كرئيس للوزراء، وإن فعل غير ذلك فسيسقط ويتهاوى.

ليبرمان يعبر عن موقف حكومته

من جهته رأى الخبير في الشؤون الإسرائيلية سميح شبيب، أن تصريحات ليبرمان تعبر عن موقف الحكومة الإسرائيلية الراهنة برئاسة نتنياهو. وقال لـ «الحال»: «لقد وصلت حكومة نتنياهو إلى طريق مسدود فيما يتعلق بتطبيق الرؤية الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية التي تتمثل في تحويل السلطة الفلسطينية إلى مؤسسة خدمة مدنية موسعة تعمل لدى السلطات الإسرائيلية، وتوقفت المفاوضات وطال أمد توقفها، الأمر الذي دفع الجانب الفلسطيني للعمل جديًا للخروج من إطار هذه المفاوضات والابتعاد عنها والتوجه لمؤسسات العمل الدولي كمجلس الأمن والأمم المتحدة.

وأضاف شبيب: «إن إسرائيل تعمل ميدانيًا ويوميًا على تجاوز اتفاق «أوسلو» ومسحه وخلق جملة من الوقائع على الأرض في الضفة أبرزها الاستيطان وتعزيزه وتهويد القدس تهويدًا كاملاً، بالإضافة إلى أن هناك توجهات إسرائيلية بالنسبة للعمالة الفلسطينية بحيث يتم تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل ومنحهم تصاريح دخول لها من كافة الأعمار، بهدف القول لعامة الشعب الفلسطيني إن الابتعاد عن العنف والخط السياسي المعارض للمفاوضات سيفتح أمامهم أبواب إسرائيل للعمل والسياحة، وهذا من شأنه إسقاط السلطة في الشارع الفلسطيني، وخلق بدائل لها في ظل الربيع العربي الذي تحاول إسرائيل توظيفه لفرض أوضاع جديدة.

ولفت شبيب إلى أن المطلوب فلسطينيًا لمواجهة ذلك هو العمل على خطين أساسيين، الخط الأول يتمثل في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة لخلق نوع من الأداة الفلسطينية الواحدة التي يتعذر على إسرائيل تجاوزها، فيما الخط الثاني يتمثل في استمرار التوجه للأمم المتحدة لتنال فلسطين عضويتها وتصبح دولة معترفًا بها ينطبق عليها قرارا الشرعية الدولية 242 و383.

تهديدات جدية

وفي السياق ذاته، أكد أكرم عطا الله، المختص في الشأن الإسرائيلي، لـ «الحال» أن تهديدات ليبرمان للرئيس محمود عباس تحمل قدرًا كبيرًا من الجدية، لافتًا إلى أن ليبرمان قال في رسالة إلى الرباعية الدولية إن «محمود عباس عقبة في طريق عملية التسوية» ولأربع مرات تقريبًا كرر هذه التصريحات، وهي خطوة تنذر بأن إسرائيل بدأت تتعامل بشكل مختلف مع الرئيس عباس يشبه ما حدث مع الرئيس الراحل ياسر عرفات.

وقال عطا الله إن التصريحات جدية ولا تمثل ليبرمان وحده، لأن ليبرمان يمثل الحزب الثاني في الحكومة الإسرائيلية والثالث على مستوى إسرائيل، وأصبح يشكل ظاهرة وليس حالة فردية كونه يمتلك خمسة عشر مقعدًا في الكنيست الإسرائيلي.

وأضاف أن تصريحاته منسجمة أيضًا مع مشروعه الخاص الذي يتمثل في «الانسحاب أحادي الجانب»، لذلك تهديداته بحق الرئيس عباس خطيرة وينبغي أخذها بجدية مطلقة.

وبشأن موقف نتنياهو من تصريحات ليبرمان، رأى عطا الله، أن موقف ليبرمان ينسجم مع نتنياهو، ولكن نتنياهو يحاول أن يمسك العصا من المنتصف حتى يبدو كحالة وسطية، موضحًا أن الصراع الإسرائيلي مع الرئيس عباس هو سياسي، وطالما هناك وفاق سياسي بين ليبرمان ونتنياهو، فإن تصريحات ليبرمان منسجمة تمامًا مع نتنياهو.

وأمام هذه الآراء، يكون ما أعدته الحكومة الإسرائيلية للرئيس قد اتضح تمامًا، فماذا أعد الفلسطينيون لمواجهة ذلك؟

بدأ العام الدراسي.. وعادت مشكلة ثقل الحقائب المدرسية

هيثم الشريف

«كان أول ما يفعله أولادي بعد عودتهم من المدرسة، النوم من شدة التعب، ليس لما بذلوه من جهد في المدرسة، وإنما لشدة الإرهاق بسبب ثقل الكتب التي يحملونها في حقائبهم المدرسية! ليريحوا أجسامهم المرهقة، ويبدو أنهم سيعودون لذات الشعور مع العام الدراسي الجديد! دون حلّ».

هكذا لخّص جهاد أبو حمّاد، وهو ولي أمر طالبين في الخليل، الحالة التي عاشها ويعيشها طلبة المدارس، جراء حملهم عددًا كبيرًا من الكتب والدفاتر يوميًا، فقرب افتتاح العام الدراسي يذكره بمعاناة أولاده في كل فصل من أوجاع ظهورهم لكبر الحقيبة وثقل ما فيها».

بدوره قال زياد جابر من الخليل ولي أمر عدد من طلبة المرحلة الأساسية (ثلاثة طلاب وأربع طالبات): «في نهاية الفصل الدراسي الثاني الماضي، لاحظت أن ابنتي التي كانت في الصف السابع مرهقة للغاية جراء الحقيبة، ما دفعني لوزنها، فبلغ قرابة 5 كغم، فيما لا يزيد وزن ابنتي عن الـ20 كيلو! بمعنى أنها تحمل ربع وزنها فيما يجب أن تحمل عُشر وزنها».

طلاب يحملون حقائبهم المدرسية، وإحدى الحقائب تزن 9 كيلوغرامات تحملها إحدى الطالبات.

الأسباب والمسؤوليات

من جهته، حاول مدير مركز إبداع المعلم الأستاذ التربوي رفعت الصبّاح تشخيص المشكلة، وتحديد الجهات المسؤولة عن استمرارها بقوله: «هناك أكثر من جهة تتحمل المسؤولية، إحداها ذوو الطلبة أنفسهم، لأنهم غالبًا لا يتابعون تنظيم ما يحمله الطلبة في حقائبهم يوميًا، وبالتالي يحمل الطلبة كل الكتب والدفاتر التي يحتاجونها والتي لا يحتاجونها لذلك اليوم، خاصة في المراحل الابتدائية. وهناك مسؤولية على وزارة التربية والمدارس ذاتها، لأن الجدول والبرنامج المدرسي لا يكون جاهزًا مع بداية الفصل الدراسي، ما يدفع الطالب لأن يحمل كل الكتب والدفاتر معًا. إضافة إلى أن اللغتين العربية والإنجليزية لهما عدة كتب، كما أن عدد الحصص اليومية الذي يتراوح ما بين 6-8 يفرض حمل معظم الكتب، وأخيرًا أن الكثير من المعلمين يطلبون من الطلبة غالبًا دفاتر 64 و94 صفحة، فتخيل كيف سيكون عليه الحال حين يحمل الطالب كل ذلك؟».

بدوره، قال أخصائي جراحة العظام والمفاصل الدكتور نضال الشويكي: «الوزن الزائد على جسم الإنسان يؤثر على العمود الفقري بشكل مباشر، ويؤدي إلى وهن وتعب في عضلات الظهر، ومفاصل الكتف والأرجل، كما يؤدي إلى تأخير نموهم الطبيعي من حيث الطول، وقد يؤدي إلى مشكلة الغضاريف مستقبلاً، وإجمالاً، فإن أثر تلك الأوزان خاصة عند الأطفال لا يظهر إلا عند الكبر، حين تبدأ مرحلة المراهقة، ومن هنا فإن هنالك توجهًا عالميًا لاستخدام الشنط التي تسير على عجلات».

التغيير يتطلب شراكة مجتمعية

أما وزارة التربية والتعليم، فأقرت على لسان مدير عام الصحة المدرسية الدكتور محمد الريماوي أن المسؤولية الكبرى تقع على عاتقها، غير أنها شددت على أن التغيير يتطلب شراكة مجتمعية حقيقية: «لقد قمنا في السنوات السابقة بتوزيع نشرات على الطلبة من خلال المدارس بما يتعلق بمواصفات الحقيبة المدرسية، التي من بين أهمها ألا يزيد وزن الحقيبة وهي فارغة عن 1 كغم بصرف النظر عن الفئة العمرية، وألا تزيد بكل ما تحويه من كتب وما شابه عن 10% من وزن الطالب، لكن من المعروف أن الأهل هم من يختارون الحقيبة، وبالتالي، جزء من المشكلة يتحمله الأهل، لأن الحقائب التي تشترى لا تكون غالبًا مطابقة أو ملائمة للمواصفات الصحية».

لكن الريماوي أكد أيضًا أن هنالك إشكالية في حجم البرنامج الدراسي: «غالبًا ما تتفاقم المشكلة في الأسابيع الأولى من كل عام، لأن البرنامج المدرسي يكون غير ثابت لمدة أسبوع وأكثر، الأمر الذي يجبر الطالب على حمل كل شيء، لأنه لا يعرف جدول الحصص، خاصة إذا لم تلتزم المدرسة بالتعليمات الموجهة إليها، والقاضية بوجوب كتابة برنامج الدوام المدرسي من أول يوم على اللوح، ليتمكن الطالب من تحديد ما يحمله في حقيبته في اليوم التالي، إلى أن يتم تثبيت البرنامج النهائي ويتم استلامه».

وأكد الريماوي أن الوزارة ستقوم مجددًا ومن خلال حملة مواصفات الحقيبة المدرسية، بإعادة إنتاج بروشورات إرشادية لتوعية أولياء الأمور بما يتعلق بمواصفات الحقيبة المدرسية، مضيفا: «سنطلب من مدراء المدارس تزويدنا بما تم على ارض الواقع بالخصوص، وأثق أننا سنشهد خلال السنوات الخمس المقبلة تغييرات إيجابية ملموسة في هذا الموضوع، خاصة مع توجه الوزارة لعمل تعديلات في كافة المناهج وبمختلف مراحلها، إلى جانب خطواتنا الإرشادية سالفة الذكر».

كفر عقب.. 60 ألف مواطن ضائعون في حبال العنصرية الإسرائيلية

نوال الزغير*

ما زالت قرية كفر عقب تعاني أزمة في الخدمات السكانية منذ عام 2002 بعد أن أعلنها جيش الاحتلال منطقة عسكرية. ومنذ ذلك الحين، بدأت الأزمة الخدماتية تتفاقم في القرية التي تضاعف أعداد السكان فيها خلال ثماني سنوات فقط من 15 ألف مواطن إلى ما يقارب 60 ألف مواطن حاليًا، من ضمنهم 2000 عائلة ينقسم أفرادها بين حاملين للهوية المقدسية وآخرين يحملون الهوية الفلسطينية.

وفي محاولة من أهالي منطقة كفر عقب لتحسين نوعية الخدمات السكانية بالمنطقة، وكلوا لجنة شمال القدس برئاسة منير الزغير للعمل على تحسين الخدمات في المنطقة من خلال التواصل مع مسؤولي بلدية الاحتلال لأنها المسؤولة بفعل الاحتلال عن القرية عبر تقديم تقارير وشكاوى متواصلة لمكتب الشكاوى في بلدية القدس.

وشرح الزغير لـ «الحال» سبب الزيادة السكانية السريعة في منطقة كفر عقب وقال إن «القرية تتكون من أربعة أحياء (سميراميس، والزغير، والمطار، وكفر عقب)، وصارت منذ سنوات الملاذ الوحيد للعائلات المقدسية التي يكون أحد الأبوين فيها من حاملي الهوية الفلسطينية، والآخر المقدسية، إضافة إلى المواطنين ذوي الدخل المحدود الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة العيش المرتفعة في المناطق المقدسية داخل جدار الفصل العنصري.

وأضاف الزغير: «منطقة كفر عقب منطقة عسكرية إسرائيلية يمنع على بلدية القدس تقديم أية خدمات إليها إلا من خلال متعهدين للخدمات، وهؤلاء المتعهدون لم يقدموا أية خدمات للسكان على مدار السنين المتوالية، ما أدى إلى انهيار الحالة الخدماتية في المنطقة، سواء على صعيد النفايات والمياه العادمة والمياه الصالحة للشرب، حيث أدى ذلك إلى انتشار أمراض الجلد والتنفس والكبد والسرطان بين سكان كفر عقب.

وقال الزغير إن اللجنة بذلت قصارى جهودها لإصلاح وضع الخدمات في المنطقة من خلال التواصل مع بلدية القدس وتقديم التقارير عن سوء حالة المنطقة والمطالبة بحل هذه المشاكل الخدماتية، خاصة وأن تراكم النفايات وانتشارها عمل على تدهور الحال الصحي للسكان المنطقة، إلا أن بلدية القدس لم ترد على هذه الشكاوي أو المطالب إلا بمحاولات التهرب والوعود الكاذبة، ما دفع بلجنة شمال القدس المنتخبة من سكان المنطقة لأن ترفع دعوى قضائية خاصة بإهمال خدمة النفايات في منطقة كفر عقب على بلدية القدس من خلال جمع 5000 توكيل من سكان المنطقة، إضافة إلى تواكيل من مركزي البيان والراجحي الطبيين اللذين يقدمان الخدمات الطبية للمواطنين المقدسيين، بالإضافة إلى التقارير الطبية التي تثبت أن سوء الخدمات وانتشار تراكم النفايات في المنطقة أدى إلى أمراض خطيرة يعاني منها سكان المنطقة.

وأكد الزغير محاولات البلدية المستمرة في التهرب من الأداء بخدماتها حتى بعد رفع الدعوى القضائية ضدها بل ومحاولات التهرب من القضية، فكانت تقدم حججًا باحتواء المنطقة على بناء عشوائي غير مرخص، في حين أكد الزغير أن الحكومة الإسرائيلية تجمع 30 مليون شيقل ضرائب سنوية من سكان المنطقة المقدسيين ساكني البيوت المرخصة وغير المرخصة.

وقال: «البلدية الإسرائيلية تتذرع بأنها لا يمكنها إيصال أية خدمات للمنطقة بحجة أنها منطقة عسكرية، كما أنها ادعت أمام المحكمة أن المنطقة لا تحوي سوى 30 ألف نسمة، في حين قامت لجنة شمال القدس بتقديم تقارير من داخل البلدية تقر بأن البلدية تنوي تكبير المناقصات الخدماتية للبلدية داخل منطقة كفر عقب نتيجة لزيادة عدد السكان إلى أكثر من 60 ألف نسمة».

ولكن أمام الأدلة التي قدمتها لجنة شمال القدس من خلال تقارير البلدية التي دحضت الحجج التي قدمتها البلدية، خاصة التقارير الصادرة من مفتش البلدية، التي تشير إلى أن حاويات النفايات لا تكفي إلا لتنظيف 15 طنًا يوميًا من النفايات، في حين أن المنطقة تنتج ما بين 40- 60 طنًا يوميًا من النفايات تبقى متراكمة في شوارع القرية، إضافة إلى صور عن التقارير والشكاوي التي بعثتها اللجنة إلى مكتب الشكاوى في البلدية دون أي رد من البلدية، وصور كاملة عن حالة النفايات المتراكمة في المنطقة؛ قررت المحكمة الإسرائيلية الحكم لصالح سكان منطقة كفر عقب وإلزام البلدية بسرعة توفير خدمة تنظيف النفايات في المنطقة وإلزام لجنة شمال القدس بضرورة التعاون مع مسؤولي البلدية للعمل على حل هذه المشكلة، إلا أن البلدية لم تلتزم بحكم المحكمة، وما زالت تنتهج سياسة التهرب من تقديم هذه الخدمات، بل إنها زادت الوضع سوءًا بحيث أوكلت مهمة تنظيف النفايات في المنطقة إلى متعهد جديد يقوم بإنزال شاحنات لجمع النفايات تترك سوائل هذه النفايات على الأرض، ما يسبب رائحة كريهة في المنطقة ويلوث الأمكنة ويحولها إلى مكان ومناخ مناسب لانتشار الأمراض والأوبئة في المنطقة ونقلها إلى مناطق أخرى.

النفايات في كفر عقب.. مكرهة صحية وحضارية.

وهنا يؤكد منير الزغير رئيس لجنة شمال القدس أن هذه الممارسات لا تخرج عن إطار السياسة الإسرائيلية القائمة على التمييز العنصري ضد المواطنين العرب كمحاولة لتهويد هذه الأراضي وتفريغها من سكانها.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

في خزاعة.. ملاعب على أراضٍ حدودية تحاصرها الأبراج العسكرية

مثنى النجار

بين برجين للمراقبة للعسكرية، وعلى بعد أمتار من السياج الحدودي الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل، يقضي عدد من فتية وشبان بلدة «خزاعة» شرقي مدينة خان يونس ساعات ما بعد العصر في لعب كرة القدم دون تردد وخوف، في شكل آخر من أشكال التحدي للمحتل واعتداءاته.

عشرات ممن هم فوق سن الـ17 عامًا دفعتهم الجرأة، إلى جانب انعدام الأماكن البديلة للعب، إلى تعبيد أرض حدودية تقع ضمن ما يسمى «الحزام الأمني» العازل، وتحويلها إلى ملعب.

الشاب الجامعي أحمد عادل 19 عامًا يدرس إدارة أعمال في كلية العلوم والتكنولوجيا، وهو أحد الشبان الذين يلعبون ضمن فريق بشكل يومي يقول: «نمارس الرياضة بشكل يومي تنشيطًا لأجسامنا، إضافة إلى أننا لا نجد بديلاً سوى اللعب قرب الحدود على مرأى ومسمع الاحتلال ودورياته، فطبيعة بلدتنا زراعية ولا توجد فيها ملاعب».

ويضيف: «نخرج بشكل يومي بعد صلاة العصر كي نلعب كرة القدم في فرق شبابية من شبان الحارة التي نعيشها». ويضطر أحمد وزملاؤه اللاعبون لوقف مبارياتهم لأوقات معينة متابعين توقف الجيبات قرب برج المراقبة المطل على حي النجار في البلدة، منتظرين مغادرته واستئناف مباراتهم، في حين ينهي الشبان المباراة في أغلب الأوقات على صوت رصاص الجنود أو رشقة البرج الآلي.

لعب بطعم التحدي رغم أنف الاحتلال.

وأشار إلى أن الاحتلال أطلق النار قبل أيام على الكرة وهم يلعبون بها عندما أحرز أحدهم هدفا، «فذهب حارس المرمى ليحضرها، لكن الطلقة جاءت على بعد متر واحد منه فقط».

ويؤكد أحمد أنه، ورغم خطورة اللعب في تلك المنطقة، إلا أنهم يبحثون عن سبل تساهم في تخفيف معاناتهم كي يمارسوا حقهم في اللعب بحرية وأمان.

ودعا الشاب أحمد كافة الجهات المسؤولة إلى الضغط على حكومة الاحتلال وإبعادها عن أماكن المواطنين.

وفرض الاحتلال الإسرائيلي منطقة عازلة على حدود قطاع غزة يمنع بموجبها المزارعون من الاقتراب إليها أو الاستفادة منها في الزراعة بحجج أمنية واهية.

وبصوتٍ عال وجبين يتصبب عرقًا، ينادي اللاعب براء إبراهيم النجار 27 عامًا على زملائه للاحتماء بعيدًا عن الملعب تفاديًا لرصاص الجيبات الإسرائيلية، فيما يراقب تحركات الاحتلال قائلاً: «نقضي أوقاتًا ممتعة وجميلة محفوفة بالمخاطر في أغلب الأوقات بسبب حركة الجيبات والدوريات المارة على طول الحدود».

ونوه إلى أنه يُبقي نفسه راصدًا لتحركها مسارعًا في تحذير زملائه ولفت انتباههم خشية مباغتتهم بإطلاق النار المباشر أو الاستهداف الذي قد يعرض حياتهم لخطر.

وطالب براء الجهات المعنية بإقامة أماكن للعب والترفيه كخطوة للتخفيف عن الشباب في البلدة وإيجاد وسائل لاكتشاف المواهب الشابة.

أما الشاب علاء، فيلعب في أغلب أوقاته حارسًا للمرمى. يقول: «من خلال لعبنا قرب الحدود، ندعو كافة الجهات لإيصال رسائلنا العادلة وإبراز معاناتنا في ظل تواصل الجرائم والتهام الأراضي الزراعية وممتلكات المواطنين»، مفتخرًا بأنه وزملاءه تمكنوا من تحويل لعبة كرة القدم من تسلية وترفيه إلى معركةٍ لتحدي وصد مخططات الاحتلال.

وختم قوله بأن تعلق الشبان بكرة القدم في خزاعة دفعهم للبحث عن بديل عن اللعب في الشوارع العامة، لتجنب حركة المركبات والمارة، التي تطفئ سخونة المباراة.

جدل كبير حول تصاريح العيد ودعوات للاستعداد لـ «الأضحى»

إسرائيل تنصب فخّا تجاريّا لحنين الفلسطينيين إلى وطنهم

هبة سناف *

مع نهاية رمضان الماضي، ثار جدل كبير بين الفلسطينيين حول قضية تصاريح العيد التي منحتها ما تسمى الإدارة المدنية الاحتلالية لأكثر من 170 ألف مواطن لدخول القدس والخط الأخضر وزيارة فلسطين التاريخية.

وانقسم الناس حول هذه التصاريح، فمنهم من رأى فيها تطبيعًا مع إسرائيل واستسلامًا لمخططها التجاري في سلب جيوب الفلسطينيين في ذروة رمضان والعيد، ومنهم من رأى فيها فرصة لإنعاش الذاكرة وزيارة المدن والأرض المحتلة عام 1948.

وبذهاب عشرات آلاف مواطني الضفة إلى إسرائيل في أيام ما قبل العيد وبعد العيد بثلاثة أيام أو أكثر، وقع الضرر الأول على من ينتظر العيد «من السنة إلى السنة»، وهو التاجر في أسواق الضفة. ولمعرفة حجم الضرر، أجرت «الحال» أحاديث مع أصحاب متاجر، منهم مالك مؤسسة ضراغمة التجارية في مدينة رام الله الذي قال إن «السوق بسبب التصاريح الإسرائيلية لم تكن كما اعتدنا عليها كل سنة. ففي العادة تتوافد أعداد هائلة من الناس إلى السوق في فترة العيد، رغم تفهمنا للهدف الذي دفع المواطن للحصول على تصريح، سواء كان ذلك من أجل التسوق، أو الصلاة في القدس، أو لزيارة المدن الفلسطينية التي حرم منها المواطنون.

واشتكى أصحاب متاجر كثيرة في مدينة رام الله من الأزمة التي وقعوا فيها بسبب التصاريح، بعضهم قالوا إن البضاعة تكدست وإن ربحهم هذا العام لا يكاد يذكر، إن آمالهم بموسم العيد منيت بالفشل الذريع.

محل ملابس في مدينة رام الله رفض صاحبه ذكر اسمه قال إن «البضائع تكدست في المحلات، والتاجر الذي كانت لديه التزامات، لا قدرة لديه الآن على دفعها». وأضاف: «أنا لا أرفض فكرة أن من حق المواطن أن يأخذ تصريحًا لرؤية وطنه، ولكن التوقيت الذي أُعطيت فيه التصاريح هو أمل التاجر طوال السنة، وأنا ألوم الشؤون المدنية في ذلك، وأتمنى ألا تتكرر الأزمة في عيد الأضحى لتفادي ما حدث في عيد الفطر».

ولكن صاحب محل «أبو خلف» في رام الله قال: «لم أشعر أن هناك أي اختلاف عن السنوات السابقة. هناك بعض المحلات التجارية -وأنا لا أنكر ذلك- تضررت، أما أنا، فلم أشعر باختلاف كبير».

واعتبر د. عبد الرحمن الحاج رئيس دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت أن ذهاب المواطنين الى الأراضي المحتلة عام 48 يحمل في ثناياه إيجابيات، من منطلق أنه لا يوجد ضرر في أن يتعرف المواطن على وطنه الذي حرم الاحتلال الناس من رؤيته وبناء ذاكرته عليه.

وأثبت فكرة الحاج أحد الحاصلين على تصريح، وهو محمد ياسين، المدير المالي والإداري للإغاثة الطبية وتلفزيون وطن، الذي قال: «تقدمت للحصول على تصريح من أجل الدخول إلى القدس التي لم أرها سوى مرتين في حياتي، وبسبب حصولي على التصريح، زرت القدس ويافا وحيفا وعكا وتعرفت على وطني على الواقع وليس على الإنترنت والتلفاز فقط. من حقي زيارة تلك الأماكن، لم أستغل التصريح من أجل التسوق، إنما من أجل زيارة وطني الذي حرمت منه منذ سنوات طويلة.

ولكن هناك من يرى أن «دخول الوطن لا يحتاج إلى تصريح، ويرفض مسألة الحصول على تصريح للدخول إلى أرضه ووطنه»، وذلك كان رأي أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت د. بسام عويضة، لأنه يرى أن ذلك يعني وجود دولة أخرى اسمها إسرائيل تحتاج إلى تصاريح لدخولها.

وقال حسن لـدادوة، المحاضر في جامعة بيرزيت، إنها كانت رسالة موجهة إلى السلطة بأنها ليست وحدها اللاعب الوحيد على نطاق الضفة. ووافقه في ذلك د. وليد الشرفا رئيس دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت، الذي قال: «ما حدث تعبير عن أن فلسطين محمية طبيعية، وأن إسرائيل تتحكم في المشهد كيفما تشاء».

من الناحية الثقافية، قال محمد عطايا، المدير الإداري لمكتب فتح في رام الله والبيرة، إن هدف إسرائيل من تلك الخطوة إشعار المواطن بالفارق الحضاري الذي يعيشه بالمقارنة بين مجتمعه وإسرائيل. ومن ناحية نفسية، كما قال د. الشرفا «تريد إسرائيل فحص ما يتقبله الشعب الفلسطيني من فكرة الذهاب إلى الأراضي المحتلة، ومعرفة إذا كانت لديه عوائق للذهاب بعد عشر سنوات من الدم والمواجهة».

لكن د. رياض موسى رئيس دائرة الاقتصاد في جامعة بيرزيت تحدث عن استفادة مادية أرادتها إسرائيل، وقال: «الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من ركود، وهذه الخطوة منحت الإسرائيليين فرصة كبيرة لتحريك أسواقهم».

ووسط هذا الجدل، ترتفع أصوات كثيرة تحذر من مغبة الوقوع في الشرك الإسرائيلي والاستسلام لرغباته، وتنادي بالتحضير للعيد المقبل للتعامل مع التصاريح وعدم تحويلها إلى أزمة جديدة على الاقتصاد الوطني وطوق نجاة للاقتصاد الإسرائيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار كل التكتيكات السياسية والتجارية التي تسمح للمواطن بزيارة فلسطين التاريخية، لكن دون الوقوع في الفخ التجاري الإسرائيلي.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

خوف من رمزية دينية غير قادرة على مقاومة تهويد القدس

الأقصى يعود وحيدًا بعد الشهر الفضيل.. وزيارات العيد ورمضان لا تكفي

كلثوم جابر *

تنعكس شمس الظهيرة شعاعًا مليئًا بالحزن على القبة الصفراء في المسجد الأقصى، فها هو يعود وحيدًا من جديد، بعد أن كان مزدحمًا بالمصلين والزائرين طيلة شهر رمضان المبارك، لا تجد موطئ قدم لكثرة الزائرين. الأنفاس والأحاديث والأدعية تختلط، والصلوات تتعالى، فمن الزائرين مَن كانت هذه زيارته الأولى للأقصى بعد حلمٍ دام سنين، ومنهم من لا يزوره إلا في رمضان، وقلة هم المرابطون هناك.

بعد العيد، تزور الأقصى فيدهشك الهدوء وندرة الوافدين، اللهم بعض الشيوخ وكبار السن، يعلو صوت الأذان، فلا يلبيه إلا قلة، فرمضان انتهى وانتهت معه طقوس العبادة وقداسة المكان.

أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت محمد أبو الرب يرى أن عزلة المسجد الأقصى سببها بالدرجة الأولى إسرائيل، حيث يقول: «فيما يخص عزلة الأقصى، باعتقادي أن إسرائيل استطاعت من خلال إجراءاتها المشددة عبر السنوات السابقة والمتمثلة في منع وصول الناس إلى الأقصى، أن تجعل زيارة الأقصى حلمًا لدى كل مواطن فلسطيني، وتحقق هذه الزيارة، ولو لمرة واحدة، كان بمثابة إشباع لهذا الحلم، وقد يتكرر هذا الإشباع مرة واحدة في السنة خلال شهر رمضان».

وأضاف أبو الرب: «الخطير في الأمر أن يعتاد الناس على عدم القدرة على الوصول إلى الأقصى، وتحقق ذلك مرة واحدة خلال العام ينظر إليه بمثابة إنجاز وتحقيق للحلم وليس أكثر من ذلك، وهذا ما يفسر أن غالبية الشباب الذين زاروا الأقصى قاموا بمشاركة زملائهم عبر الفيسبوك بالصور والتعليقات على حساب وضع القدس والمسجد الأقصى نفسه والإجراءات المحيطة به.. وهذا يحيل إلى ترسيخ ثقافة جديدة قد تجعل من زيارة الأقصى كزيارة المقابر تماماً، في العيد».

أما الإعلامية دعاء علي، فترى الموضوع من زاوية أخرى، حيث ترى أن «إسرائيل تحاول تكريس صورة القدس واختزالها بممارسة الطقوس الدينية، وفي أحسن الأحوال للتسوق، وبهذا تكون قد فرغتها من مضمونها السياسي، وأحد المؤشرات التي تثبت تبنينا كفلسطينيين لهذه الصورة هو اختزال مدينة القدس بالحرم، بمعنى أنها تكف عن كونها مدينة فلسطينية، وتصبح مسجدًا كبيرًا، وهذه الخصوصية تسقط إمكانية التعامل مع المدينة بنفس المعايير التي نتعامل بها مع باقي المدن».

وتابعت علي: «ولأن السؤال الأول المطروح فلسطينيًا أصبح لماذا لا أستطيع أن أصلي بالقدس؟ لا لماذا لا أستطيع أن أعيش أو أتملك في القدس؛ فهذا يثبت تبني الصورة التي سعت إسرائيل لحفرها في العقل الفلسطيني الجمعي، ومن هنا أصبح الهدف الوحيد لزيارة القدس هو الصلاة ليس إلا، والصلاة فقط في رمضان، وما عدا ذلك نافلة، وهنا نكون قد أعدنا تعريف القدس دون مواجهة مع فكرتنا الأصلية عنها. إسرائيل تحاول تكريس هذا المفهوم الجديد دون مناطحة للحمية الفلسطينية تجاه القدس، فيعتقد الفلسطيني أن صلاته في القدس هي استعادة لها، وهي الشكل الوحيد الممكن لاستعادتها، وتخرج المقاومة من السياق تمامًا.

وفي حديث مع الإعلامية ديما دعنا، أكدت أن «القدس، ومنطقة الأقصى تحديدًا، عاشت خلال شهر رمضان حركة نشطة وغير مسبوقة، وذلك بعد أن تم تقديم الآلاف من التصاريح لأهالي المحافظات الفلسطينية، ما أعاد الحياة للقدس بعد ركود شبه طويل اقتصاديًا واجتماعيًا، حيث إنه خلال الشهر الفضيل لم تغلق المحال التجارية مطلقًا، وهذا كان له كبير الأثر على الحياة في القدس، حيث اعتبر البعض أن زيارة الأقصى زيارة تاريخية قد لا تتكرر، والبعض اعتبرها فرصة للتسوق والتمتع، فلم يكن هدف الجميع العبادة».

وفي سياق حديثها عن علاقة الموضوع بالاحتلال، قالت دعنا: «بالنسبة للأقصى، نعم رجع وحيدًا، وقلة قليلة يسمح لهم بالدخول للقدس، فالذين هم أقل من 45 عامًا لا يسمح لهم بالدخول، وهذا ما كان يحدث قبل شهر رمضان، أي أن هناك أهدافًا خفية لإسرائيل، لإعطائها هذا الكم من التصاريح، والاستيلاء على الأقصى هدفهم الأول والأخير».

أما عن شباب الضفة، فيرى الطالب أمير أبو عرام أن الرباط في المسجد الأقصى جزء لا يتجزأ من هوية المكان. يقول: «نحن كشباب من الضفة نرى إمكانية الوصول للمسجد الأقصى حلمًا يصعب تحقيقه في غير شهر رمضان، فنحن نعتبر دخولنا إلى المسجد الأقصى جانبًا مهمًا على طريق تحريره، حيث إن الاعتكاف والرباط في ساحاته جزء من الحفاظ على هويته، لأن الأقصى يعاني من سياسة إسرائيلية ظالمة تهدف لفصله عن المحيط الإسلامي والفلسطيني، لذا، فنحن نعمل على تحقيق هذا الحلم عبر زيارته في شهر رمضان».

أما الطالبة في جامعة بيرزيت جمان أبو عرفة، فترى أن «امتلاء الأقصى بالمصلين فقط في رمضان يدل على أن ارتباطهم بالمكان جزئي، يشتد في رمضان وينقص مع باقي الأيام»، مؤكدة أن «وصال الأقصى والرباط فيه يجب أن يكون في كل أيام السنة، حيث إن اجتماع الناس فيه أضحى فلكلورًا أكثر منه عبادة، وهذا -للأسف- يخدم مسلسل التهويد المتسارع للقدس».

تغيب شمس وتشرق أخرى، والوضع الفلسطيني من سيئ إلى أسوأ، والقدس تتناقص بأهلها يومًا بعد يوم، والأقصى لا يزار إلا في رمضان..!

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

ديون القطرية الإسرائيلية عليها 700 مليون شيقل

«كهرباء القدس» تطالب بتسديد الديون ووقف السرقات.. والعتمة هي البديل

إباء أبو طه

عانت شركة كهرباء القدس لسنوات عدة من سرقات الكهرباء وهدر المال العام، ولم تكن هناك أيّة إجراءات قانونية تحكم ذلك كلّه، إلى أن تلقّت الشركة تهديدات رسميّة من الشركة القُطرية الإسرائيلية، بقطع التيار الكهربائي في مناطق امتياز الشركة، ووضع يدها على ممتلكاتها وحساباتها البنكية، إثر تراكم الديون عليها التي وصلت إلى قرابة 700 مليون شيقل، حسب ما صرح مدير عام شركة كهرباء القدس المهندس هشام العمري.

تهديدات حقيقيّة

وأشار العمري في مقابلة خاصّة أجرتها معه «الحال» إلى أن التهديدات التي تتلقاها الشركة حقيقية، وتتمثل بقطع متناوب للتيار الكهربائي، وعدم الموافقة على ربط طاقة إضافية في مناطق الوسط، كما هو الحال في ضاحيتي الروابي والريحان السكنيتين، والأهم من ذلك كلّه، وضع شركة الكهرباء الإسرائيليّة يدها على ممتلكات الشركة وحساباتها البنكيّة، وبالتالي انتهاء آخر معلم سياسي موجود في القدس».

وأضاف العمري: «هذه ليست المحاولات الأولى للسيطرة على الشركة. في عام 1967، دخلت الشركة في قضايا لعدم إلغاء امتياز الشركة في القدس، وتكرر الأمر عام 1988».

وتابع قائلاً: «هناك محاولات إسرائيليّة لتسييس موضوع الكهرباء»، مطالبًا بأن يكون هناك انتقاد دولي ومحلي لهذا الموضوع.

السرقات سبب رئيسي

وأوضح وزير سلطة الطاقة د. عمر كتانة أن الديون المتراكمة عبارة عن ديون على السلطة الفلسطينية تبلغ قيمتها 120 مليون شيقل، وديون المخيمات تبلغ 250 مليون شيقل، بالإضافة إلى الهدر السنوي المتمثل بالمتأخرات على المواطنين والسرقات، وهو ما تدفع الشركة مقابله 150 مليون شيقل، بالإضافة إلى الغرامات الباهظة التي تفرضها الشركة الإسرائيليّة وتقدر بـ90– 120 مليون شيقل نتيجة تأخر شركة الكهرباء الفلسطينيّة في التسديد، عدا عن وجود وصلات غير شرعية في كافة المحافظات تزيد من ديون الشركة.

وأشار العمري إلى أنّ مناطق (ج) الخارجة عن السيطرة الفلسطينية من ناحية أمنية كانت سببًا إضافيًا في تفاقم الأزمة، ففيها «ترتفع أعداد السارقين للكهرباء، الأمر الذي أدّى إلى تراكم الديون وصعوبة وصول الشرطة. بالإضافة إلى الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة فأثر على التزامها بدفع ما عليها من التزامات مالية. وحول موضوع المخيمات التي يحملها كثيرون سبب أزمة الشركة يقول العمري: «المخيمات ليست سبب كلّ المشكلة، بل هي جزء من المشكلة، ولكن السرقات هي السبب الرئيسي، فخارج المخيمات لا يدفعون، بل ويسرقون أيضًا».

حلّ الأزمة

يرى كتّانة أنّ «من الضروري أن يتمّ اتخاذ بعض الإجراءات لحلّ الأزمة والتخفيف من حدتها، بالتخلص من الدين الموجود على السلطة من خلال التعاون مع وزارة الأوقاف، بالتعميم من خلال المواعظ والخطب حول هذا الموضوع، عدا عن ضرورة كشف الوصلات غير الشرعية، وإصلاح وصيانة وتطوير شبكات الشركة في تلك المناطق نظرًا للأحمال المتزايدة، بالإضافة إلى قيام فرق تفتيشية تساندها وزارة الداخلية للبحث عن مناطق سرقة الكهرباء، فنحن نحتاج إلى إجراءات عملية قبل فرض الإجراءات العقابيّة القانونيّة»، كما طالب كتانة المستهلكين بتسديد ما عليهم من ديون.

من جهته، يقول العمري إنّ آخر الإجراءات القانونية قبل الأزمة تمثلت بعقوبة السجن 3 أشهر ودفع غرامة 45 دينارًا حسب القانون الأردني من سنة 1966. وتابع قائلاً: «في الوقت الحالي صادقت الحكومة على قانون يغرم سارق الكهرباء بدفع 350- 1300 دينار، بالإضافة إلى السجن لمدة أربعة أشهر، ودفع جميع ما تم استهلاكه كتتمة للإجراءات القانونيّة».

وبخصوص التعرفة الكهربائية، يشير كتّانه إلى أنّ ترشيدات استهلاك الطاقة وضعت تعرفة جديدة لإزالة كافة الأعباء المالية التي كانت موجودة على الحكومة في التعرفة السابقة، حيث تتبنى تخفيض التعرفة الكهربائية إلى 0,52 شيقل لكل كيلوواط ساعة للحالات الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية. إلاّ أنّها في الوقت ذاته فرضت تعريفات جديدة أعلى في القطاع المنزلي نتيجة الاستهلاك غير المبرر ووجود الأجهزة الكثيرة.

وطالب كتّانة الشركات بالاقتراب أكثر من جمهورها، وأن تحاول مساعدتهم وتضع لهم برامج تسهيلية وأن تنزل من «برجها العاجي» لتسمع جمهورها.

بدائل وحلول

وحول بدائل تفادي الأزمة، يرى العمري أنّ الاعتماد على مولدات الكهرباء التي يتم استخدامها كاحتياطي في حالة الانقطاع هي إحدى الوسائل المتاحة. فيما يرى كتانة أنّ الخلايا الضوئية لإنتاج الطاقة الكهربائية، هي أحد البدائل التي يتم استخدامها لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية.

عائلة عبيد.. يُتم وفقر يصحبهما المرض والإعاقة

إسلام بهار

وكأن المخيم والجوع وحياة البؤس لا تكفي، فجاء المرض لتكتمل معاناة عائلة عبيد التي تعيش في مخيم جباليا ومكونة من 6 أفراد. فالأم مريضة بالصدفية منذ اثني عشر عاماً، والأطفال الخمسة يعانون من أمراض وإعاقات، ووالدهم توفي بعد صراع طويل مع مرض السرطان.

أمل ولؤلؤة وغفران تتفاوت أعمارهن بين 3 و8 سنوات، يعانين من الصمم والبكم، إضافة لكونهن يعانين من مرض جلدي، ومحمد ذو العشرة أعوام، يعاني من ضعف في نظره ناتج عن نزيف داخلي بالعين. أما ياقوت، ابنة الأربعة أعوام، فمعافاة من أي مرض أو إعاقة.

تقول الأم والحرج بادٍ عليها: «نعيش على مساعدات الأهل وبعض الجمعيات، جارنا يكفل ابني محمد، وهيئة فلسطين الخيرية تكفل ابنتي غفران. دخلنا بالشهر 300 شيقل رغم غلاء المعيشة».

تابعت والدموع تملأ عينيها: «لا أريد مساعدات، بل أريد أن يتبنى أحد بناتي ويساعدهن حتى يتكلمن ويسمعن، فعلاجهن هو زراعة قوقعة، وهو مكلف جدًا، لدينا تقارير تؤكد حاجتهن للعلاج بالخارج من جمعية تأهيل المعاقين، وأنا لا أملك مصاريف علاج واحدة، فكيف بعلاج البنات الثلاث؟!».

وبتنهيدة عميقة، قالت: «أمل ولؤلؤة وغفران يعانين أيضًا من الحساسية، وهن بحاجة إلى أكل خاص حتى لا تحدث معهم مضاعفات، وللأسف ليس بمقدرتي توفيره لهن، بل أطعمهن مما آكل منه أنا وإخوتهن. أمل تحتاج في الصيف إلى ملابس كتان لحمايتها».

وتابعت والألم مرسوم على وجهها: «نفسي ألبسهم أحسن لبس وأشربهم أفضل شرب. كلما دق الباب أحلم بأن يكون الطارق إحدى الجمعيات الخيرية لتساعدنا».

محمد بكلمات مملوءة بالحرمان قال «نفسي أكون مثل باقي الأولاد عندي كمبيوتر وألعاب وأشتري ملابس جديدة».

وتشكل عائلة عبيد عينة على طبقة اجتماعية مسحوقة، تعاني الفقر والمرض، وإهمال الجهات المسؤولة.

أطفال عائلة عبيد. - تصوير: شادي العصار

جرحى الانقسام يلجأون للإعلام كي تُفتح لهم أبواب «المقاطعة»

علاء جميل

طالب جرحى غزة الذين يتلقون العلاج في رام الله منذ أكثر من 5 أعوام بسبب الانقسام، الرئيس محمود عباس بالتدخل الفوري والعاجل لإنقاذهم من التشرد والإهمال واللامبالاة التي يتعرضون لها من قبل المسؤولين في ديوان الرئاسة.

وفي اتصال هاتفي مع «الحال»، قال عدد من هؤلاء الجرحى إنهم عندما جاءوا إلى رام الله للعلاج منذ البداية، أكد الرئيس عباس لهم أنهم في عهدته، وأصدر تعليماته لمساعديه بالاهتمام بهم بشكل كامل وتلبية كافة مطالبهم، وهو ما حدث طيلة 3 أعوام، لكنهم قالوا إن المعاملة انقلبت إلى النقيض تمامًا منذ عام ونصف العام.

وأضافوا: «تم إخراجنا من الشقة التي كنا نقيم بها في منطقة (سطح مرحبا) في رام الله إلى شقة أخرى مقابل أن يدفعوا لنا (الرئاسة) بدل إيجار قدره 500 شيقل شهريًا، حيث التزموا بذلك لخمسة أشهر ثم أخلّوا بالتزامهم، وقد تراكم علينا مبلغ كبير لأصحاب الشقة، وهم يهددوننا بالطرد لعدم دفعنا المبلغ المطلوب، كما تم قطع الكهرباء والماء عنا لمدة 18 يومًا ولم يتم حل المشكلة إلا عندما تكرم أحد مستشاري الرئيس بحل هذه المشكلة».

وتساءل الجرحى عمن يستطيع تحمل قطع هذه الخدمات الأساسية عن «جنود جرحوا في معركة بإمرة القيادة ومعاقين في نفس الوقت». وأوضحوا: «إن المسؤولين في الرئاسة يتذرعون بأننا أنهينا علاجنا وأنه يجب علينا العودة إلى غزة»، مضيفين أن بعض من عاد إلى غزة تعرض للاعتقال من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لحركة حماس.

وأشار الجرحى إلى أن المسؤولين لا ينقلون الصورة الحقيقية لما يحدث معهم إلى الرئيس أبو مازن، حيث أكدوا أنهم ما زالوا قيد العلاج، فهم يعانون من بتر وشلل في أرجلهم، ويستخدمون أطرافًا صناعية وكراسي المعاقين للحركة.

وشدد هؤلاء الجرحى على أنهم مستعدون للمساءلة القانونية عن كل إفاداتهم، مشيرين إلى أنهم اضطروا إلى التوجه للإعلام بعد أن باءت كل مساعيهم للقاء الرئيس أبو مازن ومساعديه بالفشل، حيث تعرضوا مرات عديدة للإهانة على بوابات المقاطعة في رام الله، عدا عن أن المسؤولين لا يردون عليهم عند الاتصال بهم على هواتفهم المحمولة ويوصلون رسائل لهم بأنهم لا يستطيعون فعل أي شيء لهم، وأن علاجهم والاهتمام بهم «انتهى»، وأنهم لا يستطيعون حتى مخاطبة الرئيس بشأنهم.

الدكتور مدحت طه مسؤول الملف الصحي في ديوان الرئاسة في رام الله والمكلف من قبل الرئيس محمود عباس بمتابعة وضع الجرحى، وعد، في رد مقتضب، بحل مشكلة هؤلاء الجرحى قريبًا، وأشار إلى أن سبب المشكلة الأساسي هو الضائقة المالية وتكلفة المعيشة الغالية جدًا في مدينة رام الله، مبينًا في الوقت نفسه أن علاج هؤلاء الجرحى قد انتهى فعليًا، وأن عليهم العودة إلى غزة.

وأوضح الدكتور طه أن هذه المجموعة من الجرحى أخذت حقها في العلاج، في حين أن هناك العديد من الجرحى لم يأخذوا حقهم بعد.

ولظروف خارجة عن إرادة هيئة تحرير «الحال» لم ينشر هذا التقرير العدد الماضي، وبعد مرور شهر على كتابته تقريبًا، أكد ممثل الجرحى في اتصال هاتفي مع «الحال» أن الوعود التي وردت في التقرير عبارة عن «كلام للإعلام» ووعود مكررة مئات المرات ولم يتحقق منها شيء، مضيفًا أنه لا يتوقّع حدوث أي حل لقضيتهم «دون ضغط إعلامي وضغط الرأي العام، فضلاً عن التدخل المباشر من قمة الهرم السياسي في بلادنا».

إنتاج بيت دقو لا يجد مكانًا له في الأسواق

منع دخول العنب الإسرائيلي.. كذبة أم حقيقة؟

محمد مرار

في كل عام ومع بداية شهر تموز، يبدأ مزارعو قرية بيت دقو الواقعة شمال غرب مدينة القدس والمشهورة بزراعة العنب، بتجهيز أنفسهم لقطف ثمار تعبهم طوال العام من خلال بيع محصول العنب الذي يأتي من حيث الكمية في المرتبة الثانية بعد ما تنتجه مدينة الخليل. ومع بداية قطفهم له، يبدأ القلق من تسويق سيئ وأسعار غير مشجعة رأوا أن السبب فيها هو دخول العنب الإسرائيلي للأسواق بكميات كبيرة، على الرغم من وجود قرارات من قبل السلطة الفلسطينية بمقاطعة منتجات المستوطنات ومنتج العنب الإسرائيلي. «الحال» التقت مزارعي بيت دقو والأطراف المختلفة ذات العلاقة لتبيان السبب الكامن وراء استمرار وجود العنب الإسرائيلي في الأسواق الفلسطينية.

أسعار رخيصة يباع بها العنب المحلي

المزارع أحمد مرار من بيت دقو قال إن القرية تنتج سنويًا قرابة 700 طن من العنب، وإن ممثلين عن القرية توجهوا عدة مرات إلى وزارة الزراعة لمطالبتها بتطبيق قرار منع العنب الإسرائيلي وكانت الردود إيجابية دائمًا في اللقاءات، ولكنها سلبية في أرض الواقع على حد قوله.

وأضاف مرار: «ما يجري هو كارثة بحق المزارعين؛ لأن سعر كرتونة العنب التي تتسع لستة كيلوغرامات في بداية الموسم لا يتجاوز عشرة شواقل، ومع نهاية الموسم، ينخفض هذا السعر إلى ستة شواقل، وبعملية حسابية بسيطة، إذا قمنا بخصم شيقل واحد ثمنًا لكرتونة العنب الفارغة وشيقل آخر أجرة إيصالها للسوق إلى رام الله، ونصف شيقل كرسوم للبلدية، بذلك يصبح ثمن الكرتونة 3 شواقل ونصف الشيقل، هل هذا سعر يساوي جهد المزارع وما أنفقه على العناية بمحصوله طوال العام؟».

وختم مرار حديثه قائلاً: «هناك تجار فلسطينيون يتضمنون أراضي إسرائيلية مزروعة بالعنب في منطقة الأغوار، وهم من يقومون بإدخال ذلك المحصول إلى السوق الفلسطينية من خلال علاقاتهم».

منع مؤقت للعنب الإسرائيلي

أما في وزارة الزراعة، فكان لهم رأيٌ آخر، حيث قال طارق أبو لبن من قسم التسويق في الوزارة إنهم يقومون في كل عام بمنع دخول العنب الإسرائيلي إلى السوق الفلسطينية بدءًا من تاريخ 15-8 وحتى نهاية الموسم، وذلك من خلال الرقابة على كميات العنب الداخلة إلى مدينة رام الله، حيث إن أي شحنات تصل يجب أن تكون معها شهادة منشأ على حد قوله.

وأضاف أبو لبن «أن هناك مشكلتين بخصوص عنب بيت دقو، أولاهما أن مزارعي بيت دقو اعتادوا في الماضي على بيع عنبهم في القدس، حيث كان يجلب أسعارًا عالية، وهذا الشيء غير ممكن في رام الله، لأن الأسعار أقل، والثانية وهي الأهم في حالة بيت دقو أن عنبهم ينضج قبل عنب الخليل، لذلك يتصادف وجوده في وقت وجود العنب الإسرائيلي في الأسواق».

وعندما سألنا أبو لبن عن إمكانية تقديم موعد منع دخول العنب الإسرائيلي كي لا يتعارض مع عنب بيت دقو، رد قائلاً: «المزارعون لم يطلبوا ذلك، والوزارة تعتمد على آراء المهندسين الزراعيين الذين قالوا إن التاريخ المناسب لبدء تسويق العنب الفلسطيني هو منتصف شهر آب».

لا وجود للمنع

ما قاله مزارعو بيت دقو أكدت عليه لجنة حماية المستهلك على لسان د. محمد شاهين مسؤول العلاقات الخارجية فيها، الذي أشار إلى أن دخول العنب الإسرائيلي، وبخاصة عنب المستوطنات يتم دون أي رقابة، وفي أوقات محددة، بهدف ضرب المحصول الفلسطيني، مضيفًا أنه يتم تسويقه بأسعار زهيدة جدًا وأن جودته ليست عالية كالعنب الفلسطيني.

وانتقد شاهين حديث بعض الجهات الرسمية عن أن الأسواق الفلسطينية خالية من بضائع المستوطنات قائلاً: «للأسف الشديد، الكل يتبجح ويقول إن أسواقنا خالية من منتجات المستوطنات».

وأشار شاهين إلى أن «المشكلة ليست في اتخاذ القرار بالمنع، فهو متخذ، لكن القضية تكمن في المراقبة والمتابعة، حيث لا توجد أية مراقبة حقيقية على السوق الفلسطينية من قبل جهات الاختصاص، وبالتالي، تصبح السوق الفلسطينية مباحًا فيها كل شيء»، على حد وصفه.

وردًا على ما قالته وزارة الزراعة من أن مزارعي بيت دقو لم يطلبوا رسميًا تقديم موعد منع دخول العنب الإسرائيلي، قال يوسف صلاح رئيس مجلس العنب والخضار الفلسطيني إن هناك تنسيقًا دائمًا ومتواصلاً بين المجلس والمزارعين من جهة، ووزارة الزراعة من جهة أخرى، وأن المجلس تواصل مع وزارة الزراعة والضابطة الجمركية مطالبًا بتقديم موعد دخول العنب الإسرائيلي، وأنهم ينتظرون تطبيق القرار.

وأشار صلاح إلى أن كثيرًا من العنب الداخل للسوق هو عنب مستوطنات يقع تحت قرار مقاطعة منتجات المستوطنات الذي اتخذه مجلس الوزراء العام الماضي، وناشد الجهات المختصة القيام بدورها في هذا المجال، وبالإضافة إلى ذلك، دعا صلاح المزارعين في بيت دقو إلى تأخير قطف محصولهم حتى يتوقف دخول العنب الإسرائيلي، وأن هذا الإجراء سيفيدهم ولو مؤقتًا.

عملية رفح المصرية تُكدّس أكوام «الخردة» في غزة

مثنى النجار

لم يدم مشروع مخزن التاجر أبو محمد (33 عامًا) طويلاً في فرم الأدوات البلاستيكية وتجميع الخردة منها، فقد باع سيارته واقترض من أقربائه لفتح هذا المشروع علّه يساعده في تطوير عمله وتحصيل لقمة عيش كريمة لأطفاله الستة.

ويتركز العمل في مخزن أبو محمد على شراء خردة الأجهزة الكهربائية البلاستيكية كالغسالات ومواد أخرى من جامعيها وفرزها وتصنيفها وبيعها، باعتبار أن كل سلعة لها زبونها الخاص كما يقول.

وبعد أيام عملٍ جيدة أدخلت مصروفًا مناسبًا له، توقف عمله داخل مخزنه الصغير، حاله كحال زملائه التجار بسبب الأوضاع التي أعقبت عملية رفح المصرية التي قتل فيها عدد من جنود الجيش المصري.

ويعد مشروع التجارة في الخردة من المشاريع المربحة ومن المشاريع الناجحة حيث يتم شراء واستقبال المعادن التالفة «الخردة» كالحديد والألمنيوم والنحاس والنيكل من الأجهزة الكهربائية كالثلاجات والغسالات والسيارات والمواتير وفرزها وتقطيعها حسب نوعها وأحجامها ثم تشحن لتباع على تجار الخردة.

وأكد تجار غزيون أن تهريب الخردة تجاه الأراضي المصرية عبر الأنفاق توقف نهائيًا بسبب الأوضاع الأمنية والحملات التي تشهدها المدن المصرية، وبين التاجر أبو محمد أنه ونتيجة هذه الحملات في الجانب المصري من الأنفاق تكدست البضاعة لدى أكثر التجار وتوقف بيعها وتهريبها نحو الأراضي المصرية.

وقرب مخزنه، تتكدس البضاعة أكياسًا فوق بعضها بانتظار صاحبها التاجر المصري لنقلها بعد أن تمكن من دفع ثمنها له قبيل الأحداث.

ويشير أبو محمد إلى أنه يحقق ربحًا في بيعه للطن الواحد قبل توقف التهريب مبلغ 200 شيقل ويزيد قليلاً، وهو ما يراه مناسبًا في تحسين ظروفه المعيشية حيث إنه لا يملك فرصة عمل أخرى.

ومؤخرًا ألقت تداعيات عملية رفح المصرية بظلالها على سوق الخردة والعاملين فيه داخل مناطق قطاع غزة، وأدت إلى توقف الحال لدى مهربيها نحو أنفاق رفح والحدود المصرية، كما أوقف إغلاق السلطات المصرية عددًا كبيرًا من الأنفاق حركة تنقل تجار الخردة المصريين من مصر إلى غزة بعد أن تحسنت طرق تبادل التجارة فيما بينهم ونظرائهم الغزيين.

ومع صبيحة كل يوم يستهل جامعو الخردة نهارهم في عمليات البحث عن الخردة من شوارع وأحياء مدن القطاع وذلك لجمعها وبيعها لأصحاب المخازن والمخارط الذين بدورهم يبيعونها لتجار مصريين يأتون عبر أنفاق التهريب مع رفح.

ولعل حال الشاب العشريني موسى أبو جامع الذي يعيل طفلة ويتابع حالة والدته الصحية التي تعاني من فشل كلوي، لا يختلف عن أبو محمد، فمهنته تقتصر على جمع مواد الخردة بواسطة عربة «التوكتوك» التي يتجول بها ساعات طويلة في شوارع المدن، كما يفعل الأمر ذاته عشرات التجار، ويحرقون الكثير من الوقود لتعبئة حمولة عرباتهم.

ويقول أبو جامع الذي يدخل عامه الخامس في هذه المهنة: تتسع عربة التوكتوك لطن واحد من الخردة، وعملنا ليس ثابتًا، فنحتاج أحيانًا إلى ساعات وربما أيام لتعبئة حمولة المركبة. مؤكدًا أن توقف بيع المواد المجمعة من الخردة أثر بشكلٍ سلبي على وضعه: «نلتقط أرزاقنا من بين الخردة التي لا نعمل في مهنة سواها، ونأمل أن تعود الأوضاع للأفضل حتى نتمكن من استئناف عملنا».

ويضيف أبو جامع أنه عرض بضاعته التي جمعها من الخردة مؤخرًا بسعر 22 شيقلا للكيلو الواحد على أصحاب المخازن بأسعار أرخص بكثير دون أن تجد من يشتريها بسبب توقف الحال عند الكثيرين. موضحًا: «تتعرض بعض المواد المجمعة لعملية حرق تتم من خلالها عملية فرز «التفريك» بحيث يتم فرز كل معدن على حدة بطريقة منظمة صالحة للتصدير ليتم بيعها بأسعار زهيدة بعد ذلك إلى تجار غزة وأصحاب المخازن الذين بدورهم يقومون بتصديرها وبيعها بأموال طائلة لمصريين يربحون فيها أضعاف ما يربحه الذين يقومون بجمعها.

ولم يخف أبو جامع مخاطر جمع هذه الخردة، مشيرًا إلى أن بعضها ونتيجة تعرضها للحرق يتسبب بحدوث انفجارات وإصابات في صفوف جامعيها وذلك ناجم عن وجود عدة قنابل وقذائف وأعيرة نارية في الخردة.

ويرى مختصون أن تجارة الخردة لا تخضع لرقابة الجهات الحكومية، ولا تخضع للضرائب، باعتبارها أكوامًا من الخردة غير قابلة للتقدير.

متى سيتوقف «شبح» الغلاء؟

عبد الباسط خلف

تنحاز «الحال» هذه المرة لشأن اقتصادي، فتسأل في ضوء موجات الارتفاع المتتالية للأسعار والخدمات، عن الوقت الذي يُمكن أن تنخفض فيه، والأساليب والمحاولات الكفيلة بوضع حد لتصاعدها، وكيف هو صداها على القلوب والجيوب، وإلى أي مدى يمكن مجاراتها؟

تقول الموظفة في مؤسسة حكومية بطوباس، عبير بني عودة، إن الغلاء سيبقى يطارد المواطن ولن يتوقف، وقد يصل إلى حد ارتفاع أسعار الأكسجين الذي يتنفسه، في وقت ستتعمق فيه الفجوة في المجتمع بين الفقراء والأغنياء، مع اندثار الطبقة الوسطى. تقول: متوسط مصروف العائلة مع التقنين والتركيز على الأساسيات، كالغاز والكهرباء والمياه والألبسة غير الفاخرة من المؤسسات والأسواق الشعبية، 4000 آلاف شيقل. أما من يقلّ عن هذا، فهو تحت خط الفقر.

تضيف: إذا قررنا مواجهة الغلاء، فذلك يعني مقاطعة الأسواق والبقاء في البيت، دون تواصل مع الناس، وهذا يعني دفن أنفسنا في الحياة.

يعتقد الصحافي جبريل حجة، الذي يعمل ويقيم في رام الله أن الواقع يُنذر بالارتفاعات المتفاوتة للسلع، فيما سنعجز عن مواجهتها لعدة أسباب، أهمها غياب القانون النافذ، والسلطة التنفيذية الضعيفة، وهو أمر يعود مرده إلى استباحة رأس المال الفلسطيني من قبل المستحدثين والمخضرمين من التجار والوكلاء والمحتكرين، وتعطيل المجلس التشريعي، وغياب منظومة المعايير والمواصفات، التي تجعل من السوق المحلية «سوق بالة» للبضاعة الصينية المضروبة بلا حسيب ورقيب.

يتابع: هذا يخلق الاضطراب في الأسواق، ويتقاطع مع غياب التحرك الجماهيري الواعي في تحديد مواقفه الجادة تجاه هذه التناقضات، عدا عن غياب الرؤية الوطنية في بناء وإنجاز اقتصاد مقاوم، يسعى للصمود والبناء ويتخلص من تبعات اتفاقية باريس.

برأي الموظفة في جامعة بيرزيت رحاب بزار، فقد أصبح الغلاء وارتفاع الأسعار أمرًا يرهق كثيرًا من الناس؛ لأن دخل الفرد المتدني لا يتماشي مع الموجات المتلاحقة من الغلاء.

تقول: سنفلح في مواجهة هذا الغلاء عن طريق وضع خطة وميزانية في كل بيت، وشراء الحاجات الضرورية والأساسية، وكذلك مراقبة أنفسنا في طريقة الإنفاق الضروري، لكن الأمر ليس بهذه السهولة.

تصف فاطمة عبد الكريم، وهي ربة منزل وأم لستة أطفال، الغلاء بكابوس لم يعد يُطاق، فالأسرة تحتاج إلى 200 شيقل في اليوم الواحد، حتى تستطيع العيش، على أقل تقدير.

تقول: إذا ذهبت إلى السوق في نابلس وبيدك 200 شيقل، فإنك سترجع دونها، ولن تستطيع شراء غير القليل من اللحوم والخضار والخبز والحليب والفاكهة ودفع أجرة المواصلات.

ووفق السيدة فاطمة، فإنها لا تعرف المطاعم ولا السفر إلى خارج الوطن، وتُعلّم أولادها المثل القائل: (على قد لحافك مد رجليك).

يقول الشاب مصطفى شتا الذي يسكن في مدينة جنين: إن مسألة الغلاء في الأراضي الفلسطينية مرتبطة إلى حد كبير باتفاقية باريس التجارية التي وقعت بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ونحن كمواطنين لا نملك أي أدوات لمواجهة الغلاء، وعلى النظام الذي قرر أن يكون مسؤولاً عن الرعية أن يقوم بدوره تجاه رعيته.

ويضيف: إن ما سمعته، قبل أيام، عبر إحدى الإذاعات المحلية من أستاذ للاقتصاد، يؤكد مساهمة السلطة في دفع المواطن للعيش دون كرامة، وخاصة حول الأرقام التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء، والتي تشير إلى أن واردات السلطة من الضرائب ومن المواطنين تصل إلى 3,5 مليار دولار، في حين أن إنفاق السلطة على الرواتب والقضايا الاجتماعية لا يتجاوز الـ3,1 مليار دولار سنويًا مع حوالي 1,5 مليار دولار مساعدات للسلطة من الدول المانحة، أي أن إيراد السلطة السنوي يصل 5 مليارات دولار. ويتابع: فيما يتعلق بالراتب، يجب ألا يقل عن 1000 دولار شهريًا، حتى يبدأ المواطن في خطوة نحو العيش بكرامة.

وفق أحمد الفيومي، الصحافي المقيم في غزة، فإن موجة الغلاء لن تتوقف ما دام استمر إقفال المعابر والأنفاق، لأن ذلك سيشكل حالة اختناق لدى المواطنين، لا سيما أن التجار يلعبون لعبة قذرة من خلال احتكار المواد، بمجرد معرفتهم بخبر إغلاق الأنفاق والمعابر، بهدف تحقيق أقصى قدر من الربح، حتى لو كان على حساب دم الشعب. يقول: هذا ما سيعكس نفسه على الوضع الاقتصادي المتردي، كما أن عملية إغلاق الأنفاق بشكل خاص ستشكل حالة إيجابية على المدى البعيد، لأنه حسب الوعود المصرية سيتم فتح معبر رسمي لإدخال البضائع، وهذا سيحد من عملية استغلال التجار لأبناء الشعب، من خلال تحكمهم، وبشكل مزاجي، في أسعار البضائع التي يدخلونها.

يضيف: بالنسبة لمواجهتنا نحن كمواطنين لتلك الموجة من الغلاء، فلا أعتقد أن المواطن وحده قادر على مواجهتها، إن لم تكن هناك مساعدة من قبل الحكومة، وإن لم تكن هناك قوانين وإجراءات صارمة تفرض على المستوردين، فستبقى موجة الغلاء مستشرية.

يقترح جاد القدومي، الموظف في مؤسسة خاصة برام الله مقاطعة البترول مثلا، فلا نتحرك بسياراتنا يوم السبت من كل أسبوع، ولتفعيل سلاح المقاطعة في أسواقنا.

يقول: أعتقد أننا لا نقوى على المواجهة الجماعية؛ فالعقل الجماعي مقفل مؤقتًا. لكن علينا أن نبحث عن المسؤول عن اجتياح المواطنين الفلسطينيين للمجمعات التجارية في أراضي 48، والتسوق منها بمبالغ كبيرة.

الإعلامي محمد قنيطة.. حكاية نجاح أساسها الجرأة والحياد

فادي عبيد

في ظل كثرة المنابر الإعلامية التي تملأ الفضاء والأثير اليوم، يبدو التميّز أمرًا صعب المنال، إلا لمن أتقن معادلة الإعلام الصعبة: الجرأة والحياد.

الإعلامي محمد قنيطة، واحد من الذين حجزوا مقعدًا متقدمًا لهم بين أقرانهم في قطاع غزة، من خلال نافذتين رئيسيتين: الأولى تحمل اسم «بانوراما القدس»، وهي عبارة عن برنامج منوع يُبث صباح كل يوم عبر أثير «إذاعة صوت القدس»، مع إعطاء الأولوية لطرح آراء المواطنين ومشكلاتهم الحياتية التي لا تعرف حدًا تتوقف عنده، نتيجة الظروف الاقتصادية المتردية داخل القطاع. والنافذة الثانية تحمل اسم «بين المواطن والمسؤول»، وهي عبارة عن برنامج أسبوعي لإثارة القضايا محل الخلاف والجدل من أجل الوصول بها إلى بر التسوية والحل.

ويحظى قنيطة (33 عامًا) بقبول لافت في المجتمع الغزي لقدرته على التعاطي مع ضخامة وحساسية الموضوعات التي تحتاج للطرح أمام الجماهير، كملفات أزمة الكهرباء المتفاقمة، والعراقيل التي تحول دون سلاسة العمل في دائرة العلاج بالخارج، وتفريغات 2005، والمفصولين من سلك التعليم على خلفية سياسية، وأزمة المياه، ومطالب السائقين، وغيرها من العناوين.

لا حسابات

وعن الطريقة التي يعتمدها لتفادي أية عقبات في عمله المحفوف بالضغوط الشعبية من جهة، والمتابعة الرسمية من جهة أخرى، قال قنيطة لـ «الحال»: «أنا أحرص على تجنب الحسابات، خاصة وأنني أقوم بعكس ما يراه المواطن البسيط المثقل بالأوجاع والهموم، وفقط أركز على عدم تبني أسلوب التجريح والهجوم ضد أي مسؤول، سواء أكان في غزة أو في رام الله، فالإعلام الحق لا يسعى وراء الأهواء، وإنما يبحث عن الحقيقة المجردة من أية أهداف خفية».

وبدأ قنيطة مسيرته الإعلامية مبكرًا، وقد أمضى سبع سنوات في برنامجه «بين المواطن والمسؤول»، وهو خاض تجارب صحافية عديدة، بعضها عبر شاشة فضائية «فلسطين»، وحاليًا عبر فضائية «فلسطين اليوم»، إلى جانب تواصله مع عدد من الإذاعات المحلية في غزة والضفة الغربية.

تنوع المصادر

وردًا على سؤال بشأن آلية اختيار موضوعاته، أوضح قنيطة أنه يعمد إلى طرح الإشكالات التي يرصدها من واقع المعايشة والملاحظات اليومية داخل المجتمع، إلى جانب الاستماع للمهتمين من شخصيات أكاديمية ومجتمعية، فضلاً عن المقابلات المستمرة التي تجمعه بأصحاب القضايا أنفسها، ممن يحرصون على زيارته في مكان عمله وخارجه.

ويرى قنيطة أن السبب الرئيسي في تكرار الإخفاقات على مستوى الوسائل الإعلامية –وخصوصًا الإذاعات- العاملة في غزة هو استسلام تلك الوسائل لمبدأ المنافسة، دون اكتراث بالمعايير المهنية والموضوعية الواجب توافرها في أي عنوان تتم إثارته أمام الجماهير، الأمر الذي يحتاج وقفة جادة من قبل المعنيين داخل الوسائل نفسها، وكذلك من المراقبين والمتابعين، بما يضمن تعزيز المسؤولية الاجتماعية، والحفاظ على الثوابت الصحافية من أجل خدمة الوطن المسلوب والمواطن المعذب.

الإعلامي قنيطة.

مجموعة «فكر بغيرك... ليقول لك الكون شكرا»

80 شابًا يعززون فكرة العمل التطوعي في فلسطين

أسماء مرزوق*

مجموعة أصدقاء فكروا بغيرهم ليكونوا بجهدهم شمعة تضيء ظلام الفقر الذي يحرم عائلات كثيرة من بهجة العيد، وبعملهم الدؤوب لأكثر من شهر، كبرت المجموعة بسرعة فائقة بمتطوعين جدد ليشكلوا جميعًا عائلة اسمها (فكر بغيرك ليقول لك الكون شكرًا)، واستطاعوا خلال فترة قياسية تقديم ملابس العيد لأكثر من 800 عائلة.

مبادرة خلاقة

من فائض الملابس في خزانتها، جاءت الفكرة لرانيا أبو لبن التي سارعت لدعوة أصدقائها من خلال الفيسبوك لعقد اجتماع للتخطيط لحملة خيرية هدفها جمع ملابس للعائلات المحتاجة، وتقول رانيا: «توقعت أن معظم الأصدقاء يمتلكون ملابس جيدة لا يلبسونها، فلماذا لا تجمعها ليكون العيد للجميع يفرح به الفقراء قبل الأغنياء». وتضيف: «لم أتصور أن تنجح الحملة بهذا الشكل، فقد بدأنا بجمع الملابس من المعارف فقط، ولاحقًا أصبحنا نستقبل آلاف القطع يوميًا وينضم إلينا عشرات المتطوعين».

وبطبيعة الحال، كانت الحملة بحاجة لإطار قانوني، فسعت المجموعة للحصول على موافقة من وزارة الشؤون الاجتماعية للتعاون معها، وقامت الوزارة بتزويد الحملة بقوائم بالعائلات المحتاجة في المحافظة. يقول رياض جمعة أحد مؤسسي الحملة: «بعد أن أصبحنا قانونيين، بتنا بحاجة لنقاط جمع للملابس، وبعد جهد جهيد، استطعنا الحصول على خيمتين وضعنا إحداهما برام الله، والأخرى في البيرة. أما القاعة التي عرضت بها الملابس بالنهاية، فقد كانت مقدمة تطوعًا من مالكها».

الفيسبوك وسيلة

ثمانية ممن حضروا الاجتماع الأول استمروا بالعمل كمجموعة، أحدهم الناشط الاجتماعي محمود حربيات الذي عمل كمنسق إعلامي للحملة، فالحملة في بدايتها كانت بأشد الحاجة لإعلام يجمع أكبر عدد من المتطوعين بجهدهم والمتبرعين بالملابس، وكانت مواقع التواصل الاجتماعي هي أول حلبة لتحقيق الهدف، ويعلق حربيات: «الحملة من بدايتها أجادت استخدام الإعلام الجديد، فصفحة الحملة على الفيسبوك التي ضمت أكثر من 1500 معجب بوقت قياسي، شجعت الراغبين بالتبرع والتطوع على الانضمام لنا ونشرت باستمرار أخبار الحملة ومواقع التوزيع وأخبارًا وصورًا وفيديوهات أعدتها وسائل الإعلام المختلفة، كما صممنا، بمساعدة فنانين متطوعين، أكثر من بوستر للإعلان عن الحملة واستخدام فن الجرافيتي لرسم الشعار».

وكان الفيسبوك بمثابة غرفة اجتماع مفتوحة دائمًا للحوار، من خلال مجموعة مغلقة للمتطوعين بعنوان «طاولة الحوار»، يتم فيها التخطيط وتقسيم الأدوار والمهام. ويضيف حربيات: «هذه الطاولة أعطتنا مرونة أكبر، بحيث يكون النقاش مستمرًا ومفتوحًا في أي مكان وزمان، بعيدًا عن الاجتماعات التقليدية التي تهدر كثيرًا من الوقت».

ناس فيها خير

أكثر من 80 متطوعًا شكلوا فريق «فكر بغيرك»، ومارسوا العمل لساعات طويلة ومتواصلة خلال الفترة التي سبقت العيد، ويقول المتطوع رياض جمعة (29 عامًا) وهو من المتطوعين الأوائل: «لم أتوقع هذا العدد من المتطوعين وهذا النشاط والمبادرة وكنت سعيدًا جدًا بالشباب المتعطش لعمل الخير لتفريغ طاقاته في خدمة الآخرين».

أما المتطوع إبراهيم ناجح (26 عامًا)، فيرى أن هذه الحملة صقلت شخصية كل متطوع وأبرزت نواة الخير الموجودة بداخله، وقال: «كانت أجمل اللحظات عندما نلمس فرحة الأطفال عند إعطائهم الألعاب أو الملابس». في حين عبرت ولاء أبو سيف (23 عامًا) عن امتنانها للعائلات البسيطة التي أعطت المتطوعين إحساسا ساميًا: «هم ساعدونا بابتساماتهم وبفرحتهم أكثر مما ساعدناهم بتقديم الملابس لهم، كما أننا كمتطوعين بنينا روابط قوية فأصبحنا عائلة وسنستمر كعائلة بأعمال تطوعية جديدة».

وحول هذه الروابط، تقول المتطوعة ملاك شبيطة (21 عامًا): «أصبحنا أكثر من أصدقاء، نعمل لأوقات طويلة مع بعض، نضحك، نتعاون، نرتاح معًا وأجمل لحظة عند سماع دعوة جميلة من أحد المستفيدين من الحملة، فقد سعدوا لوجود ناس فيها خير تفكر فيهم».

ورغم أن معظم المتطوعين هم من طلاب الجامعات والموظفين، إلا أن الأمر لم يخل من بعض «الجنود الصغار» الذين عملوا أحيانًا كثيرة بطاقة تفوق من هم أكبر عمرًا، فتعلموا الكثير من التجربة، مثل لارا زلوم (14 عامًا) التي عبرت عن سعادتها بوجودها بالحملة بالقول: «الحملة خلتني أفكر بالناس وأحاول أساعدهم لإني حسيت إنو في كثير ناس بحاجة للمساعدة، واستمتعت بفرحتهم بالملابس التي قدمناها إلهم».

التوزيع عبر ما يشبه التسوق

وفي قاعة واسعة، عرضت المجموعة الملابس من كل شكل ولون وحجم، وفتح الباب للعائلات المستهدفة كي تتجول لاختيار ملابس أفرادها بمساعدة أحد المتطوعين، فهذا المكان لم يمنح الفقراء ملابس مجانية وحسب، بل منحهم أيضا متعة اختيار هذه الملابس.

تقول أم أنس (48 عامًا) إحدى المستفيدات من الحملة: «كإنه محل أواعي كبير، نختار ما يعجبنا لكل أفراد الأسرة من الأب حتى الطفلة الصغيرة، وجاءت الحملة بوقتها، فالغلاء غير معقول، ماذا ستفعل عائلة مكونة من 8 أفراد على وجه عيد ودخول مدارس؟ الله يجزي هالشباب كل خير».

ولم تكتف عائلة «فكر بغيرك» بحملة توزيع الملابس للفقراء، بل قررت الاستمرار ومتابعة التفكير بالغير من خلال عدة نشاطات خيرية شهرية، بدأتها بزيارة لبيت المسنات في البيرة ثالث أيام العيد، وكذلك تنظيم يوم فرح لأطفال قرية (sos) في سلفيت.

متطوعو الحملة في إحدى الفعاليات.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

عمرها 69 عامًا

«مقاطعة» دير قديس معمار بريطاني متروك للفراغ.. وعين المحتل عليه

حاتم أبو زيد*

يعتبر مبنى «المقاطعة» في قرية دير قديس أحد ثلاثة مبانٍ عسكرية أقامها الانتداب البريطاني كمخافر للشرطة (الفرسان) في محافظة رام الله والبيرة، وهو شبيه من حيث الاتساع والشكل بما تسمى (المقاطعة) في مدينة رام الله.

وهذا البناء الواسع عبارة عن مبنى ضخم يقع في 63 غرفة متنوعة الاستخدامات، تتراوح بين غرف التدريب مرورًا بثكنات عسكرية، وصولاً إلى الغرف الإدارية، وهو يقع في الجهة الشمالية من القرية.

وكان الاحتلال البريطاني يدير من خلال المبنى الشؤون الأمنية للقرية والقرى المحيطة حتى عام 1967م قبل أن تسيطر عليه قوات الاحتلال ليصبح مركزًا للتدريب وسجنًا لاعتقال الفلسطينيين، ليبقى الوضع كذلك حتى قدوم السلطة الوطنية عام 1994م، لتسترجع السيطرة عليه حسب الاتفاقيات التي أبرمتها مع الحكومة الإسرائيلية.

ورغم أن المبنى أصبح تحت إشراف السلطة الوطنية إلا أنه لم يتم استغلاله تحت أي استخدام يذكر بالرغم من موقعه الاستراتيجي، حيث إنه يعتبر من ضمن أعلى النقاط في منطقة غرب رام الله بشكل عام وفي القرية بشكل خاص، ومؤثر لا سيما أنه يقع في الجهة الشمالية للقرية على خطوط التماس مع نقاط استيطانية عديدة ليبقى على حاله حتى سنة 2007م.

وبناء على رغبة وزارة الشباب والرياضة حينها، صنف كإحدى المنشآت والمناطق المهمة التي يجب استغلالها، خصوصًا أنه لا يبعد عن مستوطنة «نيللي» شمال القرية سوى 50 مترًا، ما يجعله عرضة لسطوة الاحتلال في أي لحظة.

وفي هذا الصدد، يقول رئيس مجلس قروي دير قديس فارس ناصر: «يعتبر مركز المقاطعة في قرية دير قديس من أهم المرافق في القرية، نظرًا للخلفية والأهمية التاريخية التي حظي بها وما زال منذ أربعينيات القرن الماضي حيث الانتداب وحتى هذه اللحظة، كما يعتبر من ضمن أعلى النقاط الإستراتيجية في القرية، واصفًا إياه بالحارس الشمالي لأراضي القرية، خصوصًا أنه يقع في مركز الأرض الحكومية التي تبلغ مساحتها حوالي 69 دونمًا تهددها قوات الاحتلال.

ويضيف فارس: «قمنا بالعديد من الخطوات في إطار المطالبة باستغلال هذه المنشأة، نظرًا للتهديد الإسرائيلي المستمر بمصادرتها، حيث إن قوات جيش الاحتلال تقوم بزيارات منتظمة له، بالرغم من أنه مصنف تحت ملكية السلطة الوطنية حسب اتفاقية أوسلو، حيث صنف ضمن المناطق «ب»، وعلى رأس هذه الخطوات قمنا بزيارة وكيل وزارة الشباب والرياضة السابق موسى أبو زيد في مقر الوزارة قبل حوالي سنتين ضمن وفد من القرية ممثلاً بي كرئيس للمجلس ورئيس النادي عبد الرحيم ناصر وسلام ناصر مدير الأشغال في مديرية رام الله. وطالبنا بضرورة استكمال المشروع الرياضي لبلدة دير قديس الذي كان مطروحًا منذ عام 2007، لكنه لم يوضع في أولوية المشاريع التي تنفذ على مستوى الوطن، موضحين له أهمية تنفيذ هذا المشروع في البلدة بكونها مستهدفة من قبل الاحتلال، الأمر الذي من شأنه أن يعمل على ترسيخ المواطنين في أرضهم وتشبثهم بها عند حصولهم على الاهتمام الواضح وتنفيذ المشاريع التطويرية داخل البلدة».

وأضاف فارس: «عبر لنا أبو زيد عن اهتمامه بتنفيذ هذا المشروع ووضعه على سلم الأولويات التي تسعى الوزارة إلى تنفيذها في الفترة القادمة، وخصص مبلغ 700 ألف دولار لبدء العمل بالمشروع الرياضي للبلدة ابتداء من شهر تشرين الثاني من هذا العام، مشيرًا إلى أهمية الأرض المحيطة بالبلدة، كما أبدى استعداد وزارته لمتابعة هذا المشروع والعمل على إكماله في أسرع وقت ممكن، ولكننا فوجئنا قبل فترة سنة بتحويل المشروع إلى منطقة أخرى، حيث إننا حاليًا في صراع مع الوزارة في إطار تنفيذ المشروع ولكن حتى هذه اللحظة لم تفِ الوزارة بوعودها لنا.

من جهته، قال رئيس نادي دير قديس الرياضي إبراهيم ناصر: «هذه البناية ضخمة وقادرة على استيعاب كافة النشاطات المطلوبة لأي نادٍ رياضي بشكل عام كمسابح وملاعب حتى إنه يمكن استغلالها كمجمع شبابي رياضي ثقافي نظرًا لقدرته الاستيعابية العالية».

وفي إطار المطالبات المستمرة لاستغلال هذا المبنى الأثري يقول فارس: «نرجو من دولة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض أن يعطي أوامره ويوعز إلى الجهات المختصة باستغلال هذه البناية الأثرية المهمة ذات الموقع الاستراتيجي المطل على الساحل الفلسطيني في أي من المشاريع الاستثمارية، وخاصة الرياضية، كما طالبنا سابقًا وما زلنا، حيث إن هذا المشروع لن تستفيد منه دير قديس فقط، وإنما منطقة غرب رام الله بأكملها».

ورغم وعودات المسؤولين وإن كثرت، إلا أن مناشدات القرية لأهل الاختصاص صارت أكثر من الفترات السابقة، خاصة أن عين الاستيطان والاحتلال مفتوحة عليه، في ظل الهجمة الشرسة التي يشنها الاحتلال والمستوطنون خلال الفترة الحالية.

المقاطعة بانتظار الاهتمام والرعاية.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

الفتيات المجنسات.. زيجات مرتبكة ومشاكل اجتماعية لا تنتهي

جنان أسامة السلوادي*

في ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تجتاح البلاد، تنتشر بين فئة الشباب ظاهرة الزواج من الفتيات اللواتي يحملن الجنسيات الأوروبية والأميركية، طمعاً بالأوراق والجنسية من أجل السفر للحصول على فرص حياتية أفضل تكون على حساب سعادة الفتيات اللواتي يتعرضن للزيف والخداع.

حالات الزيف والخداع كثيرة، و«الحال» التقت فتيات وسيدات كثيرات اشتكين من واقع مؤلم يعشنه بسبب حالات زواج بنيت على رغبات غير إنسانية.

حالات متعددة

تقول دعاء عبد العزيز (23 عامًا) من إحدى قرى مدينة رام الله: «عندما أنجزت أوراقي وأخذت الجنسية الأميركية، وأثناء طريق العودة للبلاد، بدأ الناس بالقدوم لمنزل أهلي وطلب يدي من أجل جنسيتي، وبعد فترة ارتبطت بشاب من الأردن، لكن سرعان ما اكتشفت أنه يريد جنسيتي وأوراقي».

وتقول دينارس محمود (23 عامًا): «ولدت في أميركا، وعندما بلغت السابعة عشرة، تزوجت شابًا من بلدتي، وقدمت له الأوراق، لكن مسعاه لم ينجح، فبدأ بإهانتي نفسيًا وجسديًا حتى تطلقنا».

أما المواطنة (ف)، التي تزوجت من شاب في أميركا، فتقول: «كان زوجي يعتدي عليّ نفسيًا من خلال الشتائم والإهانة، ويضربني بشكل وحشي، وحدث لي مرة أن دخلت إلى الطوارئ وهددني أكثر من مرة بقتل أبي وأخي، ومزق جميع أوراقي». وتضيف: «طلبت منه الطلاق، لكنه رفض في حال لم أتنازل عن جميع حقوقي، فرفعت عليه قضية شقاق ونزاع».

وروت (س) قصتها مع «زيجات الجنسية الأميركية» وقالت: كنت في الثامنة عشرة من عمري، فقرر والدي تزويجي لأنه اعتبرني كبيرة بالسن، وقال إن أول شخص سيتقدم لي سيزوجني إياه، وبالفعل حصل ذلك، فقدت تزوجت شابًا وأنجبت منه، وتضيف: «عشت معه خمس سنوات عاملني فيها أسوأ معاملة، وقررت أن أتخلص منه بعد حصوله على الأوراق والجنسية، وعندما طلبت منه الطلاق، رفعت عليه قضية لتحصيل حقوقي، وكان الحكم لصالحي، وكان من المفترض أن أحصل على 15 ألف دولار من أصل 25 ألف دولار، لكنه لم يدفع لي شيئًا، وأخذ أوراقه وسافر».

ولم تكن هذه القصة هي الوحيدة في حياة (س)، بل إن تبعاتها لاحقتها في باقي أيامها فتقول: «لم أرغب بالزواج بعد هذه التجربة، لكن تقاليد مجتمعنا، وبخاصة عائلتي، أرغمتني على الزواج من ابن خالتي الذي كان شرطيًا، وبعد ثلاثة أيام من الزواج، أجبرني على التوقيع على أوراق من أجل السفر، لكن رفضت، ونتيجة لذلك أساء إلي، وعندما أخبرت أهلي، هددني إخوتي بالقتل في حال طلبت الطلاق، لكن زوج أختي ساعدني بالحصول على الطلاق لكن مقابل التوقيع على الأوراق».

وقالت طالبة الإعلام في جامعة بيرزيت مريم جنى نبوت (20 عامًا): «يتقدم العديد من الشباب لطلب يدي كوني أحمل الجنسية الأميركية، لكني أرفض تمامًا أن أتزوج من شاب يريد جنسيتي وأوراقي، إضافة إلى أنني لن أتخلى عن بلدي»، وتضيف: «لا أعرف إلى متى ستبقى هذه الظاهرة منتشرة بين الشباب، فهي كارثة بحق الفتيات».

رأي الدين

من جهته، قال رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، القائم بأعمال قاضي القضاة الشيخ يوسف إدعيس: «لا توجد إحصاءات لهذا النوع من الزيجات، لأن الزواج في بلادنا يكون زواجًا طبيعيًا، على خلاف زواج الرجل بفتاة أجنبية، فهي تحصل على طلاقها من خلال قوانين بلادها، أما في بلادنا، فيمكن للمرأة رفع قضية النزاع والشقاق لضمان حقوقها»، ويضيف: «إذا كان هذا الزواج من أجل المصلحة والمتعة، يعتبر باطلاً شرعًا، ويكون في هذه الحالة زنى وقد نهى الإسلام عنه».

اختلاف الثقافات

تقول الصحافية والناشطة النسوية أمل جمعة: «يلجأ الشباب لهذا النوع من الزيجات بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة وغلاء المعيشة. ويعتبر هذا النوع من الزواج فرصة لهم فيتزوجون بالفتاة المجنسة خاصة الأميركية»، وتضيف: «تكمن نصف المشكلة بالأهل الذين ينظرون للفتاة نظرة تقليدية بأنه يجب تزويجها من أجل الستر عليها، وهذا يحوّل الابنة أو الأخت أو القريبة إلى مجرد شخصية تابعة قد تتم عليها مبادلات اجتماعية وقرابية هدفها الباطني اقتصادي وغير إنساني».

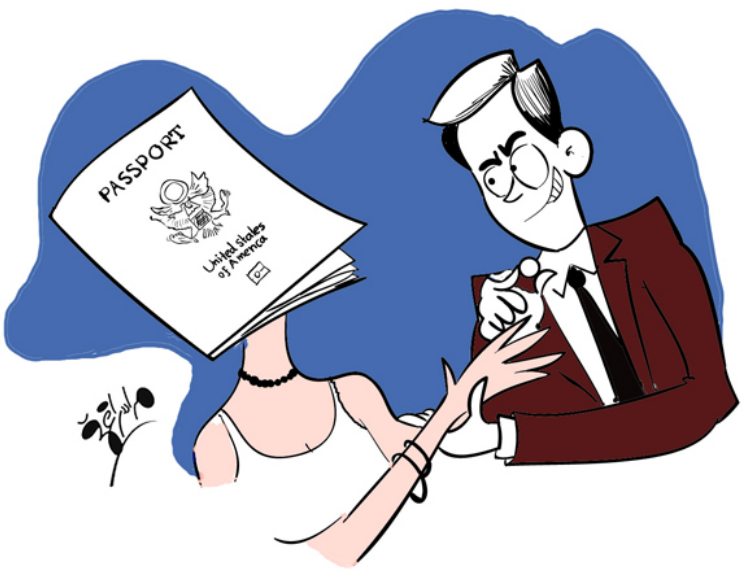

قضية محدودة

وقالت مديرة دائرة الإعلام في وزارة شؤون المرأة ماجدة معروف: «لم يسبق أن تطرقنا لهذه القضية بالوزارة لأنها محدودة، ولأن الشاب عندما يتزوج بالفتاة يأخذها للعيش بالخارج، وبالتالي تحكم الحالة قوانين البلاد الموجود فيها». وتضيف: «هناك أولويات بقضايا المرأة، فمثلاً من الأولويات طرح موضوع عن قضايا قتل المرأة لأنها شائعة أكثر».

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

بلغة جدتها وحبها للناس والبلد وتفكيك العقد اليومية

«الحجة صفيّة».. برنامج هبة عريقات يحقق شعبية كبيرة في رمضان

مريم جنى النبوت *

تجلس «الحجة صفية» خلف تقنيات الإذاعة، تتلقى مكالماتها من عدة مدن، تلقي الضوء في بداية برنامجها على مشكلة اجتماعية معينة، ثم تبدأ خطوط الإذاعة بالانشغال. تطرح مشاكل عديدة يتعرض لها شعبنا اليوم، ليس من يسمعها فئة الشباب فقط، بل من كل الأعمار، صغير وكبير، أعزب ومتزوج. من سائق التاكسي إلى موظف القطاع العام، وغيرهم العديد.

ولا يعرف كثيرون أن الحجة صفية هي الزميلة الصحافية هبة عريقات، التي تقدم البرنامج بصورة مبهرة، جعلته من البرامج الأكثر شعبية في الإذاعات المحلية.

وبُث برنامج «الحجة صفية» خلال شهر رمضان المبارك قبل الإفطار بوقت قصير، وللسنة الثانية على التوالي، وتتناول حلقاته مواضيع تتعلق بالشهر الفضيل، وما يرافقه من مصاريف وعصبية وضغوط، مثل «العزايم» وأهمية صلة الرحم، وغلاء الأسعار، والأطعمة الفاسدة، والسرعة الزائدة، عدا عن زحمة السير قبل أجواء العيد بأيام.

وترى عريقات أن انتشار البرنامج وشهرته جاء من الطريقة الساخرة التي يطرح فيها القضايا، إضافة للهجة الفلاحية التي يعتز بها كل فلسطيني وهي أولهم.

وروت عريقات كيف شعرت بشعبية البرنامج عندما تذكرت المرة التي كانت أمها تحضر فيها للإفطار فذهبت للبقالة لشراء احتياجاتها، وفي الطريق وضعت السماعات في أذنيها، لتتابع البرنامج الذي يبث بصوت ابنتها، فاندهشت بالهدوء المنتشر بين أوساط الركاب، فكلهم يستمعون للبرنامج، وسمعت سائق التاكسي يقول: «أنا بعرف الحجة صفية.. هاي من قريتنا، من أبو ديس»، فتبتسم أمها وتكمل مشوارها.

تخرجت هبة عام 2009 من جامعة القدس بتخصص رئيسي سياسة وفرعي في الصحافة، وهي زميلة موهوبة، خفيفة الظل، تعشق اللهجة الفلاحية وقريتها. وعند سؤالنا لها عن العادات والتقاليد واللغة وانتمائها لفلسطين، تجيب قائلة: «فلسطين تأتي بعد الله سبحانه وتعالى، وبالرغم من أن عائلتي تتكلم لغة المدينة، إلا أن جدتي تتكلم لغة القرية الفلاحية، فهي التي رعتني منذ يومي العشرين، غرست فيّ الوطنية، كنت أراقبها وأراقب تصرفاتها، أسرح في طريقة كلامها الجميلة، ووضعها للأمثال الشعبية فيها عدا عن الحكم، باختصار.. بعشق ستي».

كانت ترى كيف تواجه جدتها الأمية مصاعب الحياة وحدها، فساعد ذلك كله في بناء شخصية هبة، حتى إن أصدقاءها المقربين يلاحظون طريقة معاملتها لهم، وطريقة حديثها كالأم الكبيرة التي تعلمت من تجارب الحياة، وكأن عمرها يفوق الستين عامًا، دائمًا تزيد عبارة «يما يا ابني اسمعني»، أو كلمات مشابهة تشرح الصدر وتشعرك بالأمان.

وعلى عكس الفتيات الأخريات اللواتي يتخرجن ويطمحن للعمل في برنامج أمام الكاميرا مثلاً والظهور بأجمل وأكمل مظهر من خلال وضع المكياج أو لبس أحدث صرعات الموضة، كانت هبة عريقات تحب أن تكون على طبيعتها، ولا تهتم لكل ذلك، بل اهتمت بشخصيتها أكثر، وفي أسلوب كلامها الذي يريحها، وفي لبسها الخاص الذي أدى جميعه إلى التوصل لبرنامجها المميز الخاص.

وشجعها أصدقاؤها على تقديم برنامج اجتماعي في إحدى الإذاعات التي كانت تعمل بها، مستعينة بروح شخصيتها وخفة ظلها، باستخدام تلك اللهجة التي يعتز بها كل فلسطيني أصيل، فكان تعقيبها أنها لا توجد عندها خلفية عن كيفية تقديم برامج عبر الإذاعات أو في المونتاج كونها درست الصحافة المكتوبة، إلا أن صوتها الإذاعي الجميل أرسلها إلى التدرب في الإذاعات لما يقارب ستة أشهر لتخرج من التدريب قادرة على تقديم أفضل البرامج، فقدمت برنامج الحجة صفية على بعض الإذاعات المحلية مثل راديو أمواج وراديو حلا.

ويبدأ برنامج «الحجة صفية» بسكيتش سمعي قصير لمدة خمس دقائق، تعرض فيه القضية التي تريد طرحها، ثم تفتح باب النقاش للجمهور عن طريق الاتصال عليها والتواصل. وعن التفاصيل تقول هبة: «لم أتوقع أن برنامجًا بسيطًا كهذا سيأخذ كل هذا الصيت، وسيجعل كثيرين ينتظرونه بفارغ الصبر، والعجيب في الأمر عندما بدأت بتقديم البرنامج دون الإفصاح عن اسمي، أن الناس حاولوا اكتشاف من أنا بالفعل»، فهل هي ختيارة أم صبية تقلد صوت العجوز.. وكنت أجد بعض المستمعين ينتظرون أمام مبنى الإذاعة للتعرف على الحجة صفية». وقالت إنها شعرت بحب شديد للمستمعين والمعجبين الذين أرسلوا لها هدايا مضحكة مثل الحلويات والتين وغيره.

ودائمًا أرادت هبة أن يُبَث برنامجها، ليس فقط في مدن الضفة، بل أيضًا في العاصمة «القدس» خاصة وقراها، لكنها كانت تخشى من ردة فعل الناس وظنهم أنها تستهزئ بحِكم الكبار في السن أو أنها ليست فكاهية بما فيه الكفاية، لذا أقنعت مدير الإذاعة بوضع إعلانات في شوارع القرى عدا عن الصفحات التي عملتها الإذاعة على مواقع التواصل الاجتماعي التي تلقت قدرًا كبيرًا من المعجبين والمعجبات من كافة الأعمار. فتقول: «الحمد لله، لقي البرنامج نجاحًا باهرًا لم أتوقعه بتاتًا، إلا أنني راضية جدًا».

ظنَّت الحجة صفية أن الناس كانت قد فقدت ثقتها ببعضها، ولا أحد يهتم بغيره ولا بحكمة الكبار، وأن كل واحد يغني على ليلاه، إلا أنها دهشت عند تقديمها البرنامج بردود أفعال الناس، ومدى تعلّقهم بحكم الكبار والأجداد، ومدى حبهم لسماع نصيحتهم.

وفي رسالتها كصحافية، وجّهت نصيحة لكافة الصحافيين والصحافيات، المبتدئين منهم والمبتدئات، أن من يريد الوصول لأحلامه، وتحقيق ما يريد، عليه بقوة الشخصية والعزيمة، فالحياة لا تعرف من هم ذوو نفس قصير، لأن الحياة صعبة وخاصة في فلسطين».

الحجة صفية خلال برنامجها الإذاعي.

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

جنازتان من المسجد والكنيسة لأقرب صديقين مقاومين

أنيس ورمزي.. عادا شهيدين إلى عين عريك بعد 22 عامًا من المجهول

معاذ طليب *

ودعت قرية عين عريك منتصف الشهر الماضي الشهيدين رمزي شاهين وأنيس خليل، بعد أن اختفت آثارهما منذ أكثر من 22 عامًا، في قصة نضالية جمعت صديقين أحدهما مسلم والآخر مسيحي، وحدتهما مقاومة المحتل حتى الرمق الأخير، حيث استشهدا بتاريخ 1990/11/11 بعد اشتباك دام ثماني ساعات، احتجزت بعدها سلطات الاحتلال جثمانيهما حتى تبادل الجثامين الأخير.

«لم أسمع أحدًا يذكر رمزي، إلا وأتبعه باسم أنيس، ولم أسمع أيضًا ذكرًا لأنيس، دون أن يتبعه رمزي، فهما روح واحدة في جسدين»، هكذا يجيبك الجميع في قرية عين عريك إذا أردت أن تسأل. وقد كان أنيس يجيد صنع الخناجر منذ نعومة أظفاره. أما رمزي، الذي يصغر أنيس بأربع سنوات، فكان يهوى قرع الطبول وصناعة البنادق الخشبية المتقنة.

يقول الأخ غير الشقيق لرمزي ويدعى كفاح (22 عاما): «كانت بداية العلاقة بين أخي وأنيس حينما طلب أخي من أنيس أن يصنع له خنجرًا. هكذا سمعت من أصدقائه».

صديقهما رياض الطويل، وهو رئيس مجلس قروي دير إبزيع، وكان من ضمن مجموعة رمزي وأنيس، وكان ملازمًا لهما، يؤكّد هذه الرواية أيضًا. الطويل كان يتحدث إلينا وعلى مكتبه صورة يظهر فيها مع أنيس ورمزي واثنين ممن كانا معهم، وحينما سألناه عن الصورة قال: «هذه الصورة كانت في اليوم الذي غادرنا فيه البلاد بتاريخ 1990/3/15».

ويقصّ علينا الطويل ما استعاده من أحداث الانتفاضة الأولى عام 1987، فحين وقعت الاشتباكات وأثناء المواجهات التي كانت تحدث داخل قرية عين عريك، التقى الطويل بأنيس ورمزي وتعرّف عليهما، حيث كانت تدور الاشتباكات مع جيش الاحتلال داخل القرية، فالدوريات والحافلات الإسرائيلية تمّر منها، ويذكر الطويل أنه اجتمع عدّة مرات مع أنيس ورمزي وكانت إحداها في أحد الاحراش.

ولم يكن أبو راجي (66 عامًا) يعلم أن ابنه أنيس ضمن تنظيم البلد. يقول: «لم أكن أعلم أن ولدي أنيس اختار طريق المقاومة، ولكن كان لدّي إحساس أنه مع تنظيم حركة فتح في البلد». ويضيف: «كنت أسمع من أهالي القرية، وخصوصًا الشبان منهم، أن أنيس يقوم ببعض النشاطات ضد الاحتلال وصولاً إلى قتل المتعاونين مع العدو».

«مطاردتهما استمرت قرابة ثلاث سنوات»

يقول أبو راجي. ويكمل: «كانت العيون مسلطة عليهما بعد أن أصبحا معروفين بأعمالهما التي تميزت عن باقي أفراد التنظيم. وفي كل مرّة كان يذهب فيها أنيس إلى بيته، كان الاحتلال يعلم بقدومه عبر العملاء، ولكن نجا أنيس مرات عدّة رغم أن الاحتلال كان يطوق البيت.

أما والد رمزي، ويدعى جمال شاهين (74 عامًا)، فلم يكن يعرف الكثير عن ولده رمزي سوى أنه كان يجتمع مع بعض الشبان لضرب الحجارة على دوريات الاحتلال التي كانت تمر باتجاه المستعمرة. يقول شاهين: «بعد أن سجن رمزي تسعة شهور، لم يستسلم وباشر عمله مع باقي الشبان واستمروا بالاشتباك مع الاحتلال. لم يستجب رمزي لأي من التباليغ التي وصلت إليه، ولم يأبه باحتلال ولا بغيره، وأصر على أن يكمل مشواره وأصبح بعدها مطاردًا وهو في بداية حياته».

وبعد أن أصبحت المجموعة التي أطلقت على نفسها اسم «الأسد المقنع» يتهددها الخطر والموت، فكثير من أفراد التنظيم اعتقلوا وسجنوا. جاء الأمر من التنظيم في الأردن بأسماء الناشطين الأربعة أنيس ورمزي والطويل ورجاء ياغي كي يغادروا البلاد إلى مصر.

ويتابع الطويل، وكان من ضمن الأربعة أشخاص: «ذهبنا وكان معنا دليل وهو رجل بدوي، وحين وصلنا الحدود المصرية، كان علينا أن ندخل اثنين اثنين». وكان الطويل ورمزي هما الخيار الأول، لكن أنيس كان مريضًا ومصابًا بالبرد، وطلب من البدوي أن يذهب هو مع رمزي وذهبا معا. ويتابع الطويل: «بقينا ننتظر ولم يعد البدوي، ولم نكن نعرف شيئًا في المنطقة. وبعد هدوء، سمعنا أصوات أشخاص يتحدثون. ظننا أنهم بدو، لكنهم كانوا جنود الاحتلال. وجدناهم فوق رؤوسنا».

وحكم الاحتلال عليهما 3 مؤبدات ولكن خرجا من السجن بمبادرة السلام بتاريخ 1994/6/9. أما أنيس ورمزي، فقد أكملا طريقهما إلى عدّة دول وأنهيا عدّة دورات وتدربا على السلاح، وعندما أرادا العودة إلى فلسطين، وقعت بينهما وجيش الاحتلال مواجهة في صحراء النقب استشهدا فيها.

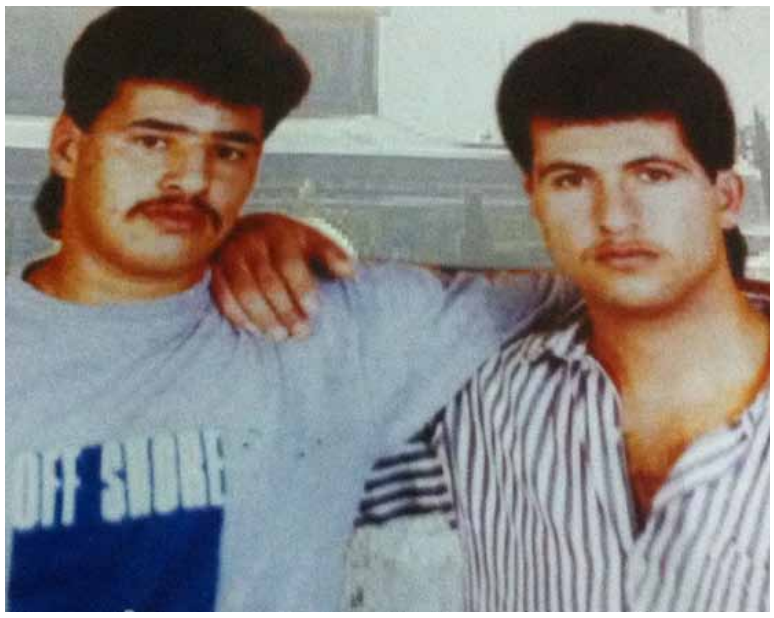

اجتمعا مقاومين.. وشهيدين.

كان أنيس ورمزي ينويان العودة إلى فلسطين للمقاومة والنضال بعد اكتساب الخبرة. وهذا ما يؤكده أبو راجي والد أنيس حين اتصل بهما وأخبراه أنهما سيعودان إلى فلسطين. والشهادة الثانية من صديقهما الطويل الذي أوضح أنهما وخلال وجودهما في السيارة مغادرين البلاد، كانوا يتحدثون أنهم يريدون العودة إلى فلسطين.

بالرغم من أنّ رمزي يدين المسيحية وأنيس يدين الإسلام، إلا أنّ أحدًا لم يشعر بذلك، وبالرغم من أنّ «الحال» التقت والدي الشهيدين كلاً على حدة، إلاّ أنّ الكلام واحد: «أنيس ورمزي أخوان كأنهما من عائلة واحدة بل من بطن واحد». ولا كلام عن مسيحي ومسلم حتى في القرية إجمالاً. حين جلسنا مع والد رمزي، كان يتحدث عن الاثنين رمزي وأنيس، ولم يخصص حديثًا عن ولده وحده، وكذلك فعل والد أنيس.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

لتتابع خمسة من أبنائها في المعتقلات

الحاجة أم عيسى.. زارت 20 سجنًا احتلاليًّا في 32 عامًا من عمرها

أمجد حسين *

«ما خليت ولا سجن عند اليهود إلا وزرته.. إلي 32 سنة بزور ولادي في سجون اليهود»، هكذا قالت الحاجة مريم عليان (أم عيسى) من قرية بيت دقو غرب القدس المحتلة، والبالغة من العمر ستة وسبعين عاماً، وأنجبت سبعة أولاد تعرض خمسة منهم للاعتقال من قبل الاحتلال، فعادت أم عيسى بذاكرتها إلى الوراء لتحدثنا عن معاناة زيارة سجون الاحتلال.

اعتقال أبنائها الخمسة

تقول الحاجة أم عيسى إن ابنها خليل تعرض للاعتقال وهو في الخامسة عشرة من عمره، حيث اقتادته قوات الاحتلال إلى سجن رام الله، حيث كانت تخضع آنذاك لحكم الإدارة المدنية الإسرائيلية، وقضى في الأسر سنة وشهرين. وأضافت أنها كانت تزوره في معتقل رام الله. وبعد الإفراج عنه، اعتقل الاحتلال أخاه عيسى الذي مكث 37 يومًا في زنازين المسكوبية.

وبعد الإفراج عن ابنها عيسى، اعتقل ابنها صلاح للمرة الأولى من المنزل بعد العبث بمحتوياته وتخريبه، واستمر اعتقاله في سجن الظاهرية سنة وعشرة شهور، كانت تزوره فيها مرة كل أسبوعين، حتى خرج بغرامة مالية قدرها 1500 شيقل. وبعد أسبوعين، عاود الاحتلال اعتقاله مرة أخرى، وبدأت المعاناة من جديد، بل تضاعفت باعتقال ابنها نضال كورقة ضغط على أخيه في التحقيق، ليستمر ذلك سبعة شهور، وكانا سويًا في سجن مجدو.

وأضافت أم عيسى: «كنت أزور نضال وصلاح في مجدو، وزرت صلاح في الظاهرية، وزرته في الفارعة، وزرت في المسكوبية والنقب ونفحة وعسقلان، وما خلينا ولا سجن إلا وزرناه». أما موسى، الابن الأصغر لأم عيسى، فكان له موعد مع الأسر ثلاث مرات متتالية تعددت أماكنها بين عوفر والمسكوبية والنقب والرملة ومجدو وغيرها، واختلفت فتراتها لتكون مجتمعة قرابة خمس سنين.

مطاردة ابنها

وبعد الإفراج عن صلاح من سجن النقب، طارده الاحتلال في بداية انتفاضة الأقصى لمدة أربع سنين، كان لها طعم آخر من المعاناة. تروي أم عيسى: «طاردوه 4 سنين وإحنا ما بندري وين هو، وما دخل البيت خلال هذه الفترة». تدمع عيناها حينما تستذكر ما كانت تعاني منه أسرتها أثناء ذلك فتقول: «ابني صلاح لما كان مطارد، كانو ييجونا على الدار. كانو يطلعوا على ظهر الدار ويطوقوها ويطلعوا على السطح ويبلش يقول: افتح باب، ويضرب حجار على الباب».

وتقول إن الاحتلال كان كل يوم يقوم بمداهمة منزلهم وتفتيشه والعبث بمحتوياته وإلقاء ما تحتويه رفوف المنزل على الأرض حتى أصبحت مداهمة الاحتلال لمنزلها شيئًا روتينيًا واعتياديًا. وأضافت أم عيسى: «بعدين عاودنا إحنا نبطل نضب الأواعي عشان ييجو يلاقوا الخزاين فاضية وكل إشي منفول وجاهز، لإنا زهقنا من قرفهم وعذابهم لنا كل يوم».

ولم يكتف الاحتلال بالتخريب والعبث بمنزلهم، فبالرغم من اعتقال موسى الابن الأصغر لأم عيسى لثلاث مرات متتالية سابقة، اعتقله الاحتلال للمرة الرابعة حتى يسلم صلاح نفسه، وحكمت عليه سلطات الاحتلال حكمًا إداريًا انتهى بعد ثلاثين شهرًا، وحينها كان صلاح قد اعتقل من بلدة رافات، وأطلقوا عليه العيارات النارية فأصيب في ركبته اليمنى، وحكم عليه الاحتلال بالسجن 15 عامًا. وأضافت أم عيسى: «أخذوه على مستشفى الرملة بعد ما صاوبوه، وبقي سنة وشهرين من دون ما ندري عنه وما زرناه ولا نعرف وين هو، لحد ما جابوه الصليب الاحمر على عسقلان ورحنا على عسقلان، واربع سنين وهو في عسقلان، وكنا كل 15 يوم نروح نزوره، وبعدين هيهم نقلوه على النقب، وظل في النقب أكم يوم، بعدين أخذوه على العزل لشهرين، وحاليًا نقلوه لنفحة، وهينا إلنا سبع سنين ونص بنزوره كل 15 يوم مرة في نفحة».

ثلاثة عقود من الزيارة.. والعزيمة لا تلين.

ومؤخرًا اعتقل الاحتلال ابنها الأصغر موسى للمرة الخامسة وحكم عليه بالسجن 19 شهراً وهو الآن في سجن عوفر.

وتختم الحاجة أم عيسى حديثها لـ «الحال» بالقول: «إلي 32 سنة بزور، انسجن خليل وعمره 15 سنة، ولما مات خليل كان عمره 46 سنة، يعني إلي من يوم ما انسجن خليل لليوم وأنا أزور، 32 سنة زيارات لولادي في سجون اليهود».

زارت أم عيسى خلال معاناتها 20 سجنًا ومعتقلاً موزعة في شتى أنحاء فلسطين، ذاقت فيها على مدار 32 عامًا ذلاً وقهرًا وتعبًا ومرضًا لترى فلذات أكبادها قابعين خلف الحديد، فعلاوة على حر النقب ونفحة، وشتاء عوفر وبؤس عسقلان، كانت تنتظر لساعات وقوفًا لحين وقت الزيارة. لقد عانت أم عيسى في جميع الفصول وقلبت كل الفصول، وما بين لهفة اللقاء وأمنيات التحرير، مرض وهرم وتعب وعمر انقضى.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت.

19 عامًا على أوسلو.. والدولة الفلسطينية المستقلة سراب

كريم عبد الهادي

منذ أن وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو في سبتمبر من عام 1993، كاتفاق انتقالي ينتهي عام 1998 بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ وجد الفلسطينيون أنفسهم بعد تسعة عشر عامًا يبحثون عن سراب بسبب التملص الإسرائيلي من الالتزام بالاتفاق وفرض وقائع على الأرض كالاستيطان وتهويد القدس، بالإضافة إلى ما وصل إليه الوضع الفلسطيني الداخلي من انقسام جيوسياسي بين شطري الوطن.

شاهين: أوسلو سبب مزيدًا من التشرذم والتجزئة

وفي هذا السياق، قال الكاتب والمحلل السياسي خليل شاهين لـ «الحال»: «إن عدم حصولنا على دولة بعد اتفاق أوسلو، ناتج عن أن الاتفاق في الواقع كان تعبيرًا عن الانتقال لمرحلة جديدة عنوانها المزيد من التشرذم وتجزئة الشعب الفلسطيني وأرضه»، موضحًا أن الاتفاق قسم الأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني بموافقة قيادة منظمة التحرير بين فلسطينيي الداخل والخارج والقطاع والضفة. واختلف تعريف الفلسطيني مع أوسلو، بحيث أصبح الفلسطيني هو الذي يقيم في الأراضي التي احتلت عام 1967، وتراجع دور الحركة الفلسطينية والمكانة التنفيذية لمنظمة التحرير ودورها لصالح السلطة، التي لم تكن أكثر من سلطة حكم ذاتي محدود.

وأضاف شاهين أن إشاعة الأوهام بعد اتفاق أوسلو وأن الدولة الفلسطينية أصبحت قاب قوسين أو أدنى ألحقت أكبر الضرر بالكفاح الوطني الفلسطيني، مشيرًا إلى أنه «في ظل تراجع منظمة التحرير والحركة الوطنية والانقسام، تمكنت إسرائيل في ظل أوسلو، من مضاعفة الاستيطان ثلاث مرات، فوصل عدد المستوطنين في الضفة بما فيها القدس إلى 650 ألف مستوطن، وهناك خطة خلال ثلاث سنوات ليصل العدد إلى مليون مستوطن، وبناء الجدار العازل، والوصول لمرحلة متقدمة في تهويد القدس، والأخطر أنها تمكنت من إعادة تحديد شكل ووظائف ودور السلطة، بحيث تقترب من وجهة النظر الإسرائيلية، وتكون مجرد وكيل لسلطة الاحتلال في المجال الأمني والإداري والاقتصادي بدلاً من أن تقود الشعب الفلسطيني إلى إنهاء الاحتلال والاستقلال الوطني».

ودعا شاهين إلى «إستراتيجية فلسطينية موحدة يجمع عليها الكل الفلسطيني بكل مؤسساته وفصائله لكي تواجه الخطر الإسرائيلي المحدق بنا، والوضع الراهن، لأن بقاء الوضع على حاله يوفر مميزات للطرف الأقوى (إسرائيل)، لفرض وقائع على الأرض تجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل تخيل إمكانية انتقال سلطة الحكم الذاتي المنقوصة والمنقسمة إلى دولة. وبالتالي، هناك ضرورة لإطلاق ورشة من الحوار الوطني حول عناوين شتى أهمها البرنامج السياسي التوافقي الذي يمكن الاتفاق عليه من الكل الفلسطيني، والاتفاق على مستقبل السلطة، على قاعدة عدم تمكين الاحتلال من تحويلها إلى مجرد وكيل أمني واقتصادي، وكذلك النظر في الوسائل الممكنة ضمن التوافق حول آفاق العلاقة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال إنهاء الانقسام وإعادة التوحد في المنظمة، بدءًا بتشكيل الإطار القيادي المؤقت، ومن ثم الاتفاق على أشكال النضال الفلسطيني في الضفة والقطاع، بما يكفل حق الشعب في ممارسة كافة أشكال المقاومة، مع ضرورة تأطير المقاومة الشعبية القادرة على زج كل الطاقات في مقاومة الاحتلال، إضافة إلى التحرك على الصعيد الدولي بالاستفادة من حركات التضامن التي تزداد اتساعًا مع الشعب الفلسطيني ونقل الملف الفلسطيني للأمم المتحدة.

قاسم: الاتفاق يقوم على استنزاف طاقات الشعب

من جانبه، رأى الكاتب والمحلل السياسي البروفيسور عبد الستار قاسم، أن «وصول الشعب الفلسطيني إلى هذا الوضع من عدم الحصول على دولة، وغياب المقاومة، ووجود انقسام داخلي، سببه أن القيادة الفلسطينية لم تكن معنية بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وإنما تلعب بالوقت لتمرير المشروع الإسرائيلي الغربي، المتمثل في تحويل الشعب الفلسطيني إلى أفراد يبحث كل منهم عن مصالحه الخاصة، لكي تخرج الحقوق الوطنية الثابتة من رؤوسنا».

وقال قاسم في تصريحات خاصة لـ «الحال»: «كتبت في السبعينيات بوضوح أن منظمة التحرير الفلسطينية تقودنا إلى الاستسلام وستعترف بإسرائيل، لأنني رأيت أداء قيادة المنظمة وسلوكهم الاجتماعي والسياسي والاجتماعي في لبنان، ووصلت لقناعة أن هذه القيادة تعمل على تصفية القضية، وعليه، لم أتفاجأ باتفاق أوسلو، لأنه نتيجة متوقعة لسياسة رأيتها بنفسي وتابعتها في الثمانينيات، تقوم على استنزاف طاقات الشعب الفلسطيني ودق الأسافين في التلاحم الاجتماعي».

وأشار قاسم إلى أن «وضع المقاومة الفلسطينية الآن يرثى له، فهي ملاحقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن بأساليب مختلفة. والحقيقة أنه في المحصلة لا توجد مقاومة للاحتلال، بل هناك تهميش لها، والوطن آخر ما نفكر فيه، وأصبح التركيز على المصالح الخاصة».

وأكد أنه «لا يوجد مبرر لفصائل المقاومة بعدم مقاومة الاحتلال في الضفة، وأن القول إن المقاومة ملاحقة من قبل الحكومة أمر غير مبرر، لأن الاحتلال كان يلاحق المقاومة في الانتفاضة الأولى وكانت المقاومة موجودة بقوة».

الصواف: أوسلو بني على النظرية الأمنية

بدوره، قال الكاتب والمحلل السياسي مصطفى الصواف، «إن ما وصلنا إليه بعد تسعة عشر عامًا هو لأن اتفاق أوسلو بني على النظرية الأمنية، أي لحماية الاحتلال، وليس لإقامة الدولة الفلسطينية، وكان الأصل أن ينتهي بعد السنوات الخمس التي قيل إنها ستكون فيها الدولة الفلسطينية، وها نحن اليوم على أبواب العام العشرين، وما زلنا نتحدث عن الدولة، لذلك، بناء الاتفاق كان خاطئًا وأوصلنا إلى نتيجة خاطئة نعاني منها حتى اللحظة».

وأوضح أن «الانقسام الفلسطيني لم يبدأ من عام 2007، وإنما انطلقت شرارته منذ التوقيع على اتفاق أوسلو من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هناك غيابًا للإرادة الفلسطينية، وهناك رهانات خاسرة من قبل السلطة الفلسطينية على دول كبرى، موضحاً أن الاستمرار على هذه الرهانات سيجعلنا ننتظر طويلاً، وطويلاً جداً. وأكد الصواف لـ «الحال» أن غياب إستراتيجية فلسطينية واحدة، أو تفاهمات على غرار تفاهمات الوفاق الوطني التي أُهملت، سيؤدي إلى تعميق الانقسام، وآمل أن يدرك الفلسطينيون أن الوقت يمضي سريعًا، والخاسر هو الشعب الفلسطيني ككل.

ستون عامًا من الإنتاج والعمل وعدم الرضوخ لثقافة المجتمع

المرأة العاملة عائشة: أنا لست عاجزة.. أنا كفيفة فقط

سمية جميل *

تمسك بالمقص وتعبث بيديها في العلبة باحثةً عن قطعة من البسكويت، فتزيل غطاءها وتلقي به وتضعها في مكانها المناسب. من يراقب حركة أصابعها، يتابع منظومة كبيرة من الذكاء في ملاحقة الصنعة التي تتقنها. تلك هي عائشة عبد المعطي، العاملة الكفيفة التي فقدت بصرها فحفظت ببصيرتها قدرة على الحياة لما يربو على الستين عامًا.

ولدت عائشة في غزة عام 1951 أو كما تقول «من زمان»، وعاشت حياة طبيعية مع والديها وأخويها، لا تشكو مرضًا أو علة، حتى أصيبت في يوم حار بـ «حمار في عينيها»، أي أصبحت عيناها حمراوين، وبدأت تبكي وتصرخ: «كان عمري 4 سنين، أخذتني إمي على مستوصف الوكالة في غزة، ودخلتني عالدكتور، وضع مرهم على عيني، وحطلي قطرة وطلعت من عنده، ومن هداك اليوم ما شفت».

اكتشفت جارة عائشة مرضها حين بكت يومًا تريد خبزًا، فجاءت تعطيها الرغيف، بدأت تمده وتمد عائشة يدها في الجهة الأخرى، وحين نظرت في عينيها قالت: «عنيها مثل الغيم، بطلت تشوف البنت». وكان آخر ما رأته عائشة المرضى المصطفين ينتظرون دورهم في المستوصف، وتقول: «هذا الفقد نعمة من الله، فأنا بذلك لا أرى عيوب الناس ولا أذكرها، نعمة أشكر الله عليها دائمًا».

من غزة إلى رام الله

بعد وفاة والدتها في أواخر السبعينيات، انتقلت عائشة إلى مدينة بيت لحم بحثًا عن عمل، وعملت 5 سنوات في مصنع لتصنيع الملابس الداخلية، بحيث كانت تساهم في ترتيب الملابس وطيها، وهو عمل يناسب ظرفها الخاص، وبعد أن خسر المصنع كما تقول، جاءت رام الله باحثة عن عمل في أحد المعامل، فووجهت بكلمة جرحتها أثناء بحثها عن عمل: «قلّي اللي متلك يختي شو بده يشتغل، وفي تلك الأيام ما كان طالع القانون اللي بيحكي المفروض كل مؤسسة يكون 5% من موظفيها من ذوي الاحتياجات الخاصة». تأملت الدنيا حينها، وقالت إن كان هذا الشخص متعلمًا ومثقفًا ويقول هذا، فلا عتب على غيره: «شكرته وطلعت أدور من جديد».

وعملت بعدها لمدة 15 سنة في مصنع أدوية، تركب الكرتون وتغلف العلب وتطوي الأوراق الإرشادية، لكن الوضع لم يدم طويلاً. تقول: «وفي يوم أجو وحكولي: وزارة الصحة منعت عمل المعوقين هون، وصرفوني من العمل، ورفضوا يعطوني أتعابي». لكن عائشة التي تعي حقوقها ولا تسمح بإضاعتها، بدأت تتنقل بين المؤسسات من وزارة العمل إلى مؤسسة حقوق الإنسان وغيرها حتى حصلت على كافة أتعابها.

رحلة أخرى للبحث عن العمل

بدأت عائشة تعيش مرحلة صعبة في حياتها بلا عمل، غريبة وحيدة، تبحث هنا وهناك عن فرصة لتعمل وتجني من ورائها لقمة العيش، حتى وظفتها وزارة الأشغال العامة في مصنع سنقرط، حيث تعمل الآن منذ عام 1999م، وهنا كما تقول: «كثير مبسوطة، والله ليل نهار أدعيلهم بالتوفيق، ربنا بكرمهم وبفتح عليهم لأنهم مشغلين اللي متلي وغيري، وبعاملونا بأحسن معاملة». بعد العمل، تقضي عائشة نهارها في سكن الكفيفات في البيرة، وتشارك كذلك صديقاتها مناسباتهن، وتستيقظ باكرًا في اليوم التالي، وتذهب «كزدرة على موقف باصات الشغل، وبكمل يومي متل اللي قبله».

مقطوعة من شجرة

في رام الله تسكن عائشة الغزاوية حاليًا وحيدة، ليس لها كما تقول إلا بعض الصديقات اللاتي يواسينها في غربتها.

تقول عن اسمها: «هيك كانت الأسماء زمان، وأخوي قلي إنه مسمي بنته على اسمي، انبسطت كثير». إخوة عائشة في غزة، كانت قلقة عليهم جدًا في العدوان على قطاع غزة في عام 2008، وكانت تتابع الأخبار بتوتر شديد.

تتمنى عائشة أن تعود إلى غزة، ولكنها تشترط لذلك أن تجد عملاً جيدًا، فجل ما تكرهه أن تجلس عاطلة عن العمل. وتعتبر البحث عن عمل في غزة صعبًا للغاية، فإخوتها لا يجدون عملاً ولا يستطيعون تدبير أنفسهم، لذا تحاول أن تدخر من راتبها القليل لعلها ترسل بعضه إليهم، فتعينهم على مصاعب الحياة.

توجيهي زمان غير هالأيام

أكملت عائشة تعليمها إلى المرحلة الثانوية في غزة، في الفرع الأدبي، وحصلت على شهادة توجيهي ناجح. تقول عن تعليمها إن الثانوية العامة في تلك الفترة كانت توازي الدراسات العليا في هذه الأيام، كان التعليم مهمًا للغاية وأكثر صعوبة وجدية.

تحب عائشة الراديو كثيرًا، وتستمع إليه باستمرار: «بسمع على إذاعة القرآن الكريم، فيها قرآن ودروس دينية وبرامج هاي اللي بسألوا فيها وبجاوبوا (برامج حوارية)».

اختتمت كلامها بقولها: «أنا مش عاجزة، لغويًا هاي الكلمة خطأ، لأنه العاجز هو اللي ما بيقدر يلبي احتياجاته الخاصة، وغير قادر على الإنتاج. أما أنا، الحمد لله، بخدم نفسي بنفسي، وبنتج وبصرف على حالي، أنا مش عاجزة.. أنا كفيفة».

* طالبة في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

في محاولة لخلق وعي وثقافة بسواعد شبابية

حراك شبابي ثقافي خجول في الشمال وبذور فكرة تؤشر بالنجاح

ميساء الأحمد

بالتزامن مع الأزمة السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، تشهد الحياة الثقافية تراجعًا حادًا، لا سيما في مناطق شمال الضفة، الذي تنبهت فئة الشباب فيه إلى هذا التراجع، فبدأت حراكًا ثقافيًا دؤوبًا، في محاولة للنهوض من حالة الركود الثقافي، بعد فعاليات بدأوها لإنهاء الانقسام، وإلى مقاطعة بضائع المستوطنات.

ويعد الواقع الثقافي، وبخاصة في مناطق الشمال، ميتًا، كما وصفه الناشط السياسي كامل جبر قائلاً: «لا يوجد أي مقوم من مقومات الحالة الثقافية، ولا توجد بالمطلق حالة ثقافية متفاعلة في منطقة الشمال،لأن الظرف التاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي هو الذي يولد الحالات الثقافية، وخاصة عندما يكون هناك هدف سامٍ تناضل الناس من أجله، وحاليًا لا توجد أي حالة ثورية يمكن أن تنعكس عنها أي حالة ثقافية».

لكن في الفترة الأخيرة، ظهرت مجموعات من الحراك الشبابي الثقافي كنادي السينما في جنين، ونـادي زدنـي الـذي يخصص جـزءًا من نشاطاته لمناطق الشمال، وعن هذا الحراك، يقول الصحافي والناشط الشبابي مصطفى شتا: «هناك حراك ثقافي إيجابي مثلاً في جنين يقتصر على مستوى المدينة، ويمكن ملاحظته بالاطلاع مثلاً على أنشطة نادي السينما في سينما جنين وكذلك مدى تفاعل شباب مسرح الحرية على المستوى العام إلى جانب جمعية الكمنجاتي الموسيقية، ولكن الحراك ليس وليد لحظة بعينها، إنما يمتد لأجيال استطاعت أن تبني ثقافة وطنية، وأخطر ما يمكن أن يواجه هذه الحراكات هو أن تكون لها تبعات أيديولوجية أو تتخذ موقفًا سياسيًا محددًا، وهي بهذا ستفقد مصداقيتها وتخسر جمهورًا متعددًا».

ويرى أستاذ الإعلام في الجامعة العربية الأمريكية سعيد أبو معلا أن ناديي زدني والسينما كمثال على الحراك الثقافي الشبابي «جسمان رائعان ويعبران عن حاجة ماسة للمنطقة، لكن ما يعيبهما هو غياب الرؤية الفكرية الناظمة لعملهما، حيث نلحظ غياب المشروع الكامل، وغياب الرؤية الشاملة، بدلالة عدم اتساق الأعمال والفعاليات التي ينجزانهما، لكن بالمجمل، هما تعبير مبشر على فعل شبابي ورغبة حقيقية بالمعرفة بعيدًا عن السلطات جميعها».

صحوة شبابية في الأفق

وعن الأسباب التي ولدت الحاجة لظهور هذا الحراك الشبابي، يقول عضو نادي السينما في جنين لؤي طافش: «أتت فكرة النادي انطلاقًا من حالة النهوض التي يعيشها الشباب الفلسطيني عبر إدراكهم لدورهم وحاجتهم الملحة لأن تنطلق أفكارهم إلى حيز التفكير. وأضاف: «إن غياب الأفق السياسي والوطني وغياب حالة النهوض الفكري تجعل الشباب بشكل عام يبحث عن مكان يتواءم مع تطلعاته وأهدافه، ومثله جاءت فكرة نادي السينما كحالة صانعة للفعل الثقافي لتصبح تقليدًا ومكانًا جامعًا للشباب الملتزم».

أما عضو نادي زدني محمد خميس، فيقول: «نادي زدني يصب جهوده في خلق بيئة معرفية تساهم في خلق حداثة جوانية في المجتمع الفلسطيني من شأنها استعادة عجلة التطور والنهوض في خلق مناخ ثقافي. ونادي زدني انطلق من مدينة طولكرم، لكن الذي يحدث أن مؤسسات NGOs تعمل بناء على أجندة، فتنشط في مناطق الضغط السياسي حيث رام الله ومدن الوسط، وتتكاسل عن إعطاء خير عطائها في المدن المهمشة، فجاء (زدني) يتكئ على قيمة التطوع ليسد هذه الثغرة ويسلط الضوء على جميع المدن دون استثناء».

أنشطة تنحت الصخر

المحاولات التي يقوم بها الحراك الشبابي الثقافي، وبخاصة في مناطق الشمال، عبارة عن عملية نحت في الصخر من أجل إقناع الشباب وجذبهم للأنشطة والمتمثلة أهميتها كما قال طافش: «الأنشطة والأفلام وحلقات النقاش داخل نادي السينما وغيرها من الأنشطة توضع بأكثر من طابع: الأول أنها تعيد الشخصية الفلسطينية لإنسانيتها بنقاش محتدم حول الكثير من القضايا الإنسانية، ولا تأتي هذه النقاشات سوى كطريق لإعادة التفكير بالكثير من الحقوق الإنسانية البسيطة التي قام الاحتلال بسلبها وتقويضها والعمل على اجتثاثها، والشق الآخر هو الحديث المباشر عن معالم ومفاصل عن قضيتنا الوطنية».

التنوع في العرض الثقافي لمواضيع مختلفة محاولة أخرى لجذب الشباب كما قال خميس، وتابع: «زدني من خلال نشاطه عبر صفحته أو فعالياته على الأرض، يجتهد في التركيز على القضايا التي يراها مهمة وملحة على المستوى الفكري والثقافي والاجتماعي، ونحاول التطرق إلى ما يُسكت عنه، فالاستعمار والاستبداد والعلاقة بين الرجل والمرأة، والدين والصراع الحضاري، والمفاهيم الرئيسية التي قام عليها العالم أو يقوم، والمنظرين لها، لهم نصيب من نقاشاتنا، كل هذه المواضيع يتم طرحها بطريقة مستفزة تخلق نقاشًا نأمل أن يكون مثمرًا ومفيدًا نقفز من خلاله قفزات نوعية في أعماق المعرفة».

تتمة المنشور على الصفحة الاولى - الأزمـة المـالـيـة:

وقال خريشة: «لو كانت هناك إرادة حقيقية لحل الأزمة المالية، فإن ذلك سيتم بسهولة، لكن ما يجري هو معاكس تمامًا للحديث عن توجهات لمعالجتها».

وأضاف: «على سبيل المثال أصبح لدينا الآن قرابة 300 وزير في 13 حكومة سابقة، أضف إليهم المسؤولين المعينين في برتبة وزير. ولدينا الآن حكومة في الضفة وحكومة أخرى في قطاع غزة. وهذا العدد من الوزراء يحصلون على قرابة مليوني دولار شهريًا من خزينة السلطة الوطنية ومن الخزينة التي تديرها حكومة حماس في قطاع غزة، باسم الشعب الفلسطيني. وهذا بالطبع دون النظر إلى مصروفات مركباتهم وهواتفهم وأجور منازلهم ومرافقيهم والموظفين الذين يعملون لديهم».

وتابع: «لدينا قرابة 140 سفيرًا في دول العالم المختلفة، ولـدى السفراء قناصل ومدير تشريفات وموظفون، وكل منهم يأخذ مصروفاته من الخزينة العامة حسب الدولة التي يمثلنا فيها. أضف إلى ذلك المخصصات التي يحصل عليها أعضاء المجلس التشريعي الحاليون، حيث يحصل كل وزير أو عضو مجلس تشريعي راتـب شهري بقيمة 3000 دولار، يضاف إلى كل ذلك أسطول المركبات والمقرات المستأجرة».

وأضاف خريشة: «يضاف إلى كل ذلك ما يحصل عليه أعضاء من المجلس الوطني واللجنة المركزية والأمناء العامون للأحزاب والفصائل من الخزينة العامة بصورة غير مبررة، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في هذا الوضع واتخاذ إجراءات واضحة بهذا الخصوص من أجل ضبط الإنفاق وترشيده».

وقال خريشة: «كل هذه المؤشرات توضح أن 10% من فئات الموظفين والمسؤولين في الهيئات العليا يحصلون على 90% من الموارد، في حين يحصل 90% من المواطنين على 10% من الموارد».

وأشار إلى أن ما يجري في الضفة الغربية، يجري في قطاع غزة على مستوى إدارة الحكم وإنفاق المال العام، حيث تعطى الأولية للانتماء الحزبي والفصائلي في الحصول على الموارد المالية. وقال: «استمرار هذا الوضع يؤشر إلى أن الفئات غير المحسوبة على فتح في الضفة، وعلى حماس في قطاع غزة، هي أكثر الفئات المتضررة من السياسات المالية المتبعة لدى الحكومتين».

وبخصوص القضية التي أثارها خريشة عن حصول نواب التشريعي على رواتبهم حتى الآن، فإن الشعيبي يدعم إثارتها، وقال: «أفهم أن نواب المجلس التشريعي الحالي حصلوا على رواتبهم طيلة 4 سنوات دون أن يعملوا شيئًا، لكن بعد انتهاء ولاية المجلس التشريعي، فإنه لا بد من إعادة النظر في هذا الموضوع، خاصة أن النواب لا يعملون شيئًا ولا يقومون بعملهم المناط بهم إنجازه».

أبو بكر: يجب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة

ويتفق الخبير الاقتصادي د. نافذ أبو بكر، أستاذ الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية مع حقيقة وجود أزمة مالية تعانيها السلطة الوطنية في هذه المرحلة، لكنه يرى أن أسبابها تعود لمشاكل حقيقية متراكمة فيما يخص السياسات المالية للسلطة الوطنية في ظل سياسات إنفاق للمال العام اعتمادًا على المساعدات الخارجية والمنح، في ظل تراكم العجز المالي للسلطة منذ عام 2002.

وأشـار إلـى أن اعتماد السلطة الوطنية على المساعدات الخارجية وزيـادة الإنفاق الاستهلاكي أدى إلـى توجيه واستخدام المساعدات الخارجية في سد العجز، بدلاً من المشاريع التطويرية ودعم المشاريع الإنتاجية على مستوى الصناعة أو الزراعة أو السياحة.

وقال أبو بكر: «لقد وصل إلى السلطة الوطنية قرابة 18 مليار دولار منذ نشأتها ولغاية الآن، لكننا نجد أن مثل هذه المساعدات لم تتجه نحو تنفيذ مشاريع ذات طابع إستراتيجي لتعزيز الإنتاج، بل اتجهت نحو الاستهلاك وحصر المشاريع التطويرية في مشاريع شكلية ليس أكثر»، موضحًا أن مثل هذا الوضع أدى إلى إبقاء السوق الفلسطينية سوقًا تابعة للسوق الإسرائيلية، إضافة إلى أنه جعل السلطة رهينة للحصول على المساعدات، التي هي في الأصل مساعدات غير مستدامة.

وأضـاف: «ترافق ذلـك مع الوقوع في فخ سوء استخدام المال العام وضعف الإجراءات الإصلاحية»، موضحًا أن استمرار الأزمة الراهنة التي هي أزمـة حقيقية وليست مصطنعة، دون اتخاذ إجراءات حقيقية وجذرية، سوف يجعل السلطة الوطنية تدفع الثمن في نهاية المطاف، ويفتح المجال لسحب شرعيتها بحكم الأمر الواقع، ويعطي إسرائيل سلاحًا فتاكًا لاستخدامه ضد السلطة.

ويـرى أبـو بكر أن المطلوب اتـخـاذ خطوات وسياسات جديدة وعميقة، في مقدمتها تحلل السلطة من بعض الاتفاقيات المجحفة على المستوى الاقتصادي، إضافة إلى التأكيد على وجـوب إعـادة الاعتبار للدعم العربي والإسلامي للشعب الفلسطيني، باعتباره واجبًا وليس منّة، واتخاذ إجراءات إصلاحية حقيقية وجوهرية، وتنفيذ سياسات اقتصادية عميقة تعزز خلق فرص العمل وتطوير الإنتاج الصناعي والزراعي والسياحي، ويترافق ذلك مع وضع سياسة حقيقية لحماية المنتج الفلسطيني وحماية اقتصادنا الوطني.

وختم أبو بكر حديثه بالقول: «إن اللجوء إلى زيادة الضرائب والجباية من المواطنين لن يساهم في حل الأزمة على المدى البعيد، بل قد يساهم في حدوث ضغط تراكمي على عامة المواطنين، ويدفعهم لاتخاذ خطوات احتجاجية قد تعصف بالوضع الداخلي»، مشددًا على أهمية إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة باتجاه خطوات حقيقية توازن بين احتياجات السلطة واحتياجات المواطنين.

فعاليات احتجاجية شعبية

الحكومة من جانبها أكدت أن الأزمة التي تعاني منها السلطة الوطنية أزمة حقيقية، وأعلن وكيل وزارة الاقتصاد الوطني، عبد الحفيظ نوفل، عزم وزارة الاقتصاد الوطني تقديم خطة مقترحة للحكومة اليوم الأربعاء، لمواجهة الأزمة الراهنة في ظل ارتفاع الأسعار، في وقت بدأت فيه مدينة رام الله، العاصمة الاقتصادية للسلطة الوطنية، تشهد العديد من التحركات الشعبية الاحتجاجية على ارتفاع الأسعار من خلال تنظيم فعاليات واعتصامات احتجاجية.

وقد كشفت مصادر فلسطينية رسمية عن أن هناك العديد من المقترحات التي يتم تدارسها بشأن خفض الإنفاق واللجوء إلى سياسة التقشف المالي وشد الأحزمة لمواجهة الأزمة المالية، في ظل مؤشرات واضحة لسياسة إسرائيلية ترمي إلى استثمار الأزمة المالية للسلطة لمعالجة أزمتها الاقتصادية الداخلية من جانب، والدفع باتجاه تحقيق ما كان أعلن عنه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بخصوص «السلام الاقتصادي»، في ظل مؤشرات على عزم إسرائيل فتح السوق الإسرائيلية أمام العمال الفلسطينيين، واستثمارهم في تدعيم عجلة اقتصادها، على حساب تدمير الاقتصاد الفلسطيني.

تتمة المنشور على الصفحة الاولى - الأزمـة المـالـيـة:

قال محمد مرسي

في مؤتمر عـدم الانحياز بطهران، فجر رئيس مصر قنبلته الثانية، وكانت الأولى إزاحة المجلس العسكري. قال مرسي: «إن تضامننا مع نضال أبناء سوريا الحبيبة ضد نظام قمعي فقد شرعيته واجب أخلاقي، بمثل ما هو ضرورة سياسية واستراتيجية». وقد اصطاد مرسي عدة عصافير: أرضى واشنطن، ووضع مصر على خريطة اللاعبين ذوي الرأي في الشرق الأوسط بعد أن فقدت مصر لسانها وتخشبت في عهد مبارك، كما أنه عزز سلطته داخل مصر كرئيس قوي ذي موقف إقليمي.

.. وقال محمود عباس

أوضح الرئيس عباس لمضيفه الإيراني أحمدي نجاد، الذي عرض أن تجري المصالحة الفلسطينية في طهران، أن «مكان المصالحة مصر». وفي هذا قراءة حصيفة للموقع الذي ستحتله مصر على نحو متزايد كقوة إقليمية. ومن الواضح أن مصر ستكون، وشيكًا، قادرة على الضغط على حماس بأكثر من السابق بكثير، فحماس قد غـادرت محور طهران-دمشق. والسلطة الفلسطينية تـدور في قطب آخر أصلاً. (سنتظاهر بأننا لم نشاهد على التلفزيون وزير الخارجية الفلسطيني وهو واقف بالدور ينتظر نيل قبلة من خد وليد المعلم).

سوريا.. متى الحسم؟

لأن موقف واشنطن وذيولها الأوروبية هو موقف المتفرج من سوريا، فإن تصريح محمد مرسي يصبح ذا أهمية أكبر. فلم يعد جيش سوريا الحر معتمدًا على الأمـوال الخليجية وحدها. هناك الآن دعم معنوي مهم من مصر.

في ظل موقف دولي متفرج، فإن العنصر الحاسم هو الصراع على الأرض. وقد بدا بشار الأسد في المقابلة مع قناة الدنيا مهزوزًا، وغير ناضج سياسيًا، وراسخًا في قناعته بموقفه وبأفعاله. كان شبيهًا بمعمر القذافي وهو يلعب الشطرنج قبيل سقوطه. وإلى أن يسقط الأسد، ستظل سوريا دولة فاشلة. فهل هناك أي احتمال بعودة نظام الأسد إلى الاستقرار وتضميد الجراح، والوصول إلى صيغة توافقية؟ هذه أحلام يقظة تراود البعض. النظام السوري قفز من الشباك، نحن فقط ننتظر أن يرتطم بالأسفلت.

شياطين الإنس عاثت في الأرض فسادًا بعد أن صُفدت شياطين الجن

في شهر الرحمة والمغفرة.. 8 قتلى في شجارات بغزة!

مطر الزق

رغم أنه شهر الرحمة والمغفرة، وفيه تتنزل الملائكة وتصفد الشياطين، إلا أن شياطين الإنس انطلقت فعاثت فسادًا في الأرض، وبدلاً من أمارات الهدوء والسكينة على الناس، تجهمت وجوه البعض واسودت قلوبهم، فبطشوا ببعضهم، وأظهرت الإحصاءات أرقامًا مزعجة.

سامر موسى محامي مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان في غزة أكد أن عدد القتلى جراء المشاجرات خلال شهر رمضان المنصرم وصل إلى 8 قتلى وعشرات الجرحى، وهو عدد خطير.

وشدد موسى على أن عدد القتلى خلال الشهر الفائت من 7/20 إلى 8/20 لم تشهده الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة منذ سيطرة حركة حماس على القطاع منذ عام 2007، مشيراً إلى أن «الحكومة بغزة منذ تلك الفترة كانت مسيطرة على عمليات القتل وخاصة العائلية، ولم نشهد زيادة في عدد القتلى إلا في هذه الفترة»، موضحًا أن مركزه كان يسجل في كل شهر قتيلين أو قتيلاً واحدًا، وليس ثمانية قتلى خلال شهر واحد، قائلاً: «بدأنا نرى عدم ضبط الحكومة لتلك الجرائم».

وأوضح موسى أن «زيادة أعداد القتلى مؤشر خطير لعودة الفلتان الأمني لقطاع غزة، وهذا ما لا يجب أن نصمت عنه، ولذلك نحذر الجهات المختصة لحماية المواطن واتخاذ قرارات صارمة لوقف هذه الجرائم».

وأكد موسى أنه «يتوجب على الحكومة الفلسطينية سواء بغزة أو الضفة الغربية، التي شهدت أيضًا حالات قتل كثيرة، أن تتخذ إجراءات صارمة وقاسية وفق القانون بحق مرتكبي الجرائم لردعهم»، مبينًا أن «الحكومة مهمتها حماية أمن المجتمع والمواطن وليس حماية التنظيمات السياسية على حساب المواطنين».

د. زقوت: الثأر يفاقم المشاجرات

وعن تفسيره لهذا العدد المرتفع من القتلى خلال شهر رمضان المبارك، أكد الدكتور سمير زقوت الأخصائي النفسي في برنامج غزة للصحة النفسية أن «زيادة حالات المشاحنات والمشاجرات بين الناس تزداد خلال شهر رمضان المبارك نتيجة عدة عوامل واضطرابات، تتمثل في قلة النوم والجوع والعطش».

وأشار الدكتور زقوت إلى أن «قلة النوم تجعل الإنسان مضطربًا بعض الشيء ويزداد التوتر، ما يخلق جوًا من المشاحنات والمشاجرات»، مضيفًا أن «من عوامل زيادة التوتر لدى الإنسان وهو صائم إدمان البعض على التدخين، وشرب الشاي والقهوة، والقلق والإرهاق».

وأوضح الدكتور زقوت أن المشاجرات والمشاحنات لا تؤدي إلى القتل بالضرورة، فبعض المشاجرات تنتهي على الفور، لكن عملية الثأر لدى الناس والمواطنين هي التي تزيد الأمر سوءًا، فتؤدي عملية التوتر والقلق الشديد إلى القتل.

وكشف الدكتور زقوت عن أن عدد الحالات المسجلة لدى مركز الشرطة في محافظة الوسطى «وسط قطاع غزة»، على أقل تقدير، بلغت 176 حالة شجار عائلي خلال شهر رمضان، ثلاث منها أدت إلى القتل.

الداعية لولو: الحل في الاستعداد الكافي للصيام

وحول رؤيته لهذا الواقع الرمضاني، أكد الداعية الدكتور طاهر لولو أن «زيادة عدد القتلى والمشاجرات في شهر رمضان المبارك مؤشر خطير يدلل على ضعف الإيمان، وعلى مدى الضغط النفسي وعدم استيعاب الكثير من الصائمين للدروس الدينية وعدم قدرتهم على التفكير، بالإضافة إلى عدم استعدادهم الجيد لشهر رمضان المبارك».

وقال الدكتور لولو: «إن الدين الإسلامي يحرم القتل في شهر رمضان وفي غير رمضان». وعن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن تصفيد الشياطين في شهر رمضان، قال الدكتور لولو إن «حديث الرسول صحيح، ولكن الشياطين نوعان: شياطين الجن وشياطين الإنس. ففي رمضان تصفد شياطين الجن ولا يكون لها أي سلطان على الإنسان، ولكن شياطين الإنس تكون في شهر رمضان المبارك ألعن من شياطين الجن».

وحول ما يمكن عمله لتفادي المشاحنات والمشاجرات في شهر رمضان وغير شهر رمضان، قال الدكتور لولو إن «عدم قدرة الإنسان على تمالك أعصابه مرده عدم الاستعداد الجيد لشهر رمضان، فالصحابة رضوان الله عليهم كانوا يستعدون قبل شهر رمضان بستة شهور، وبذلك يستعدون جيدًا للصيام ولشهر البركة والخير»، مؤكدًا أن «الإنسان المعتاد على المشاحنات والمشاجرات لن يستطيع أن يستعد استعدادًا جيدًا لشهر رمضان. لذلك، علينا الاستعداد الكافي وكظم الغيظ والعفو عن الناس».

إغلاق المعابر والكلفة العالية وقلة الوعي تمنع تنفيذه

استغلال الطاقة الشمسية في غزة.. مشروع حالم يصطدم بواقع صعب

منال عبد الرحيم الكحلوت

في العام الماضي، عرض الطالبان في قسم الهندسة الصناعية في الجامعة الإسلامية بغزة رشدي رأفت طمبورة وحكمت ماجد السلطان مشروعهما لإنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام وحدات الخلايا الشمسية بما يكفي لإنارة بيت متوسط في قطاع غزة كبديل عن الطاقة الصادرة من محطة الكهرباء، وذلك في اللقاء التكنولوجي السنوي المنعقد في الجامعة الإسلامية بغزة.

وظل هذا المشروع على الورق، ولم يترجم إلى واقع رغم حاجة القطاع الماسة له، فقد كان الهدف الأساسي من فكرتهما المساهمة في حل مشكلة انقطاع التيار المتكرر، ولاقت قبولاً من برنامج «مبدعون» المخصص لدعم النشاطات الطلابية المميزة وتطبيقها، بوصفها فكرة حديثة تخدم المجتمع، حسب قول مدير مركز الأبحاث والمشاريع ورئيس اللجنة الفنية لتقييم مشاريع «مبدعون» في الجامعة الإسلامية، المشرف على المشروع الدكتور أنور أبو ظريفة.

ورغم أن الفكرة مطبقة عالميًا منذ زمن، إلا أنها تواجه صعوبة في تحويلها إلى واقع ملموس في قطاع غزة. ويرجع د. أبو ظريفة ذلك إلى منع الاحتلال استيراد وحدات الخلايا الشمسية، ما يجعل من الأنفاق السبيل الوحيد لدخولها في ظل عدم وجود ضمانات لوصولها سليمة، إضافة إلى ارتفاع ثمنها بسبب ارتفاع أسعار النقل من جهة، والضرائب المفروضة عليها من طرف الحكومة من جهة أخرى، آملاً أن ترفع عنها الضريبة وعن المواد الأساسية التي تسهم في تطوير البلاد».

أهمية الدور الثقيفي

ويوضح: «تبلغ كلفة لوحة الخلايا الشمسية التي تنتج 1 واط في غزة أربعة أضعافها عالميًا، إذ يكلف توفير احتياجات الإنارة فقط لبيت متوسط من 1500 إلى 2000 دولار.

وحسب الدراسة الملحقة بالمشروع، فإن المستهلك سينتظر 12 سنة ليشعر بالعائد عليه من وراء هذه التجربة المكلفة. ونظرًا لتدني الوعي بأهمية تطبيق هذا المشروع على المدى البعيد ماديًا وبيئيًا، فإن المستهلك لا يزال يرفض تجربته.

وينوه د. أنور إلى الدور التثقيفي الذي يمكن أن تلعبه سلطة الطاقة ووزارة البيئة ووزارة التربية والتعليم، إضافة إلى دور المؤسسات غير الأهلية في توفير الدعم المالي.

يذكر أن الجامعة الإسلامية حصلت على دعم لتطبيق المشروع لإنارة بوابة الجامعة والبهو، كما أجريت دراسة لتوفير الإنارة للجامعة كلها، وبلغت قيمة الدعم المطلوب فيها حوالي مليون وربع المليون دولار، وهي تنتظر إيجاد ممول.

مدير عام الطاقة والكهرباء المهندس عوني نعيم أكد أيضًا أهمية استخدام الطاقة الشمسية كطاقة بديلة، إذ إنها خطوة مهمة في طريق التحرر من القيود المفروضة علينا من الجانب الإسرائيلي ودول الجوار، خاصة أننا دولة تحتاج لاستيراد 99% من احتياجات الطاقة من الخارج، كما أنها تساهم في حماية البيئة والحد من التلوث الهوائي والسمعي الذي يعانيه القطاع.

معيقات التنفيذ

لكن نعيم يشكك في نجاح بادرة تطبيق قانون الطاقة على 400 بيت في غزة، مرجعًا السبب إلى عدم التزام الكثيرين بالحفاظ على المشروع الذي يقدم إليهم بالمجان. وبالمقابل، قدم اقتراحًا للجهات المختصة بتنفيذ الفكرة اعتمادًا على القرض الحسن الذي سيكفل للناس تنفيذ المشروع مقابل تقسيط ثمنه عن طريق استبدال فاتورة الكهرباء بأخرى تمثل قسطًا شهريًا متفقًا عليه، وقد لاقت الفكرة قبولاً لدى الجهة المانحة، لكن عدم وجود ضمانات لالتزام المشتركين بالدفعات، خاصة في ظل عدم التزامهم بدفع فواتير الكهرباء، أمر يعيق تنفيذه.

وفكرة المشروع ليست جديدة على حد قوله، فقد أنشئ مشروع «إنارة وادي غزة باستخدام الطاقة المتجددة والبديلة» بتمويل من برنامج المنح التابع لبرنامج الأمم المتحدة UNDP، والذي لم يقدر له الاستمرار بسبب تخريبه وسرقته من قبل مجهولين أثناء أحداث غزة 2005.

وأكد أن المشروع لو استمر لتقبله المستهلك الغزي بسبب ما سماه «التقليد بالنظر»، فالمواطن بطبعه يخشى من التجربة والتغيير، خاصة أن إنارة بيت متوسط باستخدام هذه التقنية ستكلف ما يزيد على 4000 دولار. وناشد الجهات المعنية، كسلطة الطاقة والجامعات والمؤسسات ذات العلاقة وضع برامج توعية هدفها الحث على الاستفادة من الطاقة الشمسية.

استخدام على نطاق ضيق

أما عن عدم تطبيق المشروع إلا على نطاق ضيق، كاستخدام الفكرة حديثًا لتوفير الطاقة اللازمة لتشغيل أجهزة المراقبة في مجمع الشفاء الطبي، فيرجعه نعيم إلى الخبرات المحدودة للكوادر البشرية المتخصصة في هذا المجال بغزة، إضافة إلى الخلل في آلية تسويق الفكرة لطلب الدعم، فحسب قوله «الأصل عند إعداد دراسة جدوى لمشروع وتقديمه للجهات المانحة اعتماد الطاقة البديلة كجزء أساسي في الدراسة من البداية، أما ما يحصل في الواقع، فإعداد دراسة للمشروع لتمويله، وبعد تنفيذه، تعد دراسة أخرى هدفها استبدال مصادر الطاقة الموجودة سلفًا بمصدر آخر، فيرفض تمويل المشروع بحجة أنه لا يصنف ضمن بنود الإعانات المخصصة لشعبنا».

أما عن عدم توفر الدعم من الحكومة، فسببه، حسب قول نعيم «نقص السيولة من جهة، وعدم توفر برامج دعم وخطط إستراتيجية مستقبلية واضحة المعالم».

أفكار خلاقة.. مع وقف التنفيذ.

تقدم عروضها في الأفراح والمناسبات بغزة

فرقة الأكابر التراثية: 45 طفلاً معظمهم من الأيتام والفقراء

ساري الأغا

45 طفلاً هم أعضاء فرقة الأكابر التراثية في غزة التي تنشط في مواسم الأفراح والحفلات. ومع أن عددهم كبير نسبيًا، إلا أن أغلب أعضاء الفرقة من الأيتام والفقراء ومن دمر الاحتلال منازلهم في قطاع غزة.

وحسب القائمين على الفرقة، فإن أهدافًا إنسانية متعددة تقف خلف تأسيس وعمل الفرقة، من أهمها استقطاب هؤلاء الأطفال في نشاطات فنية تفيدهم ثقافيًا وماليًا بدلاً من ضياعهم وتشتتهم، وكذلك المحافظة على التراث الفلسطيني الذي تمثل الدبكة الفلسطينية ركيزته الأساسية.

يقول الشاب مسيد الهندي (31 عامًا)، وهو مدير الفرقة، إن «الفرقة انطلقت قبل ستة أعوام تحت اسم فرقة وطن الفنية حتى تم تغيير اسمها قبل عامين لتصبح فرقة الأكابر»، مضيفًا أن «كل بداية صعبة، كالعثور على التمويل والدعم وإيجاد المكان المناسب والملائم للعمل والتدريب على الاستعراضات المختلفة».

ويؤكد الهندي أن فرقته بنت نفسها بنفسها ومن الصفر ودون تلقي أي دعم أو تدخل من أي جهة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، موضحًا أن سبب تسمية الفرقة بالأكابر هو الأعمال والأزيـاء والأدوات المستخدمة في الاستعراضات.

ويشير الهندي إلى أنه وزوجته الموظفة هما اللذان يصرفان على الأولاد ويصطحبانهم في رحلات وحفلات وزيـارات للمطاعم وأنهما يستضيفان أعضاء الفرقة من الأولاد في بيتهما على غداء أو عشاء جماعي، ويشعرانهم وكأنهم في بيوتهم.

وتقدم فرقة الأكابر الاستعراضات المختلفة في الأفراح العادية والإسلامية، وتشارك في حفلات أعياد الميلاد والمهرجانات والأمسيات الثقافية والفنية، كما تشارك في الأعمال التطوعية لمؤسسات الأيتام.

ولفت الهندي إلى أنه يتصل بأهالي الأطفال ويستأذن منهم كي يـأخـذوا أولادهـم إلى العروض التي سيشاركون فيها، ويتم إحضار الأطفال من منازلهم واصطحابهم لمكان العرض وشراء المأكولات والمشروبات لهم، وبعد انتهاء العرض يتم صرف أجرة الأطفال المشاركين في العرض وشراء الألعاب والهدايا والملابس وتلبية طلباتهم ورغباتهم، ثم تتم إعادتهم لمنازلهم.

وتتراوح أعمار أعضاء الفرقة حسب مديرها من 7 سنوات إلى 15 سنة حيث تحتوي العروض التي تقدمها فرقته على عروض فلكورية تهدف إلى الحفاظ على الهوية الوطنية والشعبية الفلسطينية، والزفة الفلسطينية، والفقرات الاستعراضية، والفقرات المضحكة، وفقرات أجنبية، ولوحات فنية واستعراضية أخرى.

وحسب الهندي، فإن كل طفل يحفظ ما يقارب من 120 عرضًا، حيث يبلغ إجمالي عدد عروض الفرقة حوالي 230 عرضًا. موضحًا أن زوجته هبة الهندي وهي خريجة كلية التربية الرياضية بجامعة الأقصى بغزة هي التي تساعده في تصميم الاستعراضات والأزيـاء وتمده بالأفكار والعناصر التي تؤدي إلى تطوير عمل الفرقة.

وأكد الهندي أن الفضل لله أولاً ثم لزوجته التي تساعده في التغلب علي الظروف الصعبة، كما تساعده في رقي وتقدم الفرقة وتقف بجانبه وبجانب أعضاء الفرقة، موضحًا أنه يحث الأولاد على الاهتمام بصلاتهم وعباداتهم، كما يحثهم على تقبل نصائح أهلهم وذويهم.

وعن التنسيق بين الدراسة والعمل بالفرقة، قال الهندي إن الأولاد يحفظون العروض خلال الإجازة الصيفية، وإذا جاء طلب تجهيز عرض جديد من أي مؤسسة أو جمعية أو فرح خلال الدراسة، يتم تجميع الأطفال يومي الخميس والجمعة للتدريب قبل القيام بالعرض المطلوب.

ولفت الهندي إلى وجود بعض أعضاء فرقة الأكابر من أوائل الطلبة، وبعضهم من حفظة القرآن الكريم وأصحاب الصوت العذب والجميل في تلاوته والإنشاد على اختلاف أنواعه.

وتمنى الهندي في نهاية حديثه أن تتاح لهم الفرصة لزيارة الضفة الغربية والدول المجاورة والمشاركة في المهرجانات والاستعراضات التي تقام هناك، مبينًا أن حلمهم الكبير يتمثل في افتتاح مدرسة للموهوبين من الأطفال الأيتام والفقراء والمحتاجين لكي يعيشوا حياة كريمة أسوة بنظرائهم من الأطفال العاديين وأن يكون هناك مبنى كبير يضم جميع أعضاء الفرقة الحاليين والجدد.

الفرقة خلال أحد العروض.

أحـــــــــوال

عبد الباسط خلف

تطبيع

أشعل لقاء جمع بين صحافيين فلسطينيين والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس في القدس المحتلة، موجة انتقادات حادة ودعوات للمقاطعة وأخرى لفرض عقوبات من غير جهة، وعلى رأسها نقابة الصحافيين.

يكشف اللقاء عن فجوات وتصدعات أخرى في البيت الفلسطيني، فمن جهة، نسمع تصريحات سياسية لا تجد في التطبيع أمـرًا خارجًا عن المألوف، فيما تأتي دعوات أخرى لتجريمه وفضح المشاركين فيه. وفي سياقات كثيرة، يغيب عنا التعريف الدقيق والمهني لهذا السلوك، كما لا نجد عقوبات «قانونية» واضحة ورادعة للمنخرطين فيه.

في حوار قصير لـ(أحوال) مع مراد السوداني رئيس الاتحاد العام للكتاب والأدبـاء، قال «إن النظام الأساسي يخلو من التفصيل في شأن التطبيع، وفيه مـادة برفضه، وفصل المُطبع. كما أسس الاتحاد لجنة مقاومة التطبيع لتبحث المخالفات ولتتخذ الإجراء المناسب».

أعود إلى ثقافتنا المحكية، حينما أسأل رجلاً في العقد الثامن عن معنى التطبيع، أجد أنه ترويض وتهذيب طباع الدواب وتأهيل الغريب منها؛ حتى تكون صالحة لحراثة الأرض وخدمة الفلاح.

لوأد التطبيع، يجب أن يُنص على ذلك بمادة في القانون الأساسي، وفي مناهجنا المدرسية والجامعية، وثقافتنا وتقاليدنا الاجتماعية.

إنجاز

يصلك طرد بريدي من هيئة محلية، يتطوع ناقله في الكشف عن فـحـواه، قبل فتحه. فيقول: «هذه إنجازات البلدية الكبيرة». في المغلف البني، تستلقي ثلاثة منشورات ملونة وأنيقة الطباعة، تتحدث عن مسيرة إنجازات المجلس البلدي. الغريب في كل ما تشاهده، أن الفترة الزمنية التي يغطيها الإنجاز تتحرك بين الأعوام 2006 و2009، أي قبل 4 سنوات فقط! في بلادنا، كل شيء يتأخر عن موعده، إلا الدعاية الانتخابية!

تصاريح

أكثر من 120 ألف فلسطيني حصلوا على تصريح عبور للخط الأخضر، و«عـادوا» إلى حيفا ويافا وعكا ومجمعاتها التجارية، وشواطئها، ومنتجعاتها السياحية، في حين أشارت أرقام الصحافة الإسرائيلية إلى إنفاق «العائدين» 300 مليون شيقل في زمن قياسي.

لم تستفق الأحـزاب السياسية أو جهات الاختصاص الفنية والاقتصادية والوطنية إلا متأخرة في التعليق على «موجة النزوح» إلى الداخل. وبعدها، ظهرت أصوات سياسية واقتصادية وإعلامية لتقييم ما حدث.

ما لم نسمعه، تفسير غياب توجيه العابرين إلـى قـرى أجـدادهـم المدمرة برحلات منظمة، ومعنى الفارق في الأسعار بين الضفة والداخل بشكل كبير، وسبب عدم وجود استثمار وطني يمنع الفارين من الحصار فرصة لإنفاق 300 مليون شيقل في 3 أيام في مشروع محلي ضخم ومنافس!

ترى، ما الذي يعنيه هذا الإعلان الموزع على العابرين: «للشباب القادمين من منطقتي يهودا والسامرة، أهلاً وسهلاً بكم في إسرائيل، 90 شيكل كفيلات بإنعاش بدنك، اتصلوا على.....، ملاحظة الإعلان لمن عمره +16»!

حراك

نشر نشطاء على موقع «فيسبوك» دعوة لتظاهرة يوم 25 آب، احتجاجًا على الغلاء الذي لا يتوقف. بعد انقضاء الموعد المُعلن عنه، ظهرت في «الفيس» ذاته صورة للناشط خالد منصور، وحيدًا، وقد لبى الدعوة في يوم زفاف ابنته، فيما غاب المنظمون أنفسهم، وسط تعليقات وانتقادات حادة، عبر بعضها عن «وفاة الشارع الفلسطيني»!

انقلاب

أدى الارتفاع في درجات الحرارة، ومصادفة ذلـك مع شهر الصوم إلـى تشكل ظواهر جديدة في صفوف المزارعين. يقول محمود حسن عمر لـ(أحوال): اشترينا بطاريات إضاءة توضع على الرأس، وصرنا نبدأ العمل الساعة العاشرة ليلاً، فنقطف محصول الفلفل والكوسا، ونهرب من الحر، ونستمر في ذلك حتى ساعات الصباح.

لا يخفي الراوي، قلقه على النبات أيضًا، الذي لا يستطيع تحمل درجات حرارة مرتفعة، وسط شح المياه. كما يخشى -كغيره من المزارعين- الزواحف التي قد تسبب لهم الأذى خلال عملهم الليلي.

لم نقرأ تغطية إعلامية واحدة تتحدث عن هذا الانقلاب الذي حدث في وطننا!

إعلام إلكتروني

فرض الإنترنت نمطًا جديدًا من الإعلام منذ ظهوره، لكن الغريب في حالتنا الفلسطينية أننا لم نستجب بعد لاشتراطات هذا الفن، فهو ليس مجرد نشر يعتمد على السرعة الهائلة، أو يكتفي باستخدام تقنيات النشر دون ضوابط.

مما لا يُفهم بعد، استمرار غياب التدقيق فيما يُنشر، والابتعاد عن تقاليد النشر الإلكتروني المتبعة، كحجم النص وصـوره وارتباطاته التشعبية وحقوق النشر والوسائط المتعددة المرفقة (الصوت والفيديو).

قبل أيام، نشر موقع إخباري محلي صفحة بها الكثير من الأخطاء الفنية القاتلة، إذا تكررت ثلاثة أخبار على دفعتين في الصفحة الرئيسة، فيما وضعت صور الأخبار مختلفة وبعيدة عن سياق الموضوع تمامًا!

جنازة!

لم ينتظر عدة شبان انتهاء مراسم دفن امرأة في الأربعينيات من عمرها قرب جنين، نهاية آب، حينما شرعوا، وبصوت مرتفع، في احتساب نقاط برشلونة وريال مدريد، واحتمالات فوز أحدهما على الآخر في مباراة الإياب. أتدخل وأطالبهم بالتأجيل قليلاً، فلا يعجبهم الأمر!

ليش يا حضرة طالبتي المديرة؟

د. وداد البرغوثي

كما تفرح الأم لتفوق ولدها، ينتابني الفرح وأنا أرى أحد طلبتي السابقين يتابع قضية صحافية ما في الميدان، أو على شاشة التلفزيون، أو أرى اسم أحدهم أو إحداهن في مجلة أو صحيفة، أو أن أحدهم وصل إلى مركز مرموق، فلا أتمالك نفسي فرحًا وأشير إليه بالبنان: هذا فلان، أو هذه فلانة، كان طالبًا في سنة كذا.

ذات مرة، كان على الشاشة الإعلامي الكبير فهمي هويدي يحاور الإعلامي الكبير أيضًا محمد حسنين هيكل، فتندر علي ابني الأصغر حين رآنـي أستمع باهتمام، وقال مازحًا: هذا من طلابك يمّا؟

ما يقال في هذا المقام إن النجاح بحد ذاته قيمة لها تقديرها واحترامها، لكن كانت صدمتي الكبيرة قبل يومين من كتابة هذا المقال، حين ذكر أمامي اسم طالبة درست معي مساقًا من متطلبات تخصص الإعلام في جامعة بيرزيت. لست أذكر بعدها من أي كلية تخرجت، لكن ما هو مؤكد، أنها لم تتخرج من الإعلام. الطالبة ابنة أحد كبار رجال الأعمال، يملك شركة لها عدد من الفروع ويعمل فيها عشرات العمال والموظفين، عينها والدها مديرة في الشركة، ولحل أزمة ما واجهت الشركة، قررت الطالبة السابقة (المديرة الحالية) أن تستغني عن عدد من العمال، علمًا أن أجور غالبية العمال هي تحت خط الفقر أو على حافته. ولسد الفراغ الناجم عن فصل هؤلاء العمال، لا بد أن تجري تنقلات من فرع لآخر. أحد هؤلاء العاملين، وكان يعمل في الشركة منذ 14 عامًا، كان «نصيبه» الذي لم يكتبه الله، بل كتبته ووقعته المديرة سالفة الذكر، أن ينقل من مكانه إلى فرع آخر، حاول أن يعترض بقوله إنه خدم الشركة طيلة هذه المدة، فهل يكافأ بالنقل؟ فما كان من حضرة المديرة إلا أن قالت له: إذا مش عاجبك بطِّل (بتشديد الطاء)، بجيب 3 عمال براتبك!

لماذا يا حضرة المديرة، كنت قبل بضعة أعوام طالبة تبدو لطيفة بسيطة، لم أتخيل أن الإنسان الذي في داخلك قد مات بهذه السرعة. ألا يستطيع المدير أن يكون مديرًا دون أن يقتل الإنسان في داخله؟ لماذا؟ ألا يكفي هؤلاء العاملين ما يسفحونه من عرق ودم في مصانعكم مقابل مبلغ تافه لا يكفي مصروف جيب أسبوعي لأحد أطفالكم؟ تتضخم ألوفكم في البنوك من دمهم وتعبهم، وتشمخ أنوفكم تنكرًا لهم ولحقوقهم؟ ألف لعنة عليكم وعلى أموالكم. كيف تستريح جنوبكم على وثير فراشكم، هل أنتم بشر وعمالكم لم يقرر الله بعد إن كانوا بشرًا أم لا؟ كيف لا تنهض ضمائركم من مقابرها وتصرخ في وجوه قاتليها؟ صدق الأديب الروسي أوستروفسكي حين قال: «ليس الشبعان بأخٍ للجائع». لقد فجعت بك يا «طالبتي» المديرة.

جينزات ونظارات وسكاكين وساعات «أحلى من الأصلي»

البسطات تصنع من الشباب نجومًا سينمائيين و «عجّيقة»

محمد عطاري*

تحولت البسطات في الأسواق الفلسطينية إلى ما يشبه طاولة الملابس والمقتنيات الغريبة العجيبة لعدد كبير من المستهلكين، وتحديدًا فئة الشباب، وصارت البسطة مرتعًا لما يطلق عليها شعبيًا «مستلزمات العجقة»، أو الاستعراض بملابس ونظّارات وقلائد وساعات وأدوات حادة.

واللافت للانتباه أن أعدادًا من الشباب الفلسطيني يترددون على مثل هذه الأسواق المتنقلة لشراء حاجياتهم، في الوقت الذي عزف فيه الكثيرون عن التعامل مع المتاجر المرخصة ذات الجودة المعروفة والأسعار العالية.

ولمعرفة آراء الشباب و«العجّيقة»، قامت «الحال» بجولة في الشارع الفلسطيني، التقينا فيها بالشاب محمد رفيق (17 عامًا) الذي وجدناه في «المكان المناسب»، يجادل البائع في سعر سكين غريبة من نوعها، يسميها الشباب (موس) أو (شبرية)، وهي متعددة الاستعمالات، كمقص، وسكين، وقطاعة ومفك، بالإضافة إلى ثلاثة أو أربعة مخارج، لا تدري ما دورها.

واعتبر رفيق أن «شراء مثل هذه الأدوات ضروري ومهمّ لمواجهة الزعرنة، والقوة والدفاع عن النفس، وأن الرجولة تعتبر ناقصة إذا كان الشاب لا يحمل مثلها، حتى لو كانت من البسطة». رافضًا التفسيرات العلمية للموضوع، أو أية تحليلات تشير إلى سخف تلك المسلكيات في ظل الحال الجديد للشباب المتعلم والمجرب.

وفي لقاء آخر مع الشابة أ. ن. (20 عامًا)، تحدثت عن النظارات التي تشتريها كثيرًا من البسطات وقالت: «يعني أنا بشتري كل أسبوعين تقريبًا نظارة من البسطة بـ15 شيكل، يعني كل أسبوعين بصير عندي ستايل جديد ولون جديد من النظارات، بالمقابل، أقل نظارة ماركة من المحلات حقها 500 شيكل، ها شوف، نظارتي مكتوب عليها ray-ban)) يعني ما بتفرقها عن ماركة «الريبان» إلا بالسعر، وبعدين هي كاينة إنجلينا جولي أحسن منّي تلبس «ريبان» وأنا لأ؟».

وفي سياق آخر، قال عمر سلامة (22 عامًا) إن مثل هذه النظارات تقي من حرارة الشمس وتمكنه من النظر إلى من سماهن بكل صراحة «الصبايا الفايعات»، بمبلغ لا يتجاوز العشرين شيقلاً، وقال إن كل أصدقائه يلبسون مثل هذه النظارات وهم يبدون أجمل وأوسم، وأضاف «بإمكانك أن تشتري بـ 15 أو 20 شيقلاً نظارة جميلة كنظارات المشاهير. لدي واحدة تشبه نظارة توم كروز، وصديقي يملك واحدة مثل التي يلبسها جاستن بيبر».

سلامة يوسف (19 عامًا) الذي يلقبه أصدقاؤه بأبو الساعات، كان يلبس ساعة أنيقة حين التقينا به، وأخبرنا أن الجواهر المرصعة على أطراف الساعة ليست إلا زجاجًا، وكذلك معدنها، فهو ليس فضة بل ستانلس ستيل. وأضاف: «أنا بشتري كثير من هاي الساعات غير الأصلية لإنها أسعارها لا تكاد تذكر، وما في حدا من أصدقائي بقدر يميّز إذا كانت مزيفة أو أصلية، عشان هيك، أنا بشتري كثير وبختار الألوان اللي بتناسب ألوان ملابسي، صار عندي أكثر من 15 ساعة في بيتي، ولما يسألني حد من وين هاي الساعة بحكي هاي هدية من دبي، (لزوم العرط)».

أمّا الشاب حاتم سليمان (26 عامًا) الذي اتخذ منحى آخر، وأخبرنا بدوره عن خبرته الطويلة في التعامل مع بائعي البسطات، حيث يذهب دومًا لشراء المناظير ومقربات المسافات، أخرج من حقيبته واحدًا وقال: «هذا المنظار اشتريته بثلاثين شيكل، وسعره الأصلي في السوق 500 شيكل، شوف الفرق؟ وبستعمله دايمًا لأشوف ساحل البحر الأبيض وبلادنا الحلوة، وأطقّس على الجيران، لازم كل واحد يكون عنده ناظور لإنه عجقة».

وعلى الرغم من سذاجة الشبان المستهلكين لهذه الصرعات، إلا أن أبو هاني (55 عامًا) صاحب بسطة بيع الملابس يعيش على شراء هكذا «صرعات»، ويقول: منذ 15 عامًا وأنا أعيش وأطعم أولادي من هذا العمل، والناس يحبون الشراء من البسطات رغم أنهم يعرفون أن معظم البضاعة مزيفة لأنهم غير قادرين على شراء الأصلية من المتاجر. وتحث لنا مروجًا لبضاعته: «أزعم شب بلبس أحسن لبسة بـ70 شيكل من عندي، بس تعال وشوف، كلها موديلات جديدة وأواعي مثل أواعي كريستيانو رونالدو».

وضحك أبو هاني ضحكة مليئة بالدهاء والثقة رغم الزيف الواضح في الموضوع، مبررًا ذلك بالعشرات بل المئات من الناس الذين يقصدونه ليلبسوا ويشتروا من بسطته، غير آبهين بالأصلي والمزيف، راضين بأي شيء يحقق لهم رعونتهم.

* طالب في دائرة الإعلام بجامعة بيرزيت

هـكـذا كـنـا ...

إعداد: علي بطحة

من وصية أبطال عملية ميونيخ

إن العالم لا يحترم إلا الأقوياء، ونحن لن نكون أقوياء بالكلام والإعلان والإعلام، ولن نكون أقوياء إلا حين نضع الموت موضع الحياة، ونجعل شرف الالتزام يرتقي إلى شرف الممارسة، وبالتالي، نعطي لشعاراتنا مضمونًا نضاليًا عمليًا يجعل أعداءنا يشكون في مقدرتهم على مواجهتنا، ونجعلهم نهاية الأمر يؤمنون أن لا مناص لهم إلا التسليم بمطالبنا العادلة.

***

وأخيرًا، عذرًا يا إخواننا، فستجدون في رسالتنا مبلغ خمسمائة دولار، وسبعة وثلاثين ماركاً، حرصنا على توفيرها للثورة، لأننا نعرف أنه قد يأتي اليوم الذي تكون فيه بحاجة إلى هذا المبلغ من المال، على ضآلته، واسلموا لنا ثوارًا مناضلين، واسلموا رافعين راية التحرير.

عاش شعبنا الفلسطيني، وعاشت أمتنا العربية، وعاش ثوار العالم الأحرار

الملصق: ميونيخ.. عملية اقرت وكفر برعم عام 1972

الناشر مجلة روزا اليوسف المصرية

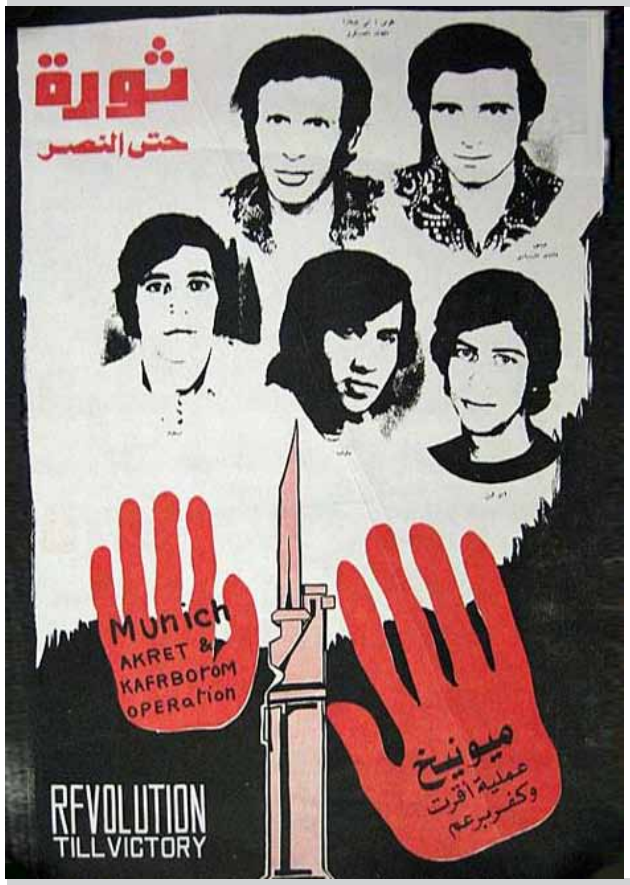

الحال

رئيسة التحرير: نبال ثوابتة

هيئة التحرير:
عارف حجاوي، وليد الشرفا
وداد البرغوثي، صالح مشارقة
منال عيسى، عبدالرحيم عبدالله
علي الاغا، خالد سليم

الإخراج: عاصم ناصر

رسم كاريكاتوري:
عامر الشوملي ومراد دراغمة

التوزيع: حسام البرغوثي

هيئة التأسيس:
عارف حجاوي، عيسى بشارة
نبيل الخطيب، وليد العمري

تصدر عن مركز تطوير الإعلام

جامعة بيرزيت

هاتف 2982989 ص.ب 14بيرزيت - فلسطين
alhal@birzeit.edu
المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها

السادة القراء، يسر مركز تطوير الإعلام بجامعة بيرزيت إعلامكم بأن جريدة الحال الشهرية الصادرة عنه، متوفرة في الضفة وغزة والقدس في مراكز التوزيع التالية:

بيت لحم
مكتبة عبيد الله - مركز المدينة
ميني ماركت الامل - باب زقاق
سوبر ماركت سوق الشعب - بيت ساحور
مكتبة الجامعة - بيت لحم
القدس
مكتبة البكري - شارع الزهراء
المكتبة العلمية - شارع صلاح الدين
سوبر ماركت الليداوية - البلدة القديمة

مكتبة دعنا - شارع صلاح الدين
نابلس
المكتبه الشعبية - شارع حطين
مكتبة دار العلوم - الدوار الرئيسي
سوبر ماركت مطاوع - المخفية
مكتبة الرسالة - شارع غرناطة
جنين
بقالة الدمج - مجمع الكراجات

سوبر ماركت المأمون - مدخل جنين
كشك ابو سيف
غزة
مكتبة فلسطين - شارع عمر المختار
مكتبة ابن خلدون - شارع الجلاء غزة
مكتبة طبيطي - شارع فهمي بيك غزة
مكتبة الاجيال - شارع تقاطع الوحدة
مكتبة الايام - منطقة الشمال

مكتبة العجرمي - جباليا
مكتبة القدس - رفح
مكتبة القدس - موقف التاكسيات دير البلح
مكتبة ابو معيلق - بجانب بلدية دير البلح
مكتبة عبد الكريم السقا - خان يونس
الخليل
سوبر ماركت الامانة - عين سارة
ميدان القدس - رأس الجورة

مكتبة الجامعة - الحرس
مكتبة عيسى ابو علان - الظاهرية
مكتبة الصحافة العربية - باب الزاوية
قلقيلية
ميني ماركت عناية
مكتبة الشنطي
ميني ماركت ابو الشيخ
المكتبة العلمية

اريحا
مكتب تكسي البترا - تحت البلدية
النبر سوبرماركت - الساحة العامة
مكتبة حتر - مركز المدينة
طولكرم
سوبر ماركت الاشقر
سوبر ماركت الصفا
محلات ابو راشد

رام الله
مكتبة الساريسي - المنارة
سوبرماركت الامين - المصيون
سوبرماركت الاصيل – الارسال
سوبر ماركت السنابل - بيتونيا
سوبر ماركت العين – الشرفة
سوبر ماركت الجاردنز - الطيرة
سوبر ماركت ابو العم - وسط البلد